

٣٦

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط



الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

تقرير الدورة السادسة والثلاثين

مراكش، المغرب، ١٤-١٩ مايو/أيار ٢٠١٢

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-607375-4

© FAO 2013

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدام التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي الصيغة النهائية للتقرير الذى أُعتمد في مراكش أثناء الدورة السادسة والثلاثين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) في 19 مايو/أيار 2012.

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

تقرير الدورة السادسة والثلاثين، مراكش، المغرب، 14-19 مايو/أيار 2012.

تقرير الهيئة رقم 36. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2013. 90 صفحة.

خلاصة

عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها السادسة والثلاثين، بما في ذلك الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية، والدورة السادسة للجنة الامتثال، وحضرها ممثلون من 19 طرفاً متعاقداً، وبلدان من غير الأعضاء في الهيئة، و18 مراقباً. وقد تصادف عقد هذه الدورات مع الذكرى الستين لبدء نفاذ اتفاق تأسيس الهيئة. واستعرضت الهيئة أنشطة ما بين الدورات للجنة العلمية الاستشارية، ولجنة تربية الأحياء المائية، وكذلك نتائج فريق العمل الذي أنشئ لتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة. وفي هذا الصدد، قررت الهيئة الشروع في عملية مراجعة النصوص الأساسية للهيئة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الهيئة توصيات ملزمة استناداً إلى المشورة العلمية عن استغلال المرجان الأحمر، والتخفيف من الصيد العرضي للحيتانيات وحفظ أسماك القرش، وأسماك الشفنين، وأسماك الرقيط (الراي)، إلى جانب اتخاذ قرار بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية. ونوقش إطار تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك على المستوى الإقليمي الفرعي. واعتمدت الهيئة ميزانيتها المستقلة لعام 2012، والتي بلغت 1 805 027 دولاراً أمريكياً، إلى جانب برنامج عملها لفترة ما بين الدورات، بما في ذلك عقد عدة اجتماعات فنية، والدورة الثانية لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود التابعة لها. ولكي تقوم الهيئة بواجباتها، ودعماً لأنشطة فريق العمل، أقرت برنامجها الإطاري الأول للفترة 2013-2018. وقد تم وضع هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود عن طريق الإدارة الأفضل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إثر توقيع سبع مذكرات تفاهم (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، والمجلس الدولي لاستكشاف البحر وهيئة البحر الأسود، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى، والمجلس الاستشاري المعني بالبحر الأبيض المتوسط)، التي اعتمدتها الهيئة، وإثر استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها المشروعات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة).

المحتويات

1	افتتاح الدورة
2	إقرار جدول الأعمال وترتيبات الدورة
2	المسائل المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية الشريكة بما في ذلك توقيع مذكرات التفاهم
3	تقرير عن أنشطة ما بين الدورات في الفترة 2011-2012
6	الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية
6	الدورة السادسة للجنة الامتثال
	أنشطة المشروعات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة لمساندة خطة عمل اللجنة العلمية الاستشارية
7	واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية
	اعتماد التوصيات بشأن الإجراءات المستقبلية المتعلقة بأنشطة فريق العمل المكلف بتحديث
8	الإطار القانوني والمؤسسي لهيئة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
10	عرض البرنامج الإطاري الأول لدعم التنمية المستدامة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
11	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط
21	برنامج العمل لفترة ما بين الدورات في 2012-2013
29	تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال
29	تقرير الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية
29	ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء
31	المسائل المتعلقة بانتخاب مكتب اللجنة العلمية الاستشارية، بما في ذلك اعتماد تعيين منسقي اللجان الفرعية
31	ما يستجد من أعمال
31	موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة
31	اعتماد التقرير

المرفقات

32	قائمة المشاركين	المرفق ألف -
45	جدول الأعمال	المرفق باء -
46	قائمة الوثائق	المرفق جيم -
47	القرار GFCM/36/2012/1 بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية	المرفق دال -
50	التوصية GFCM/36/2012/1 بشأن اتخاذ تدابير إضافية لاستغلال المرجان الأحمر في منطقة عمل الهيئة	المرفق هاء -
52	التوصية GFCM/36/2012/2 للحد من الصيد العرضي للحيتانيات في منطقة عمل الهيئة	المرفق واو -
55	التوصية GFCM/36/2012/3 بشأن تدابير إدارة مصايد الأسماك لحفظ أسماك القرش وأسماك الرقيفة في منطقة الهيئة	المرفق زاي -
59	مشروع توصية بشأن وضع مجموعة مواصفات دنيا للصيد بواسطة الشباك الخيشومية المنصوبة في القاع لأسماك الترس (التربوت) وحفظ الحيتانيات في البحر الأسود	المرفق حاء -
62	خطوط توجيهية بشأن إطار عام للإدارة وعرض المعلومات العلمية لخطط الإدارة المتعددة السنوات من أجل مصايد الأسماك المستدامة في منطقة الهيئة	المرفق طاء -
68	تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال	المرفق ياء -
73	تقرير الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية	المرفق كاف -
79	مشروع خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد في منطقة عمل الهيئة	المرفق لام -
89	الميزانية المستقلة للهيئة لعام 2012	المرفق ميم -
90	المساهمات في الميزانية المستقلة للهيئة لعام 2012	المرفق نون -

افتتاح الدورة

1- عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط دورتها السادسة والثلاثين، والدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية، والدورة السادسة للجنة الامتثال في مدينة مراكش، بالمغرب في المدة من 14 إلى 19 مايو/ أيار 2012. وحضر الدورة مندوبون من 19 بلدا عضواً، إلى جانب مراقبين من غير الأعضاء، وهما الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بالإضافة إلى مراقبين من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، وهي: خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز النشاط الإقليمي للمناطق المحمية الخاصة، والاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، وهيئة البحر الأسود، والاتحاد الدولي لرياضة صيد الأسماك، والمؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية الملاصقة للمحيط الأطلسي، والمنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى، والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والمجلس الدولي لاستكشاف البحر، وصندوق الصون العالمي، ومركز معلومات السوق والخدمات الاستشارية الخاصة بالمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية، وشبكة مديري المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة أوشيانا، والمجلس الاستشاري الإقليمي المعني بالبحر الأبيض المتوسط. وترد قائمة بأسماء المندوبين والمراقبين في المرفق ألف بهذا التقرير.

2- وافتتح الدورة السيد Stefano Cataudella، رئيس الهيئة، الذي رحب بالمشاركين وتوجه بالشكر إلى المغرب على استضافته لهذه الدورة الهامة التي تزامن الذكرى الستين لإنشاء هذه الهيئة. وأعرب عن قلقه بشأن الوضع الراهن للنظم الأيكولوجية البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وأشار إلى ضرورة التفكير بصورة متعمقة في التفويض الأساسي للهيئة من أجل إيلاء الاهتمام اللائق للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأشار في هذا السياق إلى عملية تحديث الهيئة التي ستكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة للهيئة من أجل أداء واجباتها بكفاءة. وأخيراً، أشار إلى بعض الاعتبارات المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لتربية الأحياء المائية في مواجهة الأنشطة الأخرى على طول المناطق الساحلية، وخاصة بالنسبة للقضايا المتعلقة بالتفاعل بين تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية التي كانت موضع اهتمام الهيئة لسنوات. وأشار أيضاً إلى إدارة البحيرات الساحلية حيث ساهمت تربية الأحياء المائية التقليدية ومصايد الأسماك الطبيعية في صون خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها هذه البيئات.

3- ورحب السيد عبد الجبار يوسف ممثلاً للبلد المضيف، بالمشاركين، نيابةً عن وزير الزراعة ومصايد الأسماك في المغرب. وأشار إلى الهيئة باعتبارها واحدة من أهم المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك التي بيدها تشجيع التعاون في الإقليم، مركزاً على الطبيعة الواعدة لجهودها الأخيرة. وأعرب عن ثقته بالرغبة المشتركة للأعضاء في العمل بصورة بناءة نظراً للتحديات الحالية والقادمة، فيما يتعلق بقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وشدد السيد يوسف على أهمية التي يوليها المغرب للهيئة واستعداده لدعم أنشطتها.

4- وأعلن السيد Jean-Luc Bernard القائم بأعمال ممثل منظمة الأغذية والزراعة في المغرب أن المستوى الكبير للحضور والمواضيع الكثيرة المطروحة للمناقشة يعد علامة واضحة على أهمية الدورة، ثم أعطى الكلمة للسيد Árni Mathiesen المدير العام

المساعد لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة، الذي وجه كلمة إلى المشاركين نيابةً عن السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا المدير العام للمنظمة. ووجه فيها الشكر للمغرب على التنظيم الممتاز للدورة، وأعرب عن رضاه لنمو الهيئة في السنوات الأخيرة ولقدرتها على التكيف، كما ظهر في النهاية من نهج فريق العمل. وأقر بأن الانتقال إلى المقر الجديد هو خطوة مهمة تسمح للأمانة بأن تقوم بمهامها بصورة أكثر كفاءة. ثم أشار إلى قدرة البرنامج الإطاري الأول للهيئة على تجميع الأعضاء لتلبية احتياجاتهم بصورة أفضل، وتحقيق تقدّم في المسائل الرئيسية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وعلى الأخص في البحر الأسود. وأكد من جديد أن المنظمة ستواصل دعمها للهيئة في الوقت الذي ستدعم فيه استقلالها الذاتي الوظيفي.

5- وأثنت السيدة Monique Pariat من الاتحاد الأوروبي على عمل فريق العمل في تحديد الخطوات اللازمة لتحديث الهيئة. وأكدت في هذا الصدد على الحاجة إلى وجود هدف أكثر تنظيماً بالنسبة للمخزونات ذات الأولوية والتصدي للصيد الجائر لضمان الحصاد المستدام تمثيلاً مع مدونة السلوك الخاصة بالمنظمة واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أكدت على ضرورة الامتثال والتنفيذ بصورة أفضل حتى تكون هناك متابعة كافية لهذه العملية. وأشارت بصورة إيجابية إلى الدور النشط الذي تقوم به الهيئة في البحر الأسود، وإلى أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية أكبر على العمل الذي تقوم به الهيئة.

إقرار جدول الأعمال وترتيبات الدورة

6- أشار الرئيس إلى بيان الاختصاصات وحقوق التصويت الذي قدمه الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه، والوارد في الوثيقة GFCM/36/2012/Inf.4.

7- واعتمدت الهيئة جدول الأعمال بعد إدخال بعض التعديلات، وهو الجدول الوارد في المرفق بـ.

8- ترد قائمة بالوثائق المعروضة على الهيئة في المرفق جيم.

المسائل المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية الشريكة بما في ذلك توقيع مذكرات التفاهم

9- ذكّر الأمين التنفيذي بأنه كان قد طُلب من الأمانة خلال الدورة الأخيرة للهيئة - نتيجة استعراض أداء الهيئة - أن تكثف التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وأشار إلى أنه تمت صياغة سبع مسودات مذكرات تفاهم فيما بين الدورتين مع المنظمات التالية: خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار، والاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، وهيئة البحر الأسود، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمجلس الاستشاري المعني بالبحر الأبيض المتوسط، والمنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى. وكان هناك تأكيد على أنه سوف تكون لمذكرات التفاهم هذه أهمية كبيرة في تحسين التآزر وتلافي الازدواجية.

10- وأعلن ممثلو المنظمات السبعة المذكورة أعلاه في تدخلاتهم، أن هناك عدة أوجه للتكامل بين مهامهم ومهمة الهيئة. وكان من رأيهم أن أوجه التكامل هذه قد زادت بصورة ملموسة في السنوات الأخيرة، وأن فرصة العمل المشترك فيما يتعلق بالعديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك قد أصبحت واضحة الآن. واعترفوا بأهمية التعاون مع الهيئة باعتبارها واحدة من أهم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في الإقليم. وبعد تقديم مختصر لمحتويات مذكرات التفاهم السبع، وقع عليها الأمين التنفيذي للهيئة بالنيابة عن المنظمة، وممثلو المنظمات الأطراف المعنية.

11- وقدم ممثل تونس، بدعم من بلدان مغربية أخرى، بعض المعلومات الأساسية عن الشبكة التي أنشئت حديثاً، وهي "شبكة معاهد بحوث المغرب المعنية بالعلوم البحرية"، مع الإشارة إلى أن تعاونها مع الهيئة سيكون مهماً. ودعا الهيئة إلى بحث توقيع مذكرة تفاهم مع هذه الشبكة في الدورة السابعة والثلاثين للهيئة. وفي هذا الصدد، طلب من الأمانة اتخاذ الخطوات الضرورية.

12- وقال ممثل ليبيا إن بلده يواجه مشكلات كبيرة في منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني) في المياه التي تخضع لولايته القانونية، وحث جميع أعضاء الهيئة على مزيد من التعاون من أجل مكافحة هذه الكارثة بصورة أفضل.

13- وأعلن الأمين التنفيذي أيضاً أنه بناء على طلب ورد من الأمانة، وبعد التشاور مع مكتب الهيئة، جرت مناقشات مع الشعبة المدنية بمنظمة حلف شمال الأطلسي لتحديد مجالات التعاون المحتملة بشأن تبادل المعلومات ومكافحة الصيد غير القانوني. وشرح ممثل حلف شمال الأطلسي الأنشطة التي تقوم بها منظمته بهدف تشجيع جعل البحر الأبيض المتوسط أكثر أمناً، والتي يرتبط جزء منها بمحاربة الصيد غير القانوني. وأوضح أن مسألة الصيد غير القانوني لا تدخل ضمن مهمة الحلف.

14- وأعربت الجزائر، ومصر، ولبنان، والمغرب، وتونس عن قلقها من مذكرة التفاهم المحتملة مع حلف شمال الأطلسي لأن مهمة هذه المنظمة لا تتضمن وظائف تتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، على عكس وظائف الهيئة. وكانت هناك توصية بأن يتم التشاور مع الأعضاء عن طريق إخطارات دبلوماسية قبل دورة الهيئة.

تقرير عن أنشطة ما بين الدورات في الفترة 2011-2012

أنشطة اللجنة العلمية الاستشارية

15- عرض السيد Henri Farrugio رئيس اللجنة العلمية الاستشارية تقريراً عن أنشطة اللجنة وأجهزتها الفرعية كما جاء في الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2. وأشار إلى الاجتماعات الستة عشر التي عقدت فيما بين الدورات، بما في ذلك الدورة الرابعة عشرة للجنة العلمية الاستشارية. ولخص أهم نتائج العمل الذي تم في الاجتماعات الفنية للجنة العلمية الإستشارية كما يلي:

- قامت حلقة العمل المستعرضة الثانية بشأن الشعاب المرجانية الحمراء بتحديث المعلومات حول أوضاع التجمعات السمكية، ووضعت الخطوط العريضة لخطة إدارة إقليمية للتكيف.
- لاحظ اجتماع الخبراء بشأن تشريعات مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ضرورة تحسين تنفيذ توصيات الهيئة ومواءمة التشريعات الحالية لمصايد الأسماك.
- عالجت حلقة العمل الخاصة بإنشاء نظام لرصد السفن في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود الصعوبات الحالية، وأوصت بوضع معايير محددة لتنفيذ هذا النظام.
- أكدت مجموعة العمل المستعرضة الثانية المعنية بالصيد العرضي، والتي عقدت بالتعاون مع الاتفاق الدولي المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، أهمية تحسين خطط جمع البيانات.
- تناولت مجموعة العمل المعنية بتقدير المخزونات السمكية لأصناف مختارة من صفحيات الخياشيم العمل المتعلق بثمانية مخزونات سمكية. وتبين من هذه الدراسة أن جميع هذه المخزونات تعرضت للصيد الجائر.
- أقرت حلقة العمل المستعرضة المعنية بالنهج المكاني في إدارة المصايد، بالدور الإيجابي للمناطق البحرية المحمية، ولاحظت أنه ينبغي أخذ الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية في الاعتبار، سواء عند إنشاء هذه المناطق أو في عملية إدارتها.
- أقرت حلقة العمل المعنية بالشعاب الاصطناعية بالنتائج الإيجابية المرتبطة باستخدام الشعاب الاصطناعية في الإقليم، وطالبت بتقدير الآثار المحتملة الناتجة.
- درست مجموعة العمل الثانية المعنية بتقدير مخزونات أسماك القاع وأسماك السطح الصغيرة 28 وثيقة فنية عن أسماك القاع، و11 وثيقة فنية عن أسماك السطح الصغيرة، وتقدمت بمشورة علمية.

16- كما جمع السيد Farrugio أهم ما خلصت إليه اجتماعات اللجان الفرعية الأربع المنبثقة عن اللجنة العلمية الاستشارية، كما جاء في الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2.

17- وتوجهت الهيئة بالشكر إلى السيد Farrugio على العرض الذي قدمه، وأثنت على الأعمال واسعة النطاق التي قامت بها اللجنة العلمية الاستشارية ولجانها الفرعية والأجهزة الفرعية التابعة لها، بما في ذلك ما تم بدعم من الأمانة لهذه الأعمال.

18- وشكر وفد الاتحاد الأوروبي رئيس الهيئة على العرض الواضح، وعلى المساهمة التي قدمتها اللجنة العلمية الاستشارية، وأقر بأهمية دور هذه اللجنة. وأشار الوفد إلى الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2، وعلى الأخص المرفق بـأها، وأكد أنها تمثل أساساً علمياً جيداً لكي تواصل الهيئة تقديم أفكار تتعلق بالإدارة، ولكن لا يتعين على اللجنة العلمية الاستشارية أن تتقدم مباشرة بمشورة خاصة بالإدارة على شكل مشاريع توصيات، مثل اختيار نسبة مئوية لتخفيض معدل النفوق يستند إليها الإجراء الإداري، نظراً لأن ذلك يتجاوز حدود اختصاصها.

أنشطة اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

19- قدم السيد François René رئيس اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية تقريراً عن أنشطة اللجنة والأجهزة الفرعية التابعة لها استناداً إلى الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/3 والوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.9، ولخص الإنجازات التي حققتها كما يلي:

- استعرض الاجتماع التنسيقي الخامس لمجموعات العمل، "الإجماع"، أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الأجهزة الفرعية للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية. وناقش الاجتماع الأولويات المختارة لتنمية تربية الأحياء المائية وأكد على أنه ينبغي أن تركز اللجنة في أنشطتها على إصدار شهادات بشأن تربية الأحياء المائية ومتابعتها، وصحة الحيوانات المائية والأمن الحيوي، والموارد الوراثية في تربية الأحياء المائية.
- وافقت حلقة العمل المعنية بالتعاريف ورصد البيئة داخل المناطق المؤثرة المسموح بها، على عدد مختار من مؤشرات معايير جودة البيئة، وعلى تعريف وتطبيق المناطق المؤثرة المسموح بها، وعلى وضع اللمسات الأخيرة للخطوط التوجيهية لإنشاء المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية.
- نقحت حلقة العمل الإقليمية المعنية بالمؤشرات المستدامة في تربية الأحياء المائية، عملية اختيار أقل عدد من المؤشرات لكل ركيزة من ركائز الاستدامة لتطبيقها إقليمياً، وناقشت أهمية النقاط المرجعية وتعريفها.
- استعرض الاجتماع المعني بإدارة البحيرات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط حالة البحيرات الساحلية القطرية، وأقر بعدم وجود خطط لإدارتها، وعالج قضايا التنوع البيولوجي ومسائل الصون. وحدد النقاط الحاسمة، وأيد ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية التقليدية ومصايد الأسماك الطبيعية في البحيرات الساحلية.
- لاحظت الدورة الثالثة عشرة لنظام المعلومات لتشجيع تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط التحسينات التي سجّلت في إحصاءات الإنتاج وأقرت إدخال بيانات مراكز الإنتاج، وتحديث "دليل البداية السريعة للمنسقين الوطنيين".
- ساهمت مجموعة العمل المعنية بتسويق منتجات الأحياء المائية في الدراسات النموذجية حول مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية، وحددت منهجية وضع المؤشرات الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي.

20- وأعرب مندوب مصر عن شكره لما أنجز من أعمال. وأشار إلى موضوع ممارسات تربية الأحياء المائية المعتمدة على المصايد الطبيعية والتي تستخدم أسماك زريعة (صغيرة) مأخوذة من الأسماك الطليقة، وهي ممارسة محظورة في مصر الآن، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة.

21- وأعربت الهيئة عن تقديرها لما قامت به اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية، وأعربت عن شكرها للسيد René على العرض الذي قدمه. كما أثنت على الإنجازات التي حققتها اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية في مختلف الموضوعات. غير أن قائمة المؤشرات الخاصة باستدامة تربية الأحياء المائية ينبغي ألا تعتبر نهائية، دون المساس بالمؤشرات الإضافية التي يعتمد عليها الأعضاء.

الأنشطة المتعلقة بالبحر الأسود

22- أوضح السيد Simion Nicolaev منسق مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود أهم ملامح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأسود. وقدم تقريراً عن أنشطة مجموعة العمل هذه، ولخص أهم نتائج اجتماعها الأول الذي عقد في Constanta في يناير/ كانون الثاني 2012، كما جاءت في الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.10. وأشار إلى أن الاجتماع كشف عن عدد من أوجه القصور والاحتياجات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم. وأشار إلى مستوى الحضور الممتاز في هذا الاجتماع، بما في ذلك حضور ممثلين ثلاثة من غير البلدان الأعضاء في الهيئة، وهي جورجيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتم الاتفاق على خطة عمل لمجموعة العمل وعلى اختصاصات أكثر تحديداً لهذا الجهاز، كما جاء في الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.10.

23- وأعربت الهيئة عن ارتياحها البالغ لما قامت به مجموعة العمل والهيئة في البحر الأسود، وأبرزت أهمية الاتصال بالبلدان غير الأعضاء بغرض تعزيز التعاون من أجل تحسين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية داخل منطقة البحر الأسود. وحظيت مشاركة الاتحاد الروسي وأوكرانيا في الدورة السادسة والثلاثين للهيئة بتقدير بالغ.

24- وأئنت الهيئة على الجهود التي بذلتها الأمانة لدعم تنفيذ العديد من الأنشطة التي اضطلعت بها فيما بين الدورات.

الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية

25- عُقدت الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية في مدينة مراكش، بالمغرب يوم 14 مايو/ أيار 2012. وحضر هذه الدورة 19 عضواً من أعضاء الهيئة، إلى جانب مراقبين من غير أعضاء الهيئة، وهما الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بالإضافة إلى مراقبين من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

26- وعلمت اللجنة على بعض استنتاجات فريق العمل، والتي أوصت اللجنة بالقيام بدور أكثر نشاطاً يتسق مع مهمتها، وخصت بالذكر المسائل الإدارية والمالية الرئيسية، بما في ذلك التوظيف، وفريق العمل التابع للهيئة، والأنشطة المتعلقة بالبحر الأسود، والاجتماعات والمنشورات، وضمن أمور أخرى.

27- وفيما يتعلق بمسألة مساهمة موناكو، اعتمدت اللجنة قاعدة خاصة تسمح بدفع رسوم العضوية فقط.

28- ويرد في المرفق كاف ملخص لمناقشات واستنتاجات اللجنة.

الدورة السادسة للجنة الامتثال

29- عُقدت الدورة السادسة للجنة الامتثال في مراكش، المغرب بتاريخ 14 مايو/أيار 2012. وقد حضر الدورة 19 عضواً من أعضاء الهيئة إلى جانب مراقبين من غير أعضاء الهيئة، وهما الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بالإضافة إلى مراقبين من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

30- واستعرضت اللجنة القضايا الرئيسية المتعلقة بحالة تنفيذ الأعضاء لقرارات الهيئة، وتقديم البيانات والمعلومات، بما في ذلك قواعد السرية. ورحبت اللجنة بالخلاصة المستكملة لقرارات الهيئة والقرص المدمج المتعلق بها، واللذين اعتبروا مفيدتين لتنفيذ توصيات الهيئة.

31- وأثناء المناقشة، أشارت اللجنة إلى أن تنفيذ توصيات الهيئة يحتاج إلى تحسين. وكان هناك تأكيد على أنه بالرغم من أن 74 في المائة من الأعضاء قدموا تقاريرهم الوطنية إلى أمانة الهيئة، إلا أن بعضها لم يقدم هذه التقارير في حينها، مما حال دون استطاعة الأمانة استكمال التحليل الإقليمي في الوقت المناسب.

32- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتعاون الذي اقترحت المنظمة فيما يتعلق بالسجل العالمي الذي سيتضمن دعم المنظمة للهيئة كي تواصل وضع سجلات خاصة بها للسفن، وإعداد قائمة بالسفن التي تمارس الصيد غير القانوني. ولوحظ علاوة على ذلك أنه قد أحرز تقدم من جانب أعضاء الهيئة في الامتثال للاشتراطات الخاصة بالبيانات/المعلومات، مع أنه لا يزال يلزم بذل جهود إضافية للوفاء بهذا الالتزام على نحو أفضل.

33- وعلاوة على ذلك، أشير إلى أنه فيما يتعلق بتنفيذ نظام رصد السفن، أسندت إلى الأمانة مهمة إعداد وثيقة تحليل حالة تنفيذ نظام رصد السفن في كل بلد، وتوفير العناصر الإدارية والقانونية والفنية الرئيسية. وفي هذا الصدد، اقترح بعض الأعضاء أن ترجئ الهيئة الموعد النهائي لتنفيذ التوصية GFCM/33/2009/7، نظراً لأنهم لم يستعدوا بعد لتنفيذها.

34- ولهذه الأسباب، أُنْفِق على إعادة تناول هذه القضية من جديد، ووضعها كبند في جدول أعمال الدورة القادمة للهيئة.

35- وترد في المرفق ياء خلاصة مناقشات واستنتاجات اللجنة.

أنشطة المشروعات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة لمساندة خطة عمل اللجنة العلمية الاستشارية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

36- عرض منسقو المشروعات الإقليمية للمنظمة، AdriaMed وMedSudMed وCopeMed II وEastMed وهم السيد E. Arneri والسيد J. A. Camiñas والسيدة C. Riga أنشطة تلك المشروعات استناداً إلى الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.15. وعُرضت كذلك الإنجازات الرئيسية لمشروع ArtFiMed وMedFisis اللذين انتهى

تنفيذهما خلال عام 2011، بالإضافة إلى المشروع GEF-LME. وجرى كذلك تسليط الضوء على الإطار المؤسسي للمشاريع وعلى التعاون وأوجه التآزر بين مختلف المشروعات الإقليمية للمنظمة.

37- وأعرب عدد من الأعضاء المعنيين بتلك المشروعات عن تقديرهم للدعم الكبير الذي تلقوه من خلال الأنشطة الموجهة والمنفذة في إطار المشروعات الإقليمية. وكان التقدم التي أحرزته تلك المشروعات موضع ثناء من حيث تعزيز توحيد المنهجيات وتقييم الأرصدية المشتركة. وأبرزت جميع البلدان الحاضرة أهمية الدور الذي تضطلع به المشروعات لدعم أهداف الهيئة المتعلقة بالإدارة المسؤولة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط وتحديدًا لسدّ الثغرات في إدارة مصايد الأسماك وتحسين إدارة البيانات القطرية والحصول على المعلومات العلمية الضرورية في توفير التدريب اللازم والتشجيع على بناء القدرات الوطنية.

38- وأقرّت الهيئة بأنّ المساهمات الفنية المطلوبة للبلدان ما كان لها أن تتحقق في بعض الحالات لولا دعم المشروعات؛ لذا شدد عدد من الوفود على ضرورة استمرارها. واطلعت الهيئة أيضاً على بيان تركيا بشأن مستوى التقدم الإيجابي في مشروع المنظمة الإقليمي للبحر الأسود وتمنت له، على غرار المشروعات الإقليمية الأخرى، أن يتبع نفس النهج التعاوني مع الهيئة.

39- وأفاد الأمين التنفيذي أنّ البرنامج الإطاري الأول للهيئة سوف يشكل فرصة لتوطيد التعاون مع المشروعات من أجل دعم مجموعات العمل المحددة. وتوجه بالشكر إلى المانحين، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي، وإيطاليا، وأسبانيا، واليونان، الذين أتاحوا لتلك المشروعات بلورة منهجيات موحدة ودعا إلى قيام تعاون إقليمي على صعيد إدارة مصايد الأسماك في منطقة الهيئة.

اعتماد التوصيات بشأن الإجراءات المستقبلية المتعلقة بأنشطة فريق العمل المكلف بتحديث الإطار القانوني والمؤسسي لهيئة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

40- قدم السيد سرور تقريراً حول عملية المشاورات التي جرت بإشراف فريق العمل بالاستناد إلى أوجه قوة الهيئة ومعالجة أوجه الضعف فيها وذلك منذ سبتمبر/أيلول 2011 حتى هذه الدورة. وعرض الأنشطة اللاحقة التي اضطلعت بها الأمانة، بما في ذلك تنظيم أربعة اجتماعات إقليمية فرعية، برهنت على صلاحية النهج الإقليمي الفرعي في سياق الهيئة.

41- ولخص السيد Nicola Ferri من أمانة الهيئة النتائج التي خلص إليها فريق العمل بما في ذلك الإجراءات المقترحة أن تستعرضها الهيئة. واستعرض السيد Ferri توجهات فريق العمل الأساسية في إطار المجالات المحددة ضمن اختصاصاته وشرح ما إذا كان يمكن أو لا يمكن أن تتخذ الهيئة تدابير دون إعادة النظر في إطارها القانوني والمؤسسي الحالي. وأنهى بعرض الاحتمالات المختلفة المتوفرة لدى الهيئة لمتابعة العمل الذي يضطلع به فريق العمل، مركزاً بشكل خاص على ما يتعلق بتعديل اتفاقية الهيئة.

42- وأعرب الرئيس عن ارتياحه للتعاون الإيجابي من جانب الوفود فيما يتعلق بنتائج فريق العمل. وتحدث بشكل خاص عن شفافية فريق العمل، وأشار إلى النهج التشاركي المنطلق من القاعدة والذي أُعتمد عند التطرق إلى الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأشار أيضاً إلى الجهد الاستثنائي الذي بذلته الأمانة لتحقيق النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن.

43- ووجهت الهيئة الشكر إلى الأمانة على إنجازاتها فيما يتعلق بفريق العمل، وشددت عدة مرات على أهمية هذه الوسيلة بالنسبة لمستقبل الهيئة. وقد أُشير إلى الجوانب المختلفة التي حددها فريق العمل بالفعل لتعديل اتفاقية الهيئة، إلى جانب القواعد الإجرائية والمالية المرتبطة بها، وإلى أن هناك مجالا كبيرا لتحسين إطار الهيئة القانوني والمؤسسي. وأعلن الأعضاء بوضوح أنه ينبغي أن تظل الهيئة ضمن الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة لتستفيد إلى أقصى حد من الاستقلال الوظيفي، وأنه ينبغي تحسين أدائها في إطار نهج متكامل، بما في ذلك عن طريق قيام تعاون أفضل مع المنظمات الدولية ذات الصلة، والتي تتمتع باختصاصات قطاعية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، مع ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أيضاً.

44- إلا أنه تمّ الإعراب عن هواجس نظراً لأنّ تعديل اتفاقية الهيئة قد يفضي إلى صعوبات مالية إضافية، وكذلك إزاء المدة التي قد تستغرقها عملية المصادقة.

45- وأعربت أوكرانيا عن رأي مفاده أنه لا بدّ من أن يُحدد تعديل اتفاقية الهيئة بوضوح وضع الطرف المتعاون غير المتعاقد بهدف مواصلة تعزيز التعاون مع الدول غير الأعضاء التي ترغب في التعاون في إطار الهيئة.

46- وكان هناك إقرار بوجود إجراءات تستغرق وقتاً طويلاً على المستوى الوطني للمصادقة على تعديل الاتفاقية. وقد أوصي بضرورة بحث حلول لتعديل اتفاقية الهيئة دون حاجة إلى المصادقة. وينبغي اعتماد نهج عملي يتيح إجراء تعديل لاتفاقية الهيئة دون أن تترتب عليه التزامات جديدة.

47- وفي هذا السياق، أوضحت السيدة Annick Van Houtte من المكتب القانوني في المنظمة أن الالتزامات المالية ستشكل التزامات جديدة، وبالتالي ستتطلب عملية مصادقة صحيحة لبدء نفاذها، في حين أن التعديلات الأخرى، مثل التعديلات المتعلقة بهيكل الهيئة (أي اللجان ومجموعات العمل وغيرها) يمكن تناولها في إطار الإجراء المبسط المشار إليه في المادة الثانية عشرة من اتفاقية الهيئة (الاعتماد في دورة الهيئة بأغلبية الثلثين). وأوضحت أيضاً أن الهيئة يمكن أن تعدل لائحته الخاصة واللائحة المالية بأغلبية ثلثي أعضائها، ولهذا فإن مثل هذه التعديلات لن تتطلب عملية مصادقة على المستوى الوطني لبدء نفاذها.

48- وفي المحادثات التي أعقبت ذلك، قررت الهيئة عقد دورة استثنائية لكي تركز على تعديل الاتفاقية والقواعد المرتبطة بها حسب الاقتضاء، بناءً على التوجيهات التي قدمها فريق العمل. وأوضحت الهيئة أهمية القيام بعمل تحضيري متسق، ووافقت على تعيين خبير استشاري مؤهل لهذا الغرض. وينبغي القيام بهذا العمل الذي يهدف إلى اقتراح مشروع

اتفاقية معدلة بالتعاون الوثيق والتشاور المنتظم مع الأعضاء، كما ينبغي دعم هذه العملية من جانب إدارات المنظمة ذات الصلة. وأصرت الهيئة على ضرورة تقديم المشروع الجديد بالطرق الدبلوماسية المعتادة قبل شهرين على الأقل من موعد انعقاد الدورة الاستثنائية.

49- واتساقاً مع النهج الشفاف والتشاركي لفريق العمل، اتفق على أن يتسم العمل في المستقبل لتعديل اتفاقية الهيئة والقواعد المرتبطة بها بنظام للاتصال للتفاعلات الواضحة بين أعضاء الهيئة والأمانة. وسيتعين أيضاً أن يكفل العمل التحضيري الذي تقوم به أمانة الهيئة، بما في ذلك عن طريق خبير استشاري، إطلاع الشؤون القانونية في المنظمة على سير العملية التي تهدف إلى تعديل اتفاقية الهيئة والقواعد المرتبطة بها.

50- ويخضع تنظيم هذه الدورة الاستثنائية والأنشطة التحضيرية ذات الصلة لتوافر أموال خارجة عن الميزانية نظراً لأنه لم يتم بحث الآثار المترتبة عليها في إطار الميزانية المستقلة.

عرض البرنامج الإطاري الأول لدعم التنمية المستدامة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

51- قدّم السيد Davide Fezzardi من أمانة الهيئة مقترح برنامج الهيئة الإطاري الأول الذي اقترحت أمانة للفترة 2013-2018 بالاستناد إلى الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.14، وقد أشار إلى أن البرنامج الإطاري يهدف إلى دعم أنشطة الهيئة المرتبطة بعمل فريق العمل، وسيشكل برنامجاً للنهوض بالتنمية المستدامة عبر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد عرض برامج العمل الخمسة المندرجة في البرنامج الإطاري الأول بالإضافة إلى فئات العمل التي تشملها، والتي يتعين تحديدها وإيلاؤها الأولوية مع الأعضاء، وبالتعاون الوثيق مع المشروعات الإقليمية للمنظمة، والمبادرات الجارية الأخرى والمنظمات الشريكة. كما أشار أخيراً إلى آليات التمويل المتعددة السنوات/المانحين لتوفير التمويل الضروري من خارج الميزانية لتنفيذ البرنامج الإطاري.

52- وذكر الأمين التنفيذي بأنّ السعي لإيجاد تمويل من خارج الميزانية التزام بتوصية استعراض الأداء لجعل أنشطة الهيئة تتمتع بمزيد من الفعالية، وأنّ البرنامج الإطاري الأول يشكل الأداة الملائمة لدعم عمل الهيئة بعد تحديثها، ولإطلاق مبادرات مشتركة مع الشركاء.

53- وأعربت عدة وفود عن تقديرها الكبير للبرنامج الإطاري الأول وتطلعت إلى المشاركة في المبادرات التي سيطلقها. وأثنى بعض المندوبين على أمانة الهيئة لإعدادها البرنامج الإطاري الأول، وسألوا عما إذا كانت الأنشطة التي سيتم القيام بها بموجب البرنامج الإطاري ستخطط على أساس سنوي، وهل يمكن مراجعتها خلال عملية التنفيذ مع مراعاة دورة الخمس سنوات.

54- وقد رحبت مندوبة تركيا بوضع الإطار البرنامجي الأول للهيئة، وأثنت على الأولويات الناشئة التي حددتها الهيئة. وأبلغت الهيئة بأن ما يوضح دعم تركيا لهذا البرنامج أنه تجري الآن مناقشات وإجراءات داخلية لإمكانية توفير الدعم المالي لهذه المبادرة الإقليمية.

55- وأعربت فرنسا أيضاً عن استعدادها لدعم هذه المبادرة عن طريق استضافة الدورة القادمة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية. وللحصول على مزيد من الدعم المالي، طلبت فرنسا أن يقدم الإطار البرنامجي الأول شرحاً مفصلاً للأنشطة المقرر تنفيذها في إطار المشروعات الإقليمية، والميزانية المستقلة، وكذلك الأموال الخارجة عن الميزانية.

56- وأكد وفد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للبرنامج الإطاري مع أنه ليس في وضع يسمح له بالإعلان عن التزام مالي بسبب القواعد الداخلية. وأكد الوفد من جديد ضرورة ربط البرنامج الإطاري بصورة وثيقة بالمبادرات الإقليمية الأخرى الجارية، وخاصة المشروعات الإقليمية للمنظمة. وفي هذا الصدد، اقترح تطوير المسودة الحالية للبرنامج الإطاري لكي تتضمن على وجه الخصوص الثغرات التي حُددت، والإجراءات التكميلية، والأولويات مع استكمال إنجازات المشروعات الإقليمية للمنظمة. وأكد في النهاية على أهمية تنفيذ البرنامج الإطاري بطريقة شفافة.

57- وشدد الرئيس على ضرورة أن يمثل البرنامج الإطاري أداة طيعة وحديثة لتلبية الاحتياجات الناشئة في المنطقة.

58- وطلبت الهيئة من الأمانة إعداد وثيقة مشروع مفصلة من شأنها أن تساعد في عملية التفاوض مع المانحين المحتملين.

إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط

المشورة الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية

59- عرض السيد Henri Farrugio، رئيس اللجنة العلمية الاستشارية، الاستنتاجات الرئيسية والمشورة الصادرة عن هذه اللجنة استناداً إلى الوثيقتين GFCM:XXXVI/2012/2 و GFCM:XXXVI/2012/Inf.7. واستعرض مختلف المسائل المتصلة بالصيد العرضي والمرجان الأحمر مشيراً إلى المقترحات التي تقدمت بها اللجنة.

60- وفيما يتعلق بتقييم الأرصدة، أشار إلى أن المشورة بشأن أنواع معينة من الأرصدة السمكية متوفرة في الجداول 1 و2 و3 في المرفق ألف بالوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2. وعرض اقتراحاً يتضمن العناصر اللازمة لاتخاذ قرار بشأن إدارة 20 من أرصدة أسماك القاع وتدابير محددة للغاية بالنسبة لثلاثة منها هي: النازلي في خليج ليون، والأربيان الزهري اللون في المياه العميقة في مضيق صقلية وسمك موسى في شمال البحر الأدرياتيكي كما ورد في المرفق باء بالوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2.

61- وشكر مندوب الاتحاد الأوروبي اللجنة العلمية الاستشارية، وأثنى على الجهود الضخمة التي بُذلت لإسداء مشورة علمية سليمة بالنسبة للأرصدة التي جرى تقييمها. وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، اقترح التوصل إلى اتفاق حول إطار لاتخاذ القرارات أوسع نطاقاً لوضع خطط متعددة السنوات للإدارة، تضع في اعتبارها الحد من نفوق الأسماك وتدابير مكّمة، وذكر بأنّ التدابير تتركز على إدارة أنشطة مصايد الأسماك. وكان هناك تأكيد على جملة أمور منها أنه ينبغي أن تتضمن التدابير نقاطاً مرجعية، وأطراً زمنية لقياس الإنجازات على أساسها، وحيثما أمكن، جوانب اجتماعية واقتصادية ما لم يكن الأمر يتعلق بقضايا الصون العاجلة. وينبغي وضع هذه الخطط استناداً إلى نتائج محاكاة تصورات بديلة مختلفة للإدارة تتولى اللجنة العلمية الاستشارية تقييمها ويقترحها الأعضاء على مستوى إقليمي فرعي.

62- وذكر رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المشاركين بحالة بعض الأرصدة والتدابير المقترحة للحفاظ عليها شرط توافر المعلومات اللازمة لذلك. وعقب ذلك قدّم مندوب تونس مداخلة دعا من خلالها إلى اعتماد نهج قصير الأجل مع اتخاذ إجراءات حسنة التوقيت. وينبغي ألا تعيق هذه الإجراءات الفورية الملحة عملية وضع خطة للإدارة أطول أجلاً على نطاق الإقليم ككل بصورة مكّمة ومتوازنة.

63- وأفاد الأمين التنفيذي بأنّ عملية التحديث التي أجرتها الهيئة ينبغي أن تتيح إنشاء إطار ملائم لبلورة خطط إدارة وطنية وإقليمية على حد سواء بصورة تدريجية وضمن أطر زمنية مختلفة، بحيث تفسح المجال على الدوام لاتخاذ إجراءات فورية في الحالات الأكثر إلحاحاً.

64- واقترحت اللجنة إدراج هذه العملية ضمن البرنامج الإطاري الأول للهيئة الذي بموجبه يطلب مختلف المانحين من الأعضاء وضع خطط إدارة محددة، ويساعدونهم اقتصادياً على ذلك. وأعلن الرئيس، كما ذكر من قبل، أن البرنامج الإطاري الأول سينفذ بالتأزر مع مبادرات إقليمية جارية أخرى.

65- وشدد السيد Driss Meski الأمين التنفيذي للهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي على أهمية توطيد التعاون بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، خاصة بين الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، نظراً لوجود مصالح مشتركة بينها، ومع احترام الكفاءات المتبادلة. ودعا الهيئة إلى التعاون في بعض القضايا مثل رصد السفن ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وقضايا أخرى قد تنشأ في المستقبل.

66- وأعلنت اللجنة أنها تحبذ هذا التعاون، وطلبت من الأمانة اتخاذ الخطوات الضرورية في هذا الصدد.

67- وأعرب ممثلاً الصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة أوشيانا عن قلقهما من استنفاد الأرصدة على النحو الذي عرضته اللجنة العلمية الاستشارية، ومن أداء الهيئة الهزيل في تنفيذ المشورة العلمية عن طريق توصيات ملزمة. ومع أنهما رحبا بالجهد الذي بذلته الهيئة في عملية التحديث، إلا أنهما طلبا من الهيئة أن تتصرف على وجه الاستعجال باعتماد مشورة

اللجنة العلمية الاستشارية كما وردت في المرفق بـاء من الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2 بالتوازي مع إنشاء إطار أوسع لوضع خطط إدارة متعددة السنوات.

68- وتم استعراض المشورة الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية بشأن الصيد العرضي والمرجان الأحمر ومصايد أسماك القاع، وأعطيت الكلمة للمندوبين لإبداء رأيهم حول إمكانية إقرار هذه المشورة.

69- وفيما يخص الحد من الصيد العرضي، فقد أجرت الهيئة تحليلاً للمشورة التالية الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية إلى:

- حظر استخدام مواد غير قابلة للصدا في الصنابير والمعادن المستخدمة في سلاسل صنابير خيوط الصيد الطويلة؛
- وفرض إقفال موسمي خلال فترة تكاثر فريسة الثدييات البحرية في اليونان وتونس؛
- ومنع استخدام الشباك في مصايد أسماك كلب البحر في منطقة البحر الأسود نظراً إلى تسجيل نسبة عالية من الصيد العرضي للحيتانيات ولأن معظم المصيد المستهدف يتم التخلص منه بسبب نفوق الأنواع المصطادة بسرعة كبيرة بعد اصطيادها؛
- وزيادة حجم أعين الشباك الخيشومية إلى 400 ملم (تُقاس بين ثلاث عُقد) واستخدام أسلاك دقيقة لا تتجاوز سماكتها 0.5 ملم (160-Rtex) في مصايد أسماك الترس (التربوت) في البحر الأسود.

70- وطلبت تونس مزيداً من التفاصيل من اللجنة العلمية الاستشارية لا سيما بخصوص المدة الزمنية للإقفال والمناطق التي يشملها لكي يتسنى لها إقرار البند الثاني من المشورة.

71- وأكد مندوب كرواتيا، بعد تأييده للمشورات الأربع، أنه في حال اعتماد التدبير الذي يقضي باستعمال المواد غير القابلة للصدا في صنابير خيوط الصيد الطويلة، فلا بد من تحديد إطار زمني مناسب يمكن في خلاله استبدال المعدات المستخدمة حالياً.

72- وأكد الاتحاد الأوروبي أنه يتعين النظر في المشورتين المتصلتين بمصايد الأسماك في البحر الأسود خلال مراجعة مسودة التوصية المقدمة من الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص. وأفاد أيضاً بأن المشورة التي تقترح حظر استخدام المواد غير القابلة للصدا ينبغي توضيحها نظراً لتأثيرها على أنشطة الصيد، مع مراعاة عمل الهيئة الدولية لصون أسماك التونة، وقد أيدته في ذلك وفود أخرى.

73- وبالنسبة للمشورة حول المرجان الأحمر، تم استعراض اهتمام الهيئة إلى ما يلي:

- تحديد حجم أدنى للقطر يبلغ 7 ملم يُقاس ضمن سنتمتر واحد من القاعدة مع هامش سماح قدره 5 في المائة من إجمالي وزن المصيد اليومي؛
- تحديد نظام حصص قائم على عدد التراخيص؛
- وضع استمارة إحصائية لتسهيل نقل البيانات المطلوبة بموجب التوصية GFCM/35/2011/2؛
- وضع خطة إقليمية للإدارة التكميلية للمرجان الأحمر على أن يُعيّن خبير استشاري لهذا الغرض.

74- وأبدى مندوبو كل من الجزائر والمغرب وتونس والاتحاد الأوروبي تأييدهم الكامل لبنود المشورة الأربعة المذكورة أعلاه مع إبراز بعض الصعوبات المحتملة على صعيد ضبط الحجم الأدنى وضرورة وضع نظام للمراقبة والتتبع. وأفادت بعض الوفود أنها تعمل بالفعل على وضع خطط إدارة وطنية وطلبت مراعاة هذه الخطط عند إعداد خطة على مستوى المنطقة ككل لإدارة المرجان الأحمر.

75- وبناءً على طلب مندوبي الجزائر والمغرب وتونس، أوضح رئيس اللجنة العلمية الاستشارية أن خطة الإدارة الإقليمية يجب أن تكون بمثابة إطار عام يضم جميع الخطط الوطنية الموجودة ويتسم بدرجة كافية من المرونة بما يتلاءم وكل منطقة من المناطق استناداً إلى نتائج آخر الأبحاث وإلى البيانات الواردة من خلال أداة تقديم البيانات التي وضعتها الأمانة.

76- واستناداً إلى التقييم الذي أجرته اللجنة الفرعية المختصة بتقييم الأرصد والمشورة ذات الصلة بشأن الإدارة، فضلاً عن الاستنتاجات الصادرة عن الاجتماع المخصص لوضع الصيغة النهائية لمحصلات محددة صادرة عن الدورة الرابعة عشرة للجنة العلمية الاستشارية، عُرضت الاقتراحات التالية على الهيئة لكي تنظر فيها:

- إسداء المشورة بالنسبة لأرصدة سمكية معيّنة (أسماك القاع وأسماك السطح الصغيرة) في بعض المناطق الجغرافية الفرعية التابعة للهيئة على نحو ما يرد في الجدولين 1 و2 في المرفق ألف من الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2؛
- إسداء المشورة بالنسبة لأنواع معيّنة من الخفاشيات في بعض المناطق الجغرافية الفرعية التابعة للهيئة على نحو ما يرد في الجدول 3 في المرفق ألف من الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2؛
- اقتراح يتضمن العناصر المناسبة لإمكانية إصدار قرار ملزم بشأن إدارة مصايد أسماك القاع (النازلي في خليج ليون، الأربيان الزهري اللون في المياه العميقة في مضيق صقلية وسمك موسى في شمال البحر الأدرياتيكي). ويرد هذا الاقتراح في المرفق باء من الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2.

77- وفي ما يتعلق بأرصدة سمكية معيّنة (أسماك القاع وأسماك السطح الصغيرة) في عدد من المناطق الجغرافية الفرعية التابعة للهيئة، عرضت كل من تونس ومصر الصعوبات التي تعترضهما عند ترجمة المشورة المتعلقة بالحد من المجهود إلى تدابير إدارة مناسبة. وأيد الوفدان عوضاً عن ذلك حماية مناطق التفريخ وشجعا اللجنة العلمية الاستشارية على مواصلة إجراء الدراسات لتحديد هذا النوع من المناطق وإجراء التحليلات اللازمة لتأثير تدابير الإدارة الممكنة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

78- وأعرب مندوب المغرب عن شكوكه في طرق قياس المجهود والحد منه وطلب مزيداً من التوجيهات المحددة من اللجنة العلمية الاستشارية لكي يتسنى له اتخاذ موقف من هذه المشورة.

79- ورداً على ذلك، أوضح رئيس اللجنة العلمية الاستشارية أنّ طلب الحد يتعلق بمعدل نفوق الأسماك ولا يتعلق بمجهود الصيد وأن الأمر متروك للمديرين ليقرروا كيفية اضطلاع مختلف الإدارات بذلك. وأضاف أن المشورة العلمية المقدمة تستند إلى نقاط مرجعية بيولوجية وهي موجهة إلى أنواع ومناطق محددة جداً. ولن يكون بالإمكان إجراء عمليات المحاكاة لتحديد التأثير الاجتماعي والاقتصادي إلا بعد اتخاذ قرار بشأن السيناريوهات المعتمدة من قبل كل طرف من الأطراف وإحالتها إلى اللجنة العلمية الاستشارية.

80- وشكرت الهيئة مرة أخرى اللجنة العلمية الاستشارية ورئيسها على الجهود الهامة المبذولة لتقديم اقتراحات ملموسة إلى هذه الدورة وأثنت على العمل القيم الذي تضطلع به الأمانة.

المشورة الصادرة عن اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

81- عرض رئيس اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية الاستنتاجات والاقتراحات الرئيسية في مجال إدارة تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط على نحو ما يرد في الوثيقتين GFCM:XXXVI/2012/3 و GFCM:XXXVI/2012/Inf.9، وقد تركزت على ما يلي:

- ينبغي اعتماد مؤشرات إقليمية لتربية الأحياء المائية بصورة مستدامة لأغراض الإدارة الرشيدة ولمختلف أبعاد الاستدامة على المستوى الإقليمي، وينبغي اعتبارها أداة متاحة لأعضاء الهيئة لوضع الخطط ومراقبة التقدم على صعيد تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة.
- ينبغي التأكيد على الأولوية المسندة إلى تطبيق المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية للاستزراع البحري في الأقفاص، كما ينبغي تنفيذ برامج المراقبة البيئية لتربية الأحياء المائية في المناطق المحيطة بمزارع الأسماك أو ما يُسمى أيضاً "منطقة التأثير المسموح بها".
- ينبغي إعداد خطوط توجيهية ترمي إلى وضع خطة لإدارة البحيرات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، بما يشمل حفظ تربية الأحياء المائية التقليدية ومسايد الأسماك الطبيعية الحرفية والحؤول دون المزيد من التدهور في البحيرات الساحلية والنهوض بالبيئة.

82- وهنأ المندوبون اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية على المسائل والأولويات ذات الصلة التي تم تحديدها حتى الآن. وأكدوا على أهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تضطلع به تربية الأحياء المائية بشكل عام في هذه المنطقة ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تُعتبر فيها تربية الأحياء المائية قطاعاً ناشئاً واستراتيجياً. ودعا بعضهم إلى تخصيص ما يكفي من موارد مالية وتكريس دراسات محددة (عن الأسواق وإصدار الشهادات والقدرة على التتبع مثلاً)، في إطار أمانة الهيئة.

83- وأوضح الأمين التنفيذي كيف أنّ أنشطة تربية الأحياء المائية وإنجازاتها داخل الهيئة قد اتسعت مع الوقت وكيف أنّ هذا تم بفضل دعم المانحين أمثال الاتحاد الأوروبي وإيطاليا من خلال تمويل مشاريع لمساندة أنشطة الأجهزة الفرعية التابعة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية.

84- وأقرّت ممثلة EUROFISH بأهمية تربية الأحياء المائية في هذه المنطقة وبمختلف الجوانب التي تُعنى بها اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية. وأكدت مجدداً الرغبة في العمل مع الهيئة من خلال اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية ضمن أنشطة مشتركة في إطار مذكرة التفاهم التي أبرمت مؤخراً وضمن نطاق ولاية كل منظمة.

85- وأبرز العديد من المندوبين الدور البيئي والاجتماعي والاقتصادي الحاسم الذي تضطلع به البحيرات الساحلية وأكدوا على ضرورة المحافظة على هذه النظم الإيكولوجية المنتجة ومراقبتها والنهوض بها. واتفق المندوبون أيضاً على نهج الهيئة للتوفيق بين تنمية تربية الأحياء المائية والمحافظة على البيئة في البحيرات الساحلية.

86- وبناء على المشورة المتعلقة بإدارة تربية الأحياء المائية، كلفت الهيئة الأمانة واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية بإعداد خطوط توجيهية محددة تُعرض على الدورة المقبلة وتتناول: مؤشرات الاستدامة والمراقبة البيئية لأنشطة تربية الأحياء المائية وإدارة البحيرات الساحلية.

مقترحات جديدة للتوصيات

87- أعد الاتحاد الأوروبي أربعة مقترحات لاتخاذ قرار، وقد عرضت ونوقشت على النحو التالي:

- مشروع توصية للحد من الصيد العرضي للحيتانيات في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

88- رحّبت مصر والجزائر وتونس والمغرب وتركيا بهذا الاقتراح واقترحت إضافة بعض التفاصيل عن التدابير المشابهة المعتمدة حالياً في تشريعاتها الوطنية.

89- وبعد أن رحّب الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة بهذا الاقتراح، اقترح إدخال بعض التعديلات على النص للتأكيد على مساهمته في التدابير المقترحة من خلال مذكرة التفاهم التي تم توقيعها.

90- وقد أقرّت التوصية بعد مراعاة بعض الملاحظات الختامية بشأن المهلة الزمنية المحددة واستخدام شبك أحادية الأسلاك الدقيقة، فضلاً عن الحاجة إلى تحليل التأثير الاجتماعي والاقتصادي قبل تنفيذ التغييرات المقترحة في معدات الصيد.

- مشروع توصية لاتخاذ تدابير إضافية لاستغلال المرجان الأحمر في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

91- رحّبت الهيئة بهذا الاقتراح الذي أُدخلت عليه بعض التغييرات الطفيفة خاصة فيما يتعلق بطريقة قياس قطر الفروع والنسبة المئوية المسموح بها في حالة قصور الوزن . واقتُرحت دراسة الخطط الوطنية الجارية عند إعداد الخطة الإقليمية لإدارة المرجان الأحمر، وزيادة الحدّ المسموح به من النسبة المقترحة من 5 في المائة إلى 10 في المائة.

92- وشكر ممثل صندوق حماية البيئة العالمية (IWMC) الاتحاد الأوروبي على هذا الاقتراح واقترح على الهيئة، من أجل وضع خطط إقليمية للإدارة التكميلية، أن تطلب رسمياً بدء العمل باستثمارات جمع البيانات التي أعدتها الأمانة، والتي يمكن من خلالها جمع البيانات، وتوضيح أن استخدام نظام الشفرة العمودية لحمض د. ن. أ. DNA ينبغي إدراجه في تحليل أكثر شمولاً عن إمكانية تتبع المرجان الأحمر. وأكد ضرورة القيام بتحليل اجتماعي واقتصادي لقطاع مصايد المرجان والقطاعات ذات الصلة، وهو ما أقرته اللجنة العلمية الاستشارية.

- توصية لتدابير إدارة مصايد الأسماك من أجل الحفاظ على أسماك القرش وأسماك الرقبة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

93- رحبت الوفود بالاقتراح نظراً لوجود تدابير مماثلة يجري تنفيذها حالياً في بلدانها. وطلبت من الهيئة موافقة شروط طول السفن مع الشروط التي نصّت عليها التوصية GFCM/35/2011/1 حول سجلات السفن الخاصة بالهيئة.

94- وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الحد الأقصى المتمثل في حصر ثلاثة أميال بحرية يُمنع فيها الصيد بشباك الجر؛ ففي بعض سواحل الجزائر وتونس ومصر قد لا يكون ذلك ممكناً بسبب سمات الجرف القاري. لذلك اقترح تقدير هذا الحد وفقاً لكل حالة على حدى. وأعربت أوكرانيا أيضاً عن قلق مماثل.

95- وتحدث ممثل صندوق حماية البيئة العالمية عن احتمال تقديم اقتراح جديد بإدراج سمك القرش ذي الخطم المدبب في مرفقات "اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض" في المؤتمر القادم للاتفاقية عام 2013، مع تحديد موعد نهائي بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2012، ودعا الهيئة إلى متابعة هذه المسألة عن طريق الأمانة، وذلك أيضاً نظراً لأن منظمة الأغذية والزراعة ستعقد كالمعتاد اجتماعاً لفريق خبراء مخصص وتطلب تعليقات من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك عن المقترحات المتصلة بالأنواع البحرية المعروضة على اتفاقية التجارة الدولية.

- الخطوط التوجيهية للهيئة حول إطار عام للإدارة ، وتوفير المعلومات العلمية لخطط الإدارة المتعددة السنوات لمصايد الأسماك المستدامة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

96- ورحبت الوفود بالاقترح، مع التأكيد على ضرورة إدخال مزيد من التحسينات على النص. كما تمت الإشارة إلى أن لكل بلد أهداف خاصة به عندما يقوم بوضع خطط الإدارة (أهداف إنمائية، وبيئية، واقتصادية وغيرها)، وأن الوصول إلى توافق في الآراء من خلال استوعاب خصوصيات كل بلد، بما في ذلك الاعتبارات الجغرافية السياسية، ضروري عند وضع خطة إقليمية متعددة السنوات.

97- وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أن الوثيقة تضمنت الخطوط التوجيهية لتوضيح طريقة السير قُدمًا على أساس مفاهيم ومعايير مشتركة وقعها أعضاء الهيئة بموجب عدة أطمن بينها مدونة قواعد السلوك التابعة للمنظمة، واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ودعا الوفود إلى إقرار الخطوط التوجيهية، وهي ليست ملزمة، ولكنها وضعت فقط لغة مشتركة فضلا عن كونها أول أساس لتنفيذ مشورة اللجنة العلمية الاستشارية بشأن الاستغلال المستدام على المستوى الإقليمي الفرعي.

• مشروع توصية حول وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد أسماك الترس بالشباك الخيشومية السفلية ، والحفاظ على الحيتانيات في البحر الأسود.

98- وأعربت تركيا عن ارتياحها لهذه التوصية الأولى المحددة المتعلقة بالبحر الأسود في إطار الهيئة، وشكرت الاتحاد الأوروبي على هذه المبادرة. ودعمت تركيا التوصية من حيث المبدأ، وأكدت أنه ينبغي تطبيق التدابير المقترحة على جميع البلدان المشاطئة للبحر الأسود، واقترحت إرسال التوصية إلى مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود التابعة للهيئة لمواصلة النظر فيها علميا على النحو المطلوب. وبينما أعربت أوكرانيا عن ارتياحها لاقترح الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أعلنت أنها ليست في موقف يسمح لها بالموافقة على الاقتراح وعلى المشورة المقابلة التي قدمتها اللجنة العلمية الاستشارية بشأن زيادة أعين الشباك الخيشومية حتى 400 ملليمتر، وبشأن تثبيت الطول الكلي لسمكة الترس (التربوت) في البحر الأسود.

99- وقد علّقت هذه التوصية حتى يتم النظر في عناصر إضافية أخرى خلال الاجتماع الثاني الذي تعقده مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود.

• خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد.

100- قدّمت السيدة Pilar Hernández من أمانة الهيئة مسودة خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات صيد الأسماك في منطقة عمل الهيئة مشددة على أنها ثمرة عدة اجتماعات فنية عُقدت منذ عام 2010. وأشارت إلى الأنشطة الرئيسية التي رُفعت إلى الأعضاء والهيئة كما ورد في الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.11.

101- ودعمت تركيا دعماً كاملاً مشروع خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد، وأوضحت التقدم الذي أحرز في هذا البلد لوضع لائحة تسمح بخفض أساطيل السفن التي تتجاوز الاثنى عشر متراً بنسبة 7 في المائة.

102- وأقرت الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والمغرب بأهمية خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد، وقدمت تفاصيل حول التدابير المماثلة المعتمدة لديها، فيما اعترضت على التجميد العام لأساطيلها، مشيرة إلى أنه وفقاً للمناطق والأنواع، فإن بعض مصايد الأسماك لم تُطور تطويراً تاماً، أو لا يزال يجري تطويرها. كما حثت هذه البلدان على تناول مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في هذه المناطق، بينما اعترضت ليبيا على خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد في هذا الوقت. وأعرب لبنان عن تحفظه على تجميد طاقة أسطوله، وطلب استثناء البلدان التي يجري تطوير أساطيلها.

103- وأشار الأمين التنفيذي إلى أن خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد ليست وثيقة جديدة بل هي مسودة نسخة ثانية وافقت عليها اللجان الفرعية واللجنة العلمية الاستشارية، وقد أُعدت بالتعاون الوثيق مع إدارة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة متشياً مع خطة العمل الدولية للمنظمة، وعرض أن تساعد الأمانة في العمل على تحسين النص.

• المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية

104- قدم وفد تركيا مسودة توصية حول المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية.

105- وشكر وفد الاتحاد الأوروبي مندوبي تركيا على هذا المقترح الذي اعتبره أقرب إلى "الخطوط التوجيهية" منه إلى "التوصية" واقترح مع وفد المغرب بعض التغييرات التي تهدف إلى تحسين النص.

106- وأعربت الهيئة عن خالص تقديرها والتزامها بدعم مقترح تركيا الذي أُجريت عليه تعديلات طفيفة.

107- وعلمت الهيئة أن بعض المبادرات المشابهة للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية قد بدأت لتوها في بعض البلدان من بينها الجزائر والمغرب، وقد تمّ التأكيد على أن تخصيص مناطق محددة لتربية الأحياء المائية سيفيد القطاع على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأشار كذلك إلى أن إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية، لاسيما عند المناطق الساحلية، ضروري لتفادي النزاعات بسبب الاستخدامات المتنافسة، ولصون البيئة، ولترشيد الاستثمارات.

108- وشكر مندوب الجزائر الوفد التركي على اقتراحه بشأن المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، والذي يعد تنفيذه وسيلة لتحسين إدارة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية. وقال إنه يتمنى أيضاً أن تحصل الجزائر والأعضاء الآخرين الذين لديهم احتياجات مماثلة على التوجيه والدعم الفني من جانب الهيئة في عملية تنفيذ القرار المقترح.

109- وأيدت الهيئة الاقتراح الذي تقدم به مندوب الجزائر و شاطرته فيه، وأوضحت أن الدعم الفني سيكون أحد عناصر تعزيز التعاون الإقليمي وتشجيع التضافر في مجال تربية الأحياء المائية المستدامة.

110- ورحب مركز النشاط الإقليمي للمناطق المحمية الخاصة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بمقترحات الاتحاد الأوروبي، وخاصة الاقتراح المتعلق بالمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية. كما أكد استعدادهما في هذا الصدد لمواصلة التعاون في مسألة الأراضي الرطبة والزراعة المكثفة.

111- وعلى ضوء المناقشات التي عقدت حول هذه المواضيع، اتفقت الهيئة على اتخاذ القرارات التالية:

- القرار RES/36/2012/1 بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، (المرفق دال).
- التوصية GFCM/36/2012/1 بشأن اتخاذ تدابير إضافية لاستغلال المرجان الأحمر في منطقة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (المرفق هاء).
- التوصية GFCM/36/2012/2 بشأن الحد من الصيد العرضي للحيتانيات في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (المرفق واو).
- التوصية GFCM/36/2012/3 حول تدابير إدارة مصايد الأسماك من أجل الحفاظ على أسماك القرش والشفنين وأسماك الرقطة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (المرفق زاي).

112- ووافقت الهيئة كذلك على الموافقة على القرار الخاص بالخطوط التوجيهية لإطار الإدارة العام وتقديم المعلومات العلمية لخطط الإدارة المتعددة السنوات من أجل مصايد الأسماك المستدامة في منطقة عمل الهيئة (المرفق الأول). ولن تكون هذه الخطوط التوجيهية ملزمة وستشكل الأساس للعمل المراد إنجازه في المستقبل.

113- وأقر جميع الوفود بأنه بالإضافة إلى مبادرات التنسيق والتعاون التي يمكن أن يضطلع بها أعضاء الهيئة، كل في حدود ولايته، من المتوقع أن يقوم فريق العمل في عامي 2012 و2013 بتشجيع وتنسيق وتعبئة جميع موارد الهيئة، وخاصة اللجنة العلمية الاستشارية، من أجل تسهيل تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية عن الإطار العام على المستوى الإقليمي الفرعي على النحو المطلوب، من أجل وضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك المستدامة. وسيجري أول استعراض لهذه الأنشطة في الدورة القادمة.

114- وأحاطت الهيئة علماً ببيان المغرب فيما يتعلق بالجهود المبذولة لحظر استخدام الشباك العائمة، وأعربت عن امتنانها لهذا البلد على هذه المبادرة التي تسهم بدرجة كبيرة في الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية.

مشروع التوصية حول إدارة المناطق المحمية بما في ذلك المناطق المحمية بشكل خاص ذات الأهمية للبحر الأبيض المتوسط في منطقة اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

115- تقرر أن يتم النظر في مشروع التوصية حول المناطق المحمية بشكل خاص ذات الأهمية للبحر الأبيض المتوسط في منطقة اتفاقية الهيئة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

القرارات المعلقة

116- تم إرجاء مشروع التوصية بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد الأسماك بالشباك الخيشومية المنصوبة في القاع لأسماك الترس (التربوت) وحفظ الحيتانيات في البحر الأسود إلى الدورة القادمة للهيئة. ويرد نص هذا المشروع في المرفق حاء.

117- ونوقش مشروع خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد في منطقة عمل الهيئة، كما تم تجميع المقترحات الخاصة بتعديل النص على النحو الموضح في المرفق لام. وقررت الهيئة إرجاء اعتماد هذه الخطة إلى الدورة القادمة في عام 2013.

برنامج العمل لفترة ما بين الدورات في 2012-2013

برنامج عمل اللجنة العلمية الاستشارية

118- بالإشارة إلى الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/2، عرض رئيس اللجنة العلمية الاستشارية مشروع برنامج عمل اللجان الفرعية في فترة ما بين الدورات 2012-2013، على النحو الذي اقترحته اللجنة العلمية الاستشارية في دورتها الرابعة عشرة.

119- وأقرت الهيئة برنامج العمل الذي اقترحته اللجنة العلمية الاستشارية على النحو التالي:

اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الأيكولوجية

- وضع خطة إدارة إقليمية للمرجان الأحمر؛
- المشاركة مع جامعة إيجي (تركيا) في تنظيم المؤتمر الدولي للشعب المرجانية الاصطناعية الذي سيعقد في أزمير (تركيا) في سبتمبر/أيلول 2013. ومن المقترح أن يكون هذا الإجراء بديلا لحلقة العمل المقترحة عن الشعب المرجانية الاصطناعية؛
- وفيما يتعلق باختيار معدات الصيد:

- استكمال قاعدة البيانات المختلفة لشبكة التكنولوجيا المعنيين بمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (شبكة تكنوميدي)، وإعادة تنشيط الموقع الإلكتروني لشبكة تكنوميدي؛
- وضع كتالوج لمعدات الصيد في منطقة الهيئة؛
- الاشتراك مع مشروع CopeMed في تنظيم اجتماع مجموعة العمل المعنية بانتقاء معدات الصيد وتكنولوجيا الصيد.
- وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج المتوسط الأجل لصفحيات الخياشيم:
 - إصدار صحائف وقائع لتسهيل عملية التعرف إلى الأنواع الأكثر شيوعاً التي يتم إنزالها؛
 - نشر الصيغة المحدثة لمسودة مطبوع الهيئة عن: حالة صفحيات الخياشيم في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛
 - تنظيم حلقة عمل تدريبية عن منهجيات تحديد عمر صفحيات الخياشيم.

اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والمعلومات

- بدء مرحلة تشاور لاستعراض إطار تقديم بيانات المهمة 1؛
- تنظيم حلقة عمل لوضع الصورة النهائية لإطار تقديم بيانات المهمة 1 والمهمة 2، ووضع خطة عمل من الأرجح في سياق برنامج الإطار، لتحسين قدرات الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة وتقديمها.

اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية

- تنظيم حلقة عمل تتضمن مكوناً تدريبياً عن نماذج التحليل البيولوجي الاقتصادي المستخدمة في منطقة عمل الهيئة. ومن المرجح أن تنظم حلقة العمل هذه بالتعاون مع مشروع CopeMed و MedSudMed، وستطبق على ثلاثة مصايد للأسماك تم اختيارها في الاجتماع المخصص للجنة العلمية الاستشارية، وتتوفر بشأنها بيانات كافية، وهي على وجه التحديد:
 - "1" مصايد أسماك القاع بالجرافات في بحر ليغوريا وبحر شمال تيرانيا، المنطقة الجغرافية الفرعية -9؛
 - "2" مصايد أسماك *Parapenaeus* و *Merluccius* بالجرافات في مضيق صقلية، المناطق الجغرافية الفرعية 12-16.
 - "3" مصايد أسماك القاع بالجرافات في خليج ليون، المنطقة الجغرافية الفرعية -7 والتي توسعت لتشمل أنواع أخرى غير أسماك *Merluccius*؛
 - "4" ومصايد أسماك *Pagellus bogaraveo* في مضيق جبل طارق؛
- إجراء دراسات حالة إقليمية تتعلق بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي وبالصيد الترفيهي وبمصايد أسماك صغيرة النطاق؛
- عقد مجموعة عمل خاصة في أعقاب الاجتماع القادم للجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية لاستعراض قائمة المتغيرات للمهمة 1-3 والتعاريف المتعلقة بها.

اللجنة الفرعية المعنية بتقدير الأرصدة

- تنظيم مجموعة العمل المعنية بأسماء القاع ومجموعة العمل المعنية بأسماء السطح، بما في ذلك بعض أنواع صفيحيات الخياشيم؛
- تنظيم مشاورة خبراء لإعداد تصميم ومحتويات النموذج الجديد للمهمة 2؛
- المساهمة في مجموعة العمل المشتركة بين المجلس الدولي لاستكشاف البحار، والهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والمعنية بالأنقليس (ثعبان السمك) الأوروبي؛
- تنظيم دورة تدريبية عن تحليل السلاسل الزمنية في إطار مجموعة العمل الدائمة التابعة للهيئة والمعنية بمنهجيات تقدير الأرصدة.

مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود

- تنظيم حلقة عمل عن نظم جمع البيانات والمعلومات بشأن مصايد الأسماك في البحر الأسود؛
- تنظيم دورة تدريبية عن المنهجيات المباشرة وغير المباشرة لتقدير الأرصدة؛
- تنظيم تقديرات للأرصدة الإقليمية الفرعية عن أرصدة أسماك السطح الصغيرة وأسماء القاع (ربما بالتعاون مع اللجنة العلمية الفنية والاقتصادية لمصايد الأسماك)؛
- تنظيم حلقة عمل لتقييم الصيد غير القانوني وتأثيره في الإقليم؛
- إنشاء قاعدة بيانات إقليمية مشتركة عن الخبراء ومؤسسات البحوث العاملة في منطقة البحر الأسود، عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة؛
- إعداد مطبوع عن أحدث أوضاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية نتيجة للتعاون بين أمانة الهيئة وخبراء وطنيين من جميع البلدان المشاطئة؛
- إعداد مطبوع فني عن أنواع معدات وأساطيل الصيد الرئيسية؛
- إعادة تنشيط مجموعة العمل المشتركة بين الهيئة العامة والهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية والمعنية بأسماء الخفش؛
- تجميع كافة المعلومات ذات الصلة بالتشريعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والمعمول بها في المنطقة، بغية إنشاء قاعدة بيانات إقليمية.

وافقت الهيئة على عقد الاجتماعات التالية أثناء فترة ما بين الدورات :

المكان/التاريخ	الاجتماع
روما؟/ النصف الثاني من عام 2012	مجموعة العمل المشتركة بين الهيئة والمجلس الدولي لاستكشاف البحار والهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية والمعنية بسمك الأنقليس (ثعبان البحر) الأوروبي
تركيا/ سبتمبر/أيلول 2013	المؤتمر الدولي/حلقة العمل عن الشباب المرجانية الاصطناعية بدعم من مشروع EastMed
يُحدد فيما بعد/ الربع الأخير من عام 2012	مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا انتقاء معدات الصيد ومصايد الأسماك (بالتعاون مع مشروع CopeMed الثاني)
صقلية، إيطاليا/ سبتمبر/أيلول 2012	اجتماع مجموعة العمل الدائمة المعنية بمنهجيات تقدير الأرصة وتحليل السلاسل الزمنية
مصر/ فبراير/شباط 2013	مجموعة العمل المعنية باستعراض قائمة متغيرات المهمة 1-3 والتعاريف المتعلقة بها (في أعقاب دورة اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية التابعة للجنة العلمية الاستشارية)
تونس/ الربع الأخير من عام 2012	مجموعة العمل التابعة للجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والمعنية بنماذج التحليل البيولوجي الاقتصادي
يُحدد فيما بعد/ النصف الثاني من عام 2013	حلقة عمل لاستكمال الإطار الجديد لتقديم بيانات المهمة 1 و المهمة 2 (اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والمعلومات)
يُحدد فيما بعد/ النصف الثاني من عام 2013	حلقة عمل لتقدير الصيد غير القانوني وتأثيره في البحر الأسود
يُحدد فيما بعد/ سبتمبر/أيلول 2012	حلقة عمل عن نظم جمع البيانات والمعلومات بشأن مصايد الأسماك في البحر الأسود
فارنا، بلغاريا/ 30 أبريل/نيسان - 4 مايو/أيار 2012	التدريب على المنهجيات المباشرة وغير المباشرة لتقدير الأرصة (ربما مع اللجنة العلمية الفنية والاقتصادية لمصايد الأسماك)

المكان/التاريخ	الاجتماع
بوخارست، رومانيا/ أكتوبر/تشرين الأول 2012	تقديرات الأرصد الإقليمية الفرعية عن أرصدة أسماك السطح وأسماك القاع الصغيرة (ربما بالتعاون مع اللجنة العلمية الفنية والاقتصادية لمصايد الأسماك)
سبليت، كرواتيا/ 22-26 أكتوبر/تشرين الأول 2012	مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة أسماك القاع وصفيحيات الخياشيم (اللجنة الفرعية المعنية بتقدير الأرصد) (خمسة أيام)
سبليت، كرواتيا/ 22-26 أكتوبر/تشرين الأول 2012	مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة أسماك السطح الصغيرة (اللجنة الفرعية المعنية بتقدير الأرصد) (خمسة أيام)
القاهرة، مصر/ فبراير/شباط 2013	الدورة الرابعة عشرة للجنة الفرعية المعنية بتقدير الأرصد (يومان)
القاهرة، مصر/ فبراير/شباط 2013	الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الأيكولوجية (يومان)
القاهرة، مصر/ فبراير/شباط 2013	الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات والمعلومات (يومان)
القاهرة، مصر/ فبراير/شباط 2013	الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية (يومان)
القاهرة، مصر/ فبراير/شباط 2013	الدورة الخامسة عشرة للجنة العلمية الاستشارية (أربعة أيام)
يُحدد فيما بعد/ النصف الأول من عام 2013	الدورة الثانية لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود

120 - وستنفذ الأنشطة التي اقترحتها اللجنة العلمية الاستشارية وفقا لتوافر الأموال، إما عن طريق الميزانية المستقلة أو من الموارد الخارجة عن الميزانية.

121 - وأحاطت الهيئة علما بالعرض الكريم الذي قدمه بعض الأعضاء لاستضافة الاجتماعات، رهنا بتأكيد السلطات المختصة في بلدانهم.

122 - وعرضت منسقة مشروع EastMed المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالشعاب المرجانية الاصطناعية المقرر عقده في أزمير (سبتمبر/أيلول 2013)، وفيما يتعلق بدراسات الحالة في إطار اللجنة الفرعية المعنية بالعلوم الاقتصادية

والاجتماعية، أعلنت المنسقة أن المشروع سيحرص على وضع موظفيه تحت تصرف اللجنة الفرعية دون أية تكلفة بالنسبة للهيئة.

خطة عمل اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

123 - تم إقرار برنامج عمل اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية، استنادا إلى الوثيقتين GFCM:XXXVI/2012/3 و GFCM:XXXVI/2012/Inf.9، على النحو التالي:

برنامج عمل مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية

- تحديد النقاط المرجعية والمعايير الخاصة بالمؤشرات المختارة؛
- تطبيق دراسات تجريبية جديدة واختبار النظام المرجعي للمؤشرات على المستوى المحلي؛ ومتابعة الدراسات التجريبية كما يلي: الخطوة الثانية المغرب وأسبانيا، والخطوة الثالثة تونس، وتنفيذ استراتيجية للإعلام والنشر؛
- تحديد استراتيجية لإشراك الأطراف المهتمة في الاستخدام المناسب للمؤشرات .

خطة عمل مجموعة العمل المعنية باختيار المواقع والحمولة الحيوية

- تنظيم التدريب على المستوى الإقليمي بشأن اختيار المواقع وإدارتها؛
- تعريف النقاط المرجعية لمعايير الجودة البيئية ورصد تربية الأحياء المائية؛
- تنفيذ برنامج لنشر النتائج الفنية ومحصلات أنشطة مشروع "تطوير اختيار المواقع والحمولة الحيوية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ضمن المناطق المناسبة لتربية الأحياء المائية" (SHoCMed)؛
- إقامة منتدى تكنولوجيا المعلومات عن اختيار المواقع والحمولة الحيوية لتقاسم البيانات في إطار مجموعة العمل المعنية باختيار المواقع والحمولة الحيوية .

خطة عمل نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط

- تحديث المعلومات المتاحة عن الجوانب القانونية والتنظيمية لتربية الأحياء المائية وإتاحتها على الإنترنت .

خطة عمل حول إدارة البحيرات الساحلية والتفاعل بين تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية

- تحديد مؤشرات للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية وأنشطة مصايد الأسماك الطبيعية ضمن البحيرات الساحلية.

خطة عمل مجموعة العمل المعنية بتسويق منتجات الأحياء المائية

- العمل مع مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية بشأن مؤشرات تربية الأحياء المائية المستدامة المرتبطة بقضايا الاقتصاد والتسويق؛
- العمل مع نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لبيانات تسويق منتجات تربية الأحياء المائية والقضايا المرتبطة باستقصاءات البيانات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية؛
- إجراء استقصاء إقليمي لمنظمات المنتجين في البلدان الأعضاء في الهيئة؛
- حلقة عمل عن "القدرة التنظيمية ودور منظمات منتجي الأحياء المائية وتعزيز أسواق المزارعين".

خطة عمل مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود (مكون تربية الأحياء المائية)

- تنظيم حلقة عمل تدريبية عن المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية (البحر الأسود)؛
- تنفيذ المبادرات الإقليمية لمواءمة برنامج الرصد البيئي بتربية الأحياء المائية و بالمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية؛
- تنظيم حلقة عمل عن تنوع أنواع تربية الأحياء المائية لتطويرها في الإقليم؛
- حصر البيانات عن مزارع تربية الأحياء المائية البحرية وفي المياه المعتدلة الملوحة ومراكز الإنتاج.

أولويات أخرى حددها الاجتماع التنسيقي لمجموعات العمل

- إجراء استقصاء إقليمي عن صحة الحيوانات المائية والأمن الحيوي في تربية الأحياء المائية؛
- إجراء استقصاء إقليمي عن الجوانب الرئيسية المتعلقة بإصدار الشهادات وإمكانية التتبع في مجال تربية الأحياء المائية؛
- تقديم المساعدة الفنية للأعضاء في ما يخص تنمية تربية الأحياء المائية.

وافقت الهيئة على عقد الاجتماعات التالية أثناء فترة ما بين الدورات :

المكان/التاريخ	الاجتماع
يُحدد فيما بعد/ يحدد فيما بعد	حلقة عمل تابعة للاجتماع التنسيقي لمجموعات العمل عن "القدرة التنظيمية وتعزيز دور منظمات المنتجين والمزارعين على صعيد التسويق والترويج للأسواق "
الغردقة، مصر نوفمبر/تشرين الثاني 2012	نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط – الاجتماع السنوي الرابع عشر
يُحدد فيما بعد/ ديسمبر/كانون الأول 2012	حلقات عمل تنظمها مجموعة العمل المعنية باستدامة تربية الأحياء المائية، ومجموعة العمل المعنية بتسويق منتجات الأحياء المائية، ومجموعة العمل المعنية باختيار المواقع والحمولة الحيوية، ومشروع InDAM، ومشروع SHoCMed حول تحديد النقاط المرجعية للمؤشرات الاقتصادية والبيئية لتربية الأحياء المائية
المغرب/ ديسمبر/كانون الأول 2012	حلقة عمل تنظمها مجموعة العمل المعنية باختيار المواقع والحمولة الحيوية وحلقة عمل SHoCMed، والمناطق المختصة لتربية الأحياء المائية، وإدارة المواقع لتربية الأحياء المائية البحرية الساحلية.
يُحدد فيما بعد/ يُحدد فيما بعد	مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود – ومجموعة العمل المعنية باختيار المواقع و الحمولة الحيوية : التدريب على اختيار المواقع والمناطق المختصة لتربية الأحياء المائية (تدريب مخصص للبحر الأسود).
طرابزون/تركيا يُحدد فيما بعد	حلقة عمل تابعة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية عن "تنوع أصناف الأحياء المائية في البحر الأسود"
باريس، فرنسا/ مارس/آذار 2013	الدورة الثامنة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

124 - وستنفذ الأنشطة التي اقترحتها اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية حسب توافر الأموال، إما عن طريق الميزانية المستقلة أو من الموارد الخارجة عن الميزانية.

125 - وأحاطت الهيئة علما بالعرض الكريم الذي قدمه بعض الأعضاء لاستضافة الاجتماعات، رهنا بتأكيد من السلطات المختصة في بلدانهم.

126 - وأقرت الهيئة خطة العمل المقترحة لعامي 2012 و2013.

تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال

127 - عرض السيد سمير مجدلاني رئيس لجنة الامتثال، تقرير الدورة السادسة للجنة. وأشار إلى المناقشات التي دارت عن حالة تنفيذ الأعضاء لقرارات الهيئة والبيانات والمعلومات المقدمة.

128 - وفي هذا السياق، أوصي بأن يتضمن التقرير في المستقبل، ضمن أحد المرفقات، جدولاً يتعلق بالتقارير الوطنية التي تلقاها الأعضاء والتي تقدم معلومات تحليلية عن الإجراء المتخذ على المستوى الوطني من جانب كل عضو. وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أنه عند حساب عدد التقارير الوطنية المقدمة، ينبغي لأمانة الهيئة أن تعتبر التقرير الذي قدمه وفده على أنه يغطي أيضاً تقارير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأوضح كذلك أن تقديم التقرير الوطني للاتحاد الأوروبي سيكون دون الإخلال بقرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم قراراتها الوطنية أيضاً.

129 - وفيما يتعلق بنظام رصد السفن، أشار الأمين التنفيذي إلى أن التوصية GFCM/33/2009/7 قد بدأ نفاذها بالفعل، على الرغم من أنها نصت على تنفيذ تدريجي. ومن ثم، فقد أُنْفِقَ على أن تبحث الهيئة في دورتها العادية أو الاستثنائية القادمة إمكانية تأجيل الموعد النهائي لتنفيذها في غضون 12 شهراً.

130 - واستعرضت الهيئة التقرير ووافقت على اعتماده. ويرد التقرير الختامي بوصفه المرفق ياء لهذا التقرير.

تقرير الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية

131 - قدم السيد هاشمي ميساوي رئيس لجنة الإدارة والمالية مشروع تقرير الدورة الثالثة للجنة، وأشار إلى أنه يتضمن سير العمل في الاجتماع بدقة.

132 - واستعرضت الهيئة التقرير ووافقت على اعتماده. ويرد التقرير الختامي بوصفه المرفق كاف لهذا التقرير.

ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء

133 - قدم الأمين التنفيذي معلومات مفصلة عن الأبواب الرئيسية للميزانية المقترحة للفترة المالية 2012 و2013. وأوضح أن اللجوء لموارد من خارج الميزانية سيتم كالعادة دعماً لأنشطة الهيئة.

134 - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء زيادة الميزانية المقترحة رغم الاعتراف بالحاجة إلى الأنشطة كما هي مقترحة في خطة عمل اللجنة العلمية الاستشارية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية.

135 - وقدم الأمين التنفيذي للهيئة تفاصيل وشروحات إضافية عن خطوط الميزانية وأشار إلى النتائج التي قد تترتب على تخفيض الميزانية بالنسبة لعدة جوانب تشغيلية مثل عدد الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها وتنظيم الفعاليات وخدمات الترجمة وكذلك عمل موظفي الأمانة. ومع ذلك، شددت عدة وفود على عدم الرغبة في تخفيض خطة العمل المحددة أو

التأثير على نوعية عمل الهيئة، خصوصا فيما يتعلق بمتابعة الإجراءات الهامة مثل تحديث إطار الهيئة، والتعديل المحتمل لاتفاقيتها، والتركيز مجددا على البحر الأسود.

136- وأشار السيد Philippe Ferlin النائب الثاني لرئيس الهيئة والخبير المستقل السابق بفريق استعراض أداء الهيئة إلى أن استعراض الأداء أوضح أن الهيئة، مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك، لديها موارد محدودة تستخدم حاليا لتنظيم عدد من الاجتماعات بعدد قليل من الموظفين مقابل نطاق عمل أوسع. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الهيئة تؤدي، بالإضافة إلى مصايد الأسماك، وظائف تتصل بجمع البيانات، وتربية الأحياء المائية، وبناء القدرات، وهي وظائف لا تدخل عادة ضمن إطار ولاية المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك.

137- ولوحظ أن المناقشات المتعلقة بالميزانية ينبغي أن تصبح مرتبة بشكل أفضل في المستقبل حتى يمكن عرض خيارات على أعضاء الهيئة ضمن هيكل ميزانية يتركز على النشاط/الناتج بما في ذلك البدائل وذلك رهنا بالأنشطة المخططة لفترة ما بين الدورات. وسيكون من الضروري أن تقوم لجنة الإدارة والمالية باستعراض الوثائق ذات الصلة، بالإضافة إلى توقعات أثر الأنشطة على الميزانية، وإتاحة هذه الوثائق للأعضاء قبل انعقاد الدورة السنوية بما يكفي من الوقت.

138- وأصر الأمين التنفيذي على أنه ينبغي تشجيع أعضاء الهيئة لتسهيل إعداد الميزانية بشكل أفضل لأغراض الدورات السنوية، وضمان أن يقدم العلماء الوطنيون المشاركون في أنشطة الهيئة للجنة العلمية الاستشارية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية مقترحات محددة لخطة العمل، واختصاصات واضحة للاجتماعات التي ستنظم، ومهام مترابطة يتم وضعها. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري عرض العناصر الرئيسية لتقييم أثر أي نشاط مقترح على الميزانية (مثل مدة الاجتماع، والترجمة الفورية، والخدمات الاستشارية، وغير ذلك) إلى أمانة الهيئة للنظر فيها.

139- وبهدف استخدام الموارد المتاحة بصورة أكثر ترشيدا، فقد اقترح أنه ينبغي أن تعتمد الهيئة قواعد أكثر صرامة فيما يتصل بالميزانية، وألا تتجاوز تكاليف الموظفين 50 في المائة من الميزانية الإجمالية، بما في ذلك الميزانية المتاحة من الأموال الخارجة عن الميزانية. واقترح أن تقتصر تغطية النفقات بالنسبة لمشاركة الوسطاء والمنسقين في الاجتماعات على مرة كل عام فقط، وعدم توشي تغطية تكاليف حضور نواب الرئيس مستقبلا. كما أن توزيع موظفي الهيئة لا ينبغي أن يشكل عبئا ماليا إضافيا.

140- وأعلن مندوب الاتحاد الأوروبي عن استعداداته للعمل مع مكتب وأمانة الهيئة لتحديد مصادر ممكنة للتمويل من خارج الميزانية دعما لأنشطة الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من الأمانة أن تستكشف الخيارات المتاحة بالنسبة لخدمات الترجمة الفورية والترجمة التحريرية، بما في ذلك مع المنظمة، والنظر إلى إمكانية تخفيض تكاليفها.

141- واتفقت الهيئة أيضا على اعتماد الميزانية لعام 2012 بمبلغ إجمالي قدره 1 805 027 دولارا أمريكيا كما هو مذكور في المرفق ميم وكذلك على اشتراكات الأعضاء في ميزانية الهيئة (المرفق نون) وتقرر رفع درجة المساعد الإداري خ ع 5 إلى مساعد برنامج خ ع 6، وتعيين مسؤول قانوني ومسؤول اتصال من الفئة ف-3 في 2013. وقررت الهيئة أنه يمكن استمرار تجميد وظيفة نائب الأمين التنفيذي حتى إشعار آخر.

142 - وأتفق على عقد الدورة الاستثنائية للهيئة، وكذلك اجتماعات لجنة الإدارة والمالية، ومكتب لجنة الامتثال عند توافر الأموال.

المسائل المتعلقة بانتخاب مكتب اللجنة العلمية الاستشارية، بما في ذلك اعتماد تعيين منسقي اللجان الفرعية

143 - وافقت الهيئة على الاقتراح الذي قدمته اللجنة العلمية الاستشارية بتأجيل انتخاب مكتب اللجنة وتعيين منسقي لجانها الفرعية إلى الدورة القادمة للجنة.

ما يستجد من أعمال

144 - أعرب مندوب المغرب في بيان له عن تأييده للبرنامج الإطاري الأول للهيئة. وأشار إلى أن هذا البرنامج يتسق مع السياسات الوطنية لبناء القدرات في قانون البحار والشؤون البحرية والتي تهدف إلى الحفاظ على النظم الأيكولوجية البحرية وعلى الموارد البحرية. وأعرب عن استعداد المغرب للنظر في دعم مثل هذه المبادرة.

145 - وأقر مندوب إيطاليا بالجهود التي بذلتها الهيئة لتحديث إطارها القانوني والمؤسسي، وهو مشروع يسانده بلده بقوة، في سياق أنشطة وكالات الأمم المتحدة الكائنة في روما. ورحب أيضاً بوضع منهجيات جديدة فيما بين أعضاء الهيئة بهدف إيجاد مصايد أسماك مستدامة.

146 - ووجهت الهيئة الشكر إلى المغرب على التنظيم الممتاز للدورة السادسة والثلاثين للهيئة، وكذلك على حسن الضيافة في مدينة مراكش الجميلة. وأكدت الهيئة تقديرها للعمل الممتاز الذي قامت به أمانة الهيئة وموظفوها.

147 - وانتُخب السيد Josip Markovic من كرواتيا بالإجماع نائباً لرئيس لجنة الامتثال ليحل محل السيد Roland Kristo من ألبانيا الذي ترك منصبه مؤخراً في الإدارة الوطنية.

موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

148 - أحاطت الهيئة علماً بالدعوة الكريمة التي قدمها وفد كرواتيا لاستضافة الدورة السابعة والثلاثين للهيئة، رهنا بتأكيد من السلطات المختصة في هذا البلد. وسيتم الإعلان عن الموعد والمكان المحددين للدورة في مرحلة لاحقة.

اعتماد التقرير

149 - اعتمد التقرير ومرفقاته يوم السبت 19 مايو/أيار 2012.

المرفق ألف

قائمة المشاركين

أعضاء الهيئة

ALBANIA

ALGERIA

Abdel-Nasser ZAÏR
Inspecteur Général
Ministère de la pêche et des ressources
halieutiques
Route des quatre canons
Algiers
Tel.: +213 661564785
E-mail: djamel_zair@yahoo.fr

Nadir BENSEGUENI
Conseiller
Ministère de la pêche et des ressources
halieutiques
Route des quatre canons
Algiers
Tel.: +213 21433186
E-mail: nadirbensegueni3@yahoo.ca

Lounis SAMIA ABBOUN
Ministère de la pêche et des ressources
halieutiques
Rue des quatre canons
Algiers
Tel.: + 213 21433954
E-mail: samia.abboun@yahoo.fr
abbounsamia@yahoo.fr

BULGARIA

Konstantin PETROV
National Agency for Fisheries and Aquaculture
Ministry of Agriculture and Food
17 Hristo Botev Blvd
1606 Sofia
Tel.: +359 898432976
Fax: +359 28051686
E-mail: konstantin.petrov@iara.government.bg

CROATIA

Josip MARKOVIC
Marine Resources Management Department
Directorate of Fisheries
Ministry of Agriculture
Ulica Grada Vukovara 78
10000 Zagreb
Tel.: + 385 16106626
E-mail: josip.markovic@mps.hr

CYPRUS

Lavrentios VASILIADES
Fisheries Officer
Department of Fisheries and Marine Research
Vithleem 101 Street
Nicosia 1416
Tel.: +357 99478348
Fax: +357 22775955
E-mail: lvasiliades@dfmr.moa.gov.cy

Charis MAVROKORDATOS
Fisheries Attaché
Permanent representation of Cyprus to the EU
Av. De Cortenbergh 61
1000 Brussels
Belgium
Tel.: +32 476074427
E-mail: cmavrokordatos@dfmr.moa.gov.cy

EGYPT

Mohamed Fathi OSMAN
Chairman
General Authority for Fish Resources
Development (GAFRD)
4 Tayaran St
Cairo
Tel.: +202 22620117
Fax: +202 22620117/22620130
E-mail: osmohad30@yahoo.com

Mohamed SHAABAN
Vice-Chairman
General Authority for Fish Resources
Development (GAFRD)
4 Tayaran St - Cairo
Tel.: +20222620117
E-mail: osmohad30@yahoo.com

Madani Ali MADANI
General Director
International Agreements Department
General Authority for Fish Resources
Development (GAFRD)
Tel.: +202 22620117/22620118
Fax: +202 22620117/22620130
E-mail: madani_gafrd@yahoo.com

Atif MEGAHED
Manager
Fisheries Department
General Authority for Fish Resources
Development (GAFRD)
Tel.: +202 22620117
E-mail: madani_gafrd@yahoo.com

Mohamed EL FIQY
Chairman
Egyptian Cooperative Union of Fisheries
4 Tayaran Street, Nasr City
Cairo
Tel.: +202 22620117
E-mail: madani_gafrd@yahoo.com

EUROPEAN UNION-MEMBER ORGANIZATION

Monique PARIAT
Director General for Maritime Affairs
and Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
6/83
1049 Bruxelles
Tel.: +32 2 29953188
E-mail: monique.pariat@ec.europa.eu

Fabrizio DONATELLA
Head of Unit
Directorate General for Maritime Affairs
and Fisheries
European Commission of the European Union
200 rue de la Loi
J 99 06/51
1049 Bruxelles
Tel.: +32 2 29968038
Fax: +32 2 2950524
E-mail: fabrizio.donatella@ec.europa.eu

Franco BIAGI
Fisheries Conservation and Control in the
Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs
and Fisheries
European Commission of the European Union
200 rue de la Loi -
1049 Bruxelles
Tel.: +32 2 2994104
Fax: +32 2 2950524
E-mail: franco.biagi@ec.europa.eu

Lucia ANTONINI
Policy Officer
Directorate General for Maritime Affairs
and Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Bruxelles
Tel.: +32 2 22952883
E-mail: lucia.antonini@ec.europa.eu

Raluca IVANESCU
Policy Officer
Council of the European Union
Rue de la Loi 175
Tel.: +32 2 2813158
E-mail:
raluca.ivanescu@consilium.europa.eu

FRANCE

Philippe MARAVAL
Chargé de mission – Affaires internationales
Bureau des affaires européennes
et internationales
Direction des pêches maritimes
et de l'aquaculture
Ministère de l'alimentation, de l'agriculture,
de la pêche, de la ruralité et de l'aménagement
du territoire
3, Place de Fontenoy
75007 Paris
Tel.: +33 1 49558236
/ +33 (6 08675286
Fax: + 33 1 49558200
E-mail: philippe.maraval@agriculture.gouv.fr

Jacques SACCHI
Directeur de recherches
331, Chemin du Phare
34200 Sète
Tel.: +33 4 99573200
Fax: +33 4 99573295
E-mail: jsacchi@hotmail.fr

Philippe FERLIN
Second Vice-Chairperson
Inspecteur Général
CGAAER Ministère de l'alimentation,
de l'agriculture et de la pêche
251, rue de Vaugirard
75732 Paris Cedex 15
Tel.: + 33 1 49555655
Fax : +33 1 49555212
E-mail: philippe.ferlin@agriculture.gouv.fr

Caroline MANGALO
Chargé de mission pêche
CNPMM
134, Avenue Malakoff
75116 Paris
Tel.: +33 1 72711814
Fax: +33 1 72711850
E-mail: cmangalo@comite-peches.fr

GREECE

ISRAEL

ITALY

Rita G. MANNELLA
Counsellor
Coordinator for the UN Rome-based Agencies
Ministry of Foreign Affairs
D.G.C.S.
Rome
Tel.: +39 06 36914729
E-mail: rita.mannella@esteri.it

Massimo SPAGNOLO
Ministry of Agricultural Food and Forestry
Policies
DG Fisheries and Aquaculture
Viale dell'Arte 16,
00144 Rome
E-mail: spagnolo@irepa.org

Mauro BERTELLETTI
Head of unit
Ministry of Agricultural Food and Forestry
Policies – Research unit
DG Fisheries and Aquaculture
Viale dell'Arte 16,
00144 Rome
Tel.: +39 06 59083442
Fax : +39 06 58084818
E-mail:
m.bertelletti@politicheagricole.gov.it

JAPAN

LEBANON

Samir MAJDALANI
Head
Department of Fisheries and Wildlife
Ministry of Agriculture
Embassies Street, Bir Hassan
Beirut
Tel.: +961 3384421
E-mail: sem@cyberia.net.lb
smajdalani@agricultu-re.gov.lb

Imad LAHOUD
Agricultural Engineer
Ministry of Agriculture
Embassies Street, Bir Hassan
Beirut
Tel: +961 3330462
E-mail: ilahoud@agriculture.gov.lb

LIBYA

Nureddin ESARBOT
Chairman
General Authority for Marine Wealth (GAM)
Tripoli
Tel.: + 218 912201900
E-mail: info@gam-ly.org

Taher SHABAAN
Marine Authority
Director of Marine Practice Office
Tripoli
Tel.: +218 913715911
E-mail: inf@ong.ly

Mohamed Reda DUKALI
Minister Plenipotentiary
Foreign Ministry
Tel: + 218 21 340 3011
E-mail: dukalir@yahoo.fr

Issam ALFAGHI
Researcher
General Authority for Marine Wealth
Tel.: +218 925 33 8569
E-mail: issam_mbura@yahoo.com

Ahmed MAYOUF
Fishing and production manager
General Authority for Marine Wealth
Tel.: + 218 913 732869
E-mail: ahmed_mayof@yahoo.com

MALTA

Roberta MIFSUD
Scientific Officer
Ministry for Resources and Rural Affairs
Fisheries Control Directorate
Barriera Wharf
Valetta VLT1971
Tel.: +356 22921256
E-mail: roberta.mifsud@gov.mt

Alicia SAID
Fisheries Policy Advisor
Ministry for Resources and Rural Affairs
Fisheries Control Directorate
Barriera Wharf
Valetta VLT1971
Tel.: +356 22921245
Fax: +356 22921221
E-mail: alicia.said@gov.mt

MONACO

Jean-Philippe BERTANI
Consellor
Embassy of Monaco
Via Antonio Bertoloni 36
00197 Rome
Italy
Tel.: +39 06 8083361
E-mail: jbertani@gouv.mc

MONTENEGRO

Srdjan MUGOSA
Ministry of Agriculture and Rural Development
Rimski trg br.46
810000 Pogodolica
Tel.: +382 20482292
E-mail: srdjan.mugosa@mpr.gov.me

MOROCCO

Abdeljabbar YOUSSEFI
Secrétaire Général
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
BP. 476
Haut Agdal
Rabat
Tel.: + 212 537688262
E-mail: youssefi@mpm.gov.ma

Abdelouahed BENABBOU
Directeur de la coopération et des affaires
juridiques
Département des pêches maritimes
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Tel.: + 212 537688194
E-mail: benabbou@mpm.gov.ma

Mostapha FAIK
Directeur Général
Institut national de recherche halieutique INRH
Bd Sidi Abderrahman Ain Diab
20100 Casablanca
Tel.: +212 6 61407902
Fax: +212 5 2294077169
E-mail: faik@inrh.org.ma

Youssef OUATI
Chef de la Division de la coopération
Département des pêche maritimes
et de l'aquaculture
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: +212 5 37688162
Fax: +212 5 37688194
E-mail: y.ouati@mpm.gov.ma

Taoufik EL KTIRI
Délégué du Royaume près de la Commission
Chef de la Division de la protection
des ressources halieutiques
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: +212 5 37688121/22
E-mail: elktiri@mpm.gov.ma

Latifa SADIQ
Cadre
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: + 212 5 37688054
E-mail: sadiq@mpm.gov.ma

Fatimazohra HASSOUNI
Chef de service
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: + 212 5 37688089
E-mail: hassouni@mpm.gov.ma

Rabia SOUILAH
Ingénieur d'État en halieutique
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: + 212 5 37688054
E-mail: ennisrabia@yahoo.fr

Abderraoûf BENMOUSSA
Chef du service de la coopération multilatérale
de la coopération des affaires juridiques
Direction des pêches maritimes
et de l'aquaculture
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
E-mail: benmoussa@mpm.gov.ma

Hicham GRICHAT
Chef de service de l'application de la
réglementation et de la police administrative
Direction des pêches maritimes
et de l'aquaculture
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: +212 37688115
Fax : +212 37688089
E-mail : grichat@mpm.gov.ma

Latif LAKHSASSI
Chef du service organisation commerciale
Office national des pêches (ONP)
Casablanca

Hassan N'HHALA
Chef du Centre aquacole de l'Institut national
de recherche halieutique à M'Diq
M'Diq
Tel.: +212 539 975506
E-mail: nhahala@gmail.com

El Mostafa TALBAOUI
Chef du centre régional de l'Institut national
de recherche halieutique à Tanger
Tanger

Salah BENCHRIFI
Chargé de la coopération et des affaires
extérieures
Institut national de recherche halieutique
2, rue Tiznit
20 000 Casablanca

Khalid EL ALOUSSI
Chef du service de l'aquaculture et des activités
littorales
Direction des pêches maritimes
et de l'aquaculture
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat

Samira EL MARHOUME
Cadre
Direction des pêches maritimes
et de l'aquaculture
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: +212 0537689119/+66179157
E-mail: elmarhoume@mpm.gov.ma

Farida SARF
Chef du service des plans d'aménagement
Agence nationale pour le développement
de l'aquaculture (ANDA)
Rabat

Asmaâ JAHID
Ingénieur d'État chargé des plans
d'aménagement
Agence nationale pour le développement
de l'aquaculture (ANDA)
Tel.: +212 06 70718017
E-mail: asmaajahid@gmail.com

ROMANIA

Constantin STROIE
NAFA Counsellor
Living Aquatic Resources Compartment
2-4 Carol the 1st Bvd, Sector 3
Bucharest
Tel.: +40 216344429
E-mail: constantin.stroie@anpa.ro

Teodor DOSA
Counselor for European Affairs
Ministry of Agriculture and Rural Development
2-4 Carol the 1st Bvd, Sector 3
Bucharest
Tel.: +40 213078577
E-mail: teodor.dosa@madr.ro

Larissa BURU
Third Secretary
Fisheries and Agriculture
Permanent Representation of Romania
to the European Union
12, Rue Montoyer
1000 Bruxelles
Belgium
Tel.: +32 2700 0416/ 471039367
Fax: + 32 2700 0641
E-mail : larissa.buru@msro.en

SLOVENIA

Barbara ŽINKO
Ministry of Agriculture and Environment
of the Republic of Slovenia
Dunjska cesta 22
1000 Ljubljana
Tel.: +386 4789321
E-mail: barbara.zinko@gov.si

SPAIN

Encarnación BENITO REVUELTA
Subdirección General de Caladero Nacional,
Agua Comunitarias y Acuicultura
DG Recursos Pesqueros y Acuicultura
Secretaría General de Pesca
Ministerio de Agricultura, Alimentación
y Medio Ambiente
C/ Velázquez 144
28071 Madrid
Tel.: +34 913476161
Fax: +34 913476046
E-mail: ebenitor@magrama.es

Guillermo ARTOLACHIPI
Councillor for Agriculture in Rabat
Spanish Embassy in Morocco
Rabat
Tel.: +212 66417840
E-mail: embagri@menara.ma
crabat@magrama.es

SYRIAN ARAB REPUBLIC

TUNISIA

Hachemi MISSAOUI
Directeur Général de la pêche
et de l'environnement
Ministère de l'agriculture et des ressources
hydrauliques
30 rue Alain Savary
1002 Tunis Belvédère
Tel.: +216 71 892253
Fax: +216 71 799401
E-mail: missaoui.hechmi@inat.agrinet.tn

Ridha M'RABET
Directeur Général
Institut national des sciences et technologies
de la Mer (INSTM)
28, rue 2 mars 1934
2025 Salammbô
Tel.: + 216 71730548
Fax: +216 71732622
E-mail: ridha.mrabet@instm.rnrt.tn

TURKEY

Turgay TURKYILMAZ
Head of Department
Fisheries and Control Department
General Directorate of Fisheries
and Aquaculture
Ministry of Food, Agriculture and Livestock
Ankara
Tel.: +90 312 286 46 75
Fax: +90 312 286 51 23
E-Mail: turgay.turkyilmaz@tarim.gov.tr

Esra Fatma DENIZCI TOSLAK
General Directorate of Fisheries
and Aquaculture
Ministry of Food, Agriculture and Livestock
Eskisehir yolu 9. Km Lodumlu
Ankara
Tel.: +90 312 2864675
E-mail: esrafatma.denizci@tarim.gov.tr

Hayri DENIZ
Fisheries Engineer
General Directorate of Fisheries
and Aquaculture
Ministry of Food, Agriculture and Livestock
Eskisehir yolu 9. Km Lodumlu
Ankara
Tel.: +90 312 2867592
Fax: +90 312 2863754

Haydar FERSON
Ministry of Food, Agriculture and Livestock
Eskisehir Yolu 9 km, Lodumlu
Ankara
Tel.: +90 312 3079542
E-mail: haydarf@kkgm.gov.tr

المراقبون من الدول غير الأعضاء في الهيئة

RUSSIAN FEDERATION

Konstantin DUKIN
Head of the Representative Office for the
Federal Agency for Fisheries of the Russian
Federation in the Kingdom of Morocco
Avenue Bin El Ouidane
Immeuble 23 Residence Raja
Appt 19
Rabat
Morocco
Tel.: +212 0663714524
E-mail: fishcomaroc@hotmail.com

UKRAINE

Tetyana SHATALOVA
State Agency of Fisheries of Ukraine
Head of Department of Legal Affairs
and Control of the Office Work
Kiev, Artema str., 45-a
Ukraine
Tel.: +380 980889029, +380 667957565
Fax: +380 444820984
E-mail: shatalovatetyana@ukr.net

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

ACCOBAMS

Marie-Christine GRILLO-COMPULSIONE
Executive Secretary Jardin de l'UNESCO
Les Terrasses de Fontvieille
MC 98000 Monaco
Tel.: +377 98 98 80 10
E-mail: mcgrillo@accobams.net

Chedly RAIS
Consultant
Jardin de l'UNESCO
Les Terrasses de Fontvieille
Tel.: +216 98444629
Fax: +377 98984208
E-mail: chedly.rias@accobams.net

COMHAFAT

Hachim EL AYOUBI
Secrétaire exécutif
2 rue Beni Darkoul
Ain khalouiya
Souissi BP. 1007
Rabat
Morocco
COMHAFAT ATLAFCO
Tel: +212 5 30774221
Fax: +212 5 30174242
E-mail : hachim.elayoubi@gmail.com
Secretariat@comhafat.org

BLACK SEA COMMISSION

Halil Ibrahim SUR
Commission on the protection of the Black
Sea against pollution
Fatih Orman Kampüsü
Büyükdere Caddesi, n. 265
34398 Maslak/ Şişli
Istanbul
Turkey
Tel: +90 212 299 2940
Fax: +90 212 299 2944
E-mail: halil.i.sur@gmail.com

ICCAT

Driss MESKI
Executive Secretary
Corazón de María 8
28002 Madrid
Spain
Tel.: +34 91 4165600
Fax: +34 91 4152612
E-mail: driss.meski@iccat.int

ICES

Carmela PORTEIRO
Instituto español de oceanografía
Beiramar
Apartado 1552
36208 Vigo
Spain
Tel.: +34 986492111

INFOSAMAK CENTRE

Abdellatif BELKOUCH
Managing Director
INFOSAMAK Centre
71, Bd Rahal El Meskini
Casablanca
Morocco
Tel.: +212 5 22540856
E-mail:
abdellatif.belkouch@infosamak.org

IUCN

François SIMARD
Deputy Director
Global Marine Programme
Rue Mauverney 28
1196 Gland
Switzerland
Tel.: +34 952028430
E-mail: francois.simard@iucn.org

Larbi SBAI
Conseiller du Secrétaire Général
Département des pêches maritimes
Ministère des pêches maritimes
et de l'agriculture
Haut Agdal
Rabat
Tel.: + 212 661895656
E-mail: sbai@mpm.gov.ma

MEDPAN

Purificacio CANALS
President
2, Alexis Godillot
83400 Hyères\
France
Tel.: +34 650 45 16 57
E-mail: pcanals@tinet.org

NATO

Matthieu CAMILLERI
Civil/Military Cooperation
HQ MC Naples
Via Nuova Nisida, 1
Naples 80124
Italy
Tel.: +39 081 7216192
E-mail: m.camilleri@manp.nato.int

OCEANA

Maria José CORNAX
Fisheries manager
Plaza de España-Leganitos 47
28013 Madrid
Spain
Tel.: + 34 911 440 880
Fax: + 34 911 440 890
E-mail: mcornax@oceana.org

Silvia GARCÍA
Mediterranean Habitats Scientist
Plaza de España-Leganitos 47
28013 Madrid
Spain
Tel.: + 34 911 440880
Fax: + 34 911 440890
E-mail: sgarcia@oceana.org

UNEP/MAP

Maria Luisa SILVA MEJIAS
MAP Coordinator
UNEP/MAP
48, Vas. Konstantinou
PO Box 18019
11610 Athens
Greece
Tel: +30 210 7273123
Fax: +30 210 7253196/7
E-mail: maria.luisa.silva@unepmap.gr

Didier GUIFFAULT
Legal Adviser UNEP/MAP
48 Vass Konstantinou
11610 Athens
Tel.: +30 7273128
E-mail: didier.guiffault@unepmap.fr

UNEP/MAP- PLAN BLEU

Didier SAUZADE
Sea Programme Officer
Villa Valmer 271 Corniche Kennedy
133233 Marseille Cedex 20
France Tel.: +33 4 91554816
E-mail: dsauzade@planbleu.org

Dominique LEGROS
Head of Thematic Unit
Plan Bleu
15 rue Beethoven
Sophia Antipolis
06560 Valbonne
France
Tel.: +33 4 92387131
E-mail: dlegros@planbleu.org

UNEP/MAP- RAC/SPA

Daniel CEBRIAN MENCHERO
Marine Biology Expert
Bd. Du Leader Yasser Arafat – BP 337 1080
Tunis Cedex, Tunisie
Tel.: + 216 71 206 649
Fax: : + 216 71 206 490
E-mail: daniel.cebrian@rac-spa.org

RAC/MED - MEDISAMAK

Mourad KAHOU
President
39 rue de la Loge
13002 Marseille, France
Tel.: +33 4 91567833
Fax: +33 491919605
E-mail: bluefintuna13@yahoo.fr

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

CIPS

Marcel ORDAN
President
confédération internationale de pêche sportive
4 Place Charles Peguy
13008 Marseille
France
Tel.: +33 6 08469467
E-mail: ffpmpaca@free.fr

IWMC – WORLD CONSERVATION TRUST

Marco PANI
Vice-President for Europe
Piazza dei Mercanti 2
Rome
Italy
Tel.: +39 347 3741260
E-mail: pani.marco@gmail.com

EUROFISH

Aina AFANASJEVA
Director
EUROFISH
H.C.Andersens Blvd 44-46
DK 1553 Copenhagen
Denmark
Tel.: +45 33377768
E-mail: aina.afanasjeva@eurofish.dk

WWF MEDITERRANEAN

Susana SAINZ-TRAPAGA
Fisheries Office
Carrer Canuda 37, 3rd
Barcelona
Spain
Tel.: +34 933056252
E-mail: ssainztrapaga@atw-wwf.org

GFCM Bureau

Stefano CATAUDELLA
GFCM Chairperson
Università di Tor Vergata
Via Orazio Raimondo, 8
00173 Rome
Tel: +39 06 72595954
Fax: +39 06 2026189
E-mail: stefano.cataudella@uniroma2.it

Haydar FERSON
First Vice-Chairperson
Ministry of Food, Agriculture and Livestock
Eskisehir Yolu 9 km, Lodumlu
Ankara
Turkey
Tel.: 903123079542
E-mail: haydarf@kkgm.gov.tr

Philippe FERLIN
Second Vice-Chairperson
Inspecteur Général
CGAAER Ministère de l'alimentation
de l'agriculture et de la pêche
251, rue de Vaugirard
75732 Paris Cedex 15
France
Tel.: + 33 1 49555655
Fax : +33 1 49555212
E-mail: philippe.ferlin@agriculture.gouv.fr

Chairperson of the Scientific Advisory Committee

Henri FARRUGIO
3, rue du Gymnase
34110 La Peyrade
France
Tel. : +33 6 87165530
E-mail: henri.farrugio@ifremer.fr

Chairperson of the Committee on Aquaculture

François RENÉ
Station expérimentale de l'Ifremer
Chemin de Maguelone
34110 Palavas les Flots
France
Tel.: + 33 6 63266901
Fax: +33 4 67682885
E-mail: francois.rene@ifremer.fr

Chairperson of the Compliance Committee

Samir MAJDALANI
Ministry of Agriculture
Embassies Street
Bir Hassan
Beirut
Lebanon
Tel.: + 961 3384421
E-mail: sem@cyberia.net.lb

Chairperson of the Committee on Administration and Finance

Hachemi MISSAOUI
Directeur Général de la pêche et de
l'environnement
Ministère de l'agriculture et des ressources
hydrauliques
30 rue Alain Savary
1002 Tunis Belvédère
Tunisie
Tel.: +216 71 892253
Fax: +216 71 799401
E-mail: missaoui.hechmi@inat.agrinet.tn

Coordinator of the Black Sea Working Group

Simion NICOLAEV
Director
National Institute for Marine Research
and Development "Grigore Antipa"
Blv. Mamaia 300
900581 Constanta
Romania
Tel.: +40 241 543288
Fax: +40 241 831274
E-mail: nicolaev@alpha.rmri.ro

منظمة الأغذية والزراعة

Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

Àrni M. MATHIESEN
Assistant Director-General
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations (FAO)
Viale delle Terme di Caracalla, 1
Tel.: +39 06 57056423
E-mail: Arni.Mathiesen@fao.org

Jean Luc BERNARD
UNIDO Representative and FAO
Representative *ad interim*
FAO Representation
4 Avenue Prince Sidi Mohamed Souissi
1369 Rabat
Morocco
Tel: +212 537 656766
Fax: +212 537 632787
E-mail: fao-ma@fao.org;
j.bernard@unido.org

Cherif TOUEILEB
FAO Subregional Office for North Africa
43, Avenue Kheireddine Pacha
1102 Tunis-Belvédère
Tunisia
Tel.: +216 71906553
Fax: +216 71901859
E-mail: cherif.touelib@fao.org

Annick VAN HOUTTE
Senior Legal Officer
Legal Office
Tel.: +39 06 57054287
Fax.: +39 06 57054408
E-mail: annick.vanhoutte@fao.org

Laura PASETTO
Legal Officer
General Legal Affairs (LEGA)
E-mail: laura.pasetto@fao.org

FAO REGIONAL PROJECTS

AdriaMed/MedSudMed

Enrico ARNERI
Project Coordinator
Fisheries and Aquaculture Resources Use and
Conservation Division (FIRF)
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57056092
Fax: +39 06 570 53020
E-mail: enrico.arneri@fao.org

CopeMed

Juan A. CAMIÑAS
FAO CopeMed II/ArtFiMed
Project Coordinator
Fisheries and Aquaculture Resources Use
and Conservation Division (FIRF)
Fisheries and Aquaculture Department
Paseo de Sancha 64, Pta 3
29071 Malaga
Spain
Tel.: +34 9 52478148
Fax: +34 9 52463808
E-mail: juanantonio.caminas@fao.org

EastMed

Konstantina KARLOU-RIGA
Project Coordinator
Fisheries and Aquaculture Resources Use
and Conservation Division (FIRF)
Fisheries and Aquaculture Department
Andron 1
11257 Athens
Greece
Tel.: +30 2108847960
E-mail: konstantina.riga@fao.org

أمانة الهيئة

**Palazzo Blumenstihl
Via Vittoria Colonna 1
00193 Rome, Italy**

Abdellah SROUR
GFCM Executive Secretary
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57055730
Fax: +39 06 57055827
E-mail: abdellah.sroure@fao.org

Fabio MASSA
Aquaculture Officer/CAQ Technical Secretary
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57053885
Fax: +39 06 57055827
E-mail: Fabio.massa@fao.org

Pilar HERNANDEZ
Information Management Officer
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57054617
E-mail: pilar.hernandez@fao.org

Federico DE ROSSI
Data Compliance Officer
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57053481
E-mail: federico.derossi@fao.org

Nicola FERRI
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57055766
E-mail: nicola.ferri@fao.org

Davide FEZZARDI
Aquaculture Consultant
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel: +39 06 57055459
E-mail: davide.fezzardi@fao.org

Claudia ESCUTIA
Secretary
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57054055
Fax: +39 06 57055827
E-mail: claudia.escutia@fao.org

Margherita SESSA
Consultant
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57052827
Fax: +39 06 57055827
E-mail: margherita.sessa@fao.org

Florence DICKENS
Administrative Assistant
Policy, Economics and Institutions
Fisheries and Aquaculture Department
Tel.: +39 06 57053256
Fax: +39 06 57055827
E-mail: florence.dickens@fao.org

الخبراء المدعوون

Judith SWAN
FAO Legal Consultant
FAO
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome
Italy
Tel.: +39 06 57052754
Fax: +39 06 57054500
E-mail: judith.swan@fao.org

Laurent DEZAMY
VMS Expert
3 – 10 Rue Hermes
31520 Ramonville
France
Tel: +33 5 61394869
Fax: +33 5 61394797
E-mail: laurent.dezamy@cls.fr

المرفق بـ

جدول الأعمال

- 1 - افتتاح الدورة
- 2 - إقرار جدول الأعمال وترتيبات الدورة
- 3 - المسائل المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية الشريكة بما في ذلك توقيع مذكرات التفاهم
- 4 - تقرير عن أنشطة ما بين الدورات في الفترة 2011 - 2012
- 5 - الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية
- 6 - الدورة السادسة للجنة الامتثال
- 7 - اعتماد التوصيات بشأن الإجراءات المستقبلية لأنشطة فريق العمل المكلف بتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- 8 - عرض البرنامج الإطاري الأول لدعم التنمية المستدامة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- 9 - الأنشطة التي اضطلعت بها المشروعات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة دعماً لخطة عمل اللجنة العلمية الاستشارية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية
- 10 - إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
- 11 - برنامج العمل في فترة ما بين الدورات في 2012 - 2013
- 12 - تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال
- 13 - تقرير الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية
- 14 - ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء لعامي 2012 و2013
- 15 - المسائل المتعلقة بانتخاب مكتب اللجنة العلمية الاستشارية، بما في ذلك إقرار تعيين منسقي اللجان الفرعية
- 16 - ما يستجد من أعمال
- 17 - موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة
- 18 - اعتماد التقرير

المرفق جيم

قائمة الوثائق

GFCM:XXXVI/2012/1	Agenda and timetable
GFCM:XXXVI/2012/2	Report on intersessional activities for 2011, recommendations and workplan for 2012 of the SAC and its subsidiary bodies
GFCM:XXXVI/2012/3	Report on intersessional activities for 2011, recommendations and workplan for 2012 of the CAQ and its subsidiary bodies
GFCM:XXXVI/2012/4	Report of the GFCM Committee on Administration and Finance
GFCM:XXXVI/2012/5	Report of the GFCM Compliance Committee
GFCM:XXXVI/2012/6	Report of the Secretariat on administrative and financial issues
GFCM:XXXVI/2012/7	GFCM budget and Members contributions for 2012–2013
GFCM:XXXVI/2012/8	Report of the Task Force activities aimed at modernising the legal and institutional framework of the GFCM
GFCM:XXXVI/2012/Inf.1	List of documents
GFCM:XXXVI/2012/Inf.2	List of participants
GFCM:XXXVI/2012/Inf.3	Agreement for the establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean, financial rules and rules of procedures
GFCM:XXXVI/2012/Inf.4	Statement of competence and voting rights by the EU and its Member States
GFCM:XXXVI/2012/Inf.5	GFCM framework for cooperation and arrangements with Party organizations
GFCM:XXXVI/2012/Inf.6	Report of the thirty-fifth session of the GFCM (FAO HQs, Rome, Italy, 9–14 May 2011)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.7	Report of the fourteenth session of the Scientific Advisory Committee (SAC) (Sofia, Bulgaria, 20–24 February 2012)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.8	Report of the seventh session of the Committee on Aquaculture (CAQ) (FAO HQs, Rome, Italy, 8–10 March 2011)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.9	Draft report of the fifth CAQ Coordination Meeting of the Working Groups (GFCM HQ, Rome, Italy, 7–9 March 2012)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.10	Report of the first ad hoc Working Group on the Black Sea (Romania, 16–18 January 2012) (available only in English)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.11	Draft regional plan of action for the management of fishing capacity (available only in English)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.12	Guidelines for a technical cooperation programme in the monitoring of fishing vessels in the GFCM area of competence (available only in English)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.13	Draft recommendation on the management of protected areas including specially protected areas of Mediterranean interest (SPAMIs) in the GFCM Convention area
GFCM:XXXVI/2012/Inf.14	First GFCM Framework Programme (2013–2018) in support of GFCM Task Force activities (FWP) (available only in English)
GFCM:XXXVI/2012/Inf.15	Major activities of the FAO regional projects in 2011
GFCM:XXXVI/2012/Inf.16	Report of the final meeting of the Task Force for the validation of the outcomes emerged (Marrakech, Morocco, 11–12 May 2012) (available only in English)

المرفق دال

القرار GFCM/36/2012/1 بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن تدرك أن تربية الأحياء المائية تقوم بدور هام من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتمثل مصدرا هاما للأغذية والعمالة بالنسبة للمجتمعات الساحلية في الدول الأعضاء بالهيئة؛

وإتساقا مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في عام 1995، وخاصة المادة 9 التي تطلب، ضمن ما تطلب، من الأعضاء وضع استراتيجيات وخطط لتنمية تربية الأحياء المائية وتحديثها بصورة منتظمة، على النحو المطلوب، لضمان أن تكون تنمية تربية الأحياء المائية مستدامة بيئيا، وإتاحة الاستخدام الرشيد للموارد التي تتقاسمها تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى؛

وإن تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة في إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002، واتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط لعام 1995، والبروتوكولات الملحق بها بصيغتها المعدلة، وخاصة البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛

وإن تلاحظ أن أنشطة تربية الأحياء المائية تتسع بسرعة في منطقة عمل الهيئة مما يتطلب تخطيطا وتدبيراً متسقين للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الإقليمي؛

وإن تدرك أن أنشطة تربية الأحياء المائية تؤثر في أنشطة إنسانية أخرى وتتأثر بها بالقدر الذي يتطلب مراقبة مساهمتها النسبية في التدهور البيئي، ومما يقتضي الحد من التفاعلات الاجتماعية والبيئية السلبية مع أنشطة تربية الأحياء المائية؛

وإن تنظر في تنفيذ استراتيجية إقليمية لإنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية باعتبارها أولوية عاجلة للتنمية والإدارة الرشيدة لأنشطة تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإن تضع في اعتبارها كذلك أن إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية يمكن أن يسهل إدماج أنشطة تربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية التي يستغلها مستخدمون آخرون، ويسهم في تعزيز التنسيق بين الوكالات العامة المختلفة المعنية بإصدار شهادات تربية الأحياء المائية وعمليات المراقبة؛

وإن تدرك المنازعات بين مستخدمي أنشطة تربية الأحياء المائية والمستخدمين الآخرين للمناطق الساحلية بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل الرئيسية التي تؤثر على تنمية أنشطة تربية الأحياء المائية؛

وإن تؤكد بشكل خاص على الحاجة إلى تحديد معايير مشتركة لاختيار المواقع الخاصة بأنشطة تربية الأحياء المائية؛

وإن تضع في اعتبارها أن التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية يمكن أن تتيسر بدرجة كبيرة عن طريق رؤية واضحة للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية؛

ورغبة منها في تشجيع إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة كأداة لإدارة التخطيط المكاني البحري؛

تعتمد ما يلي، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (ح) من المادة الثالثة من اتفاقية الهيئة:

1 - أن تدرج أطراف الهيئة المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (وبشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة) في تخطيطها المكاني البحري الوطني استراتيجية لتنمية تربية الأحياء المائية وخطط إدارة لتحديد وتخصيص مناطق معينة تركز لأنشطة تربية الأحياء المائية.

2 - أن تشمل المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية مناطق محددة ومكرسة لأنشطة تربية الأحياء المائية، وأي تنمية لها في المستقبل، ويتم تحديدها على أساس أفضل المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتاحة لمنع المنازعات فيما بين مختلف المستفيدين نتيجة لزيادة التنافس، وتقاسم التكاليف والخدمات، وضمان الاستثمارات.

3 - أن يتم إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية في إطار الخطط المحلية أو الوطنية للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة لتربية الأحياء المائية بهدف ضمان استدامة تنمية تربية الأحياء المائية، وتعزيز المساواة والصمود بين النظم الاجتماعية والأيكولوجية المترابطة.

4 - أن يتم إنشاء مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية ضمن إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع وضع تشريعات و/أو قيود لكل منطقة وفقاً لدرجة ملائمتها لأنشطة تربية الأحياء المائية وحدود قدرتها الاستيعابية.

5 - أن تتبع عملية تحديد المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية نهجاً تشاركياً، وتكون شفافة، وتنسقها السلطة الرئيسية المسؤولة عن التخطيط البحري على المستوى المحلي، وتنفذ بالتعاون مع السلطات المختلفة المعنية بإجراءات الترخيص والاستئجار الخاصة بتربية الأحياء المائية ومراقبتها. ويكون تنسيق الاختصاصات فيما بين السلطات العامة المختلفة والمعنية بإجراءات الترخيص والاستئجار الخاصة بتربية الأحياء المائية ومراقبتها مكفولاً على المستوى الوطني.

- 6 - أن تصنف المناطق المخصصة لأنشطة تربية الأحياء المائية، ضمن فئات أخرى، على أنها "مناطق ملائمة لأنشطة تربية الأحياء المائية"، و"مناطق غير ملائمة لأنشطة تربية الأحياء المائية"، و"مناطق لأنشطة تربية الأحياء المائية مع وضع تشريعات و/أو قيود خاصة"؛ وتوضع خطوط توجيهية لهذا الغرض.
- 7 - أن تستند المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، بمجرد إنشائها، إلى أحكام قانونية وتنظيمية يتضمنها التشريع الوطني أو مستوى ملائم آخر للإدارة الوطنية، وإلى تنسيق بين الوزارات لضمان تنفيذها الفعال.
- 8 - أن يمكن تحديد منطقة التأثير المسموح بها لأنشطة تربية الأحياء المائية لكل منطقة مخصصة لتربية الأحياء المائية بحيث تكون متاخمة لكل مزرعة. وترتبط كل منطقة من هذه المناطق ببرنامج الرصد البيئي.
- 9 - أن يكون برنامج الرصد البيئي مرناً وقابلاً للتطبيق، مع مراعاة النطاق (الزماني والمكاني)، على أن تكون المراقبة إلزامية.

المرفق هاء

التوصية GFCM/36/2012/1 لاتخاذ تدابير إضافية لاستغلال المرجان الأحمر في منطقة عمل الهيئة العامة

لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

وإن تشير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية الحية وصونها وإدارتها إدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛

وإن تشير إلى التوصية GFCM/35/2011/2 بشأن استغلال المرجان الأحمر في منطقة اختصاص الهيئة، وخاصة الفقرة 10 التي تشير إلى وضع خطة إقليمية للإدارة التكميلية؛

وإن تشير إلى أن المرجان الأحمر مدرج في المرفق الثالث للبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول المناطق المحمية) الملحق باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، وهو ما يعني أن استغلاله يتطلب تنظيماً ملائماً على المستويين الوطني والدولي (يتسق مع معايير الحفظ السامية الواردة في هذه الصكوك)؛

وبالنظر إلى أهمية وضع معايير دنيا للحصاد المشترك لحين وضع خطة إقليمية للإدارة التكميلية،

وإن يحيط علماً بالمشورة العلمية الأخيرة الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية بشأن الحجم الأدنى للمرجان الأحمر لغرض الاستغلال،

يعتمد ما يلي، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (ب) و(ج) من المادة الثالثة، والمادة الخامسة من اتفاقية الهيئة:

1 - تكفل أطراف الهيئة المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (ويشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة) ألا يتم حصاد تجمعات المرجان الأحمر التي يقل قطرها عن 7 ملم كحد أدنى يقاس ضمن سنتيمتر واحد من القاعدة، أو الاحتفاظ به على متن السفينة، أو نقله من سفينة إلى أخرى، أو إنزاله، أو تحويله، أو تخزينه، أو بيعه، أو عرضه للبيع كمنتج خام.

- 2 - وعلى سبيل الاستثناء من الفقرة 1، يجوز للأطراف بهامش خطأ أقصاه 10 في المائة من الوزن الأقل لتجمعات المرجان الأحمر (أقل من 7 ملليمترات)، شريطة أن يتم وضع إطار صارم للإدارة الوطنية يكفل نظاما للترخيص ووجود برامج محددة للرصد والمراقبة.
- 3 - وبحلول موعد غايته 31 ديسمبر/ كانون الأول 2014 على أقصى حد، يُطلب من اللجنة العلمية الاستشارية تقدير تأثير تنفيذ الحد المسموح به وهو 10 في المائة على حجم مكونات المصيد وعلى استدامة حصاد المرجان الأحمر.
- 4 - لا تؤثر الأحكام الواردة في الفقرتين 1 و2 أعلاه على التدابير الأكثر صرامة التي يمكن أن تعتمدها أو تطبقها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة في إطارها الوطني للإدارة .
- 5 - ولضمان المراقبة الملائمة وجمع البيانات المطلوبة لوضع الخطة التكييفية للإدارة الإقليمية التي تستند، عند توافرها، إلى الخطط الوطنية، تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة إنزال المصيد من المرجان الأحمر في عدد محدود فقط من الموانئ المعينة التي توجد بها مرافق ملائمة. وتُرسل قائمة المرافئ المحددة إلى أمانة الهيئة في موعد أقصاه 31 يناير/كانون الثاني 2013.
- 6 - بالإضافة إلى تأكيد الاختصاصات المنصوص عليها في خطة عمل اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة البحرية والنظم الأيكولوجية التابعة للجنة العلمية الاستشارية لعام 2012، وإلى أن يتم وضع خطة إدارة إقليمية للمرجان الأحمر، على نحو ما جاء في التوصية GFCM/35/2011/2، تقوم اللجنة العلمية الاستشارية أيضا بتقييم الجدوى والآثار، بما في ذلك الخدمات المطلوبة والنتائج الاقتصادية، لإنشاء آلية للتتبع، بما في ذلك نظام شفرة عمودية للحمض الخلوي الصبغي DNA من أجل المرجان الأحمر، ضمن أمور أخرى.
- 7 - يُطلب إلى أمانة الهيئة اتخاذ إجراءات لدعم اللجنة العلمية الاستشارية بغية تطبيق الخطة الإقليمية للإدارة التكييفية في موعد غايته 31 مايو/أيار 2013.
- 8 - لتجميع البيانات عن حصاد المرجان الأحمر، تستخدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة استمارة جمع البيانات التي أعدتها الأمانة. وتعيد الاستمارات بعد ملء بياناتها يوم 31 يناير/كانون الثاني من كل عام بدءاً من موسم حصاد عام 2013.

المرفق واو

التوصية GFCM/36/2012/2 للحد من الصيد العرضي للحيتانيات في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإن تشير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية الحية وصونها وإدارتها وإدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛

وإن تشير إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002، وخاصة خطة التنفيذ الملحق به؛

وإن تؤكد من جديد مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، وإذ تشير إلى النهج التحوطي ونهج النظام الأيكولوجي تجاه إدارة مصايد الأسماك؛

وإن تضع في اعتبارها أن الصيد العرضي للحيتانيات أثناء أنشطة الصيد قد يلحق أضراراً بالغة بجموع الحيتانيات في منطقة عمل الهيئة؛

وإن تدرك أن بعض عمليات الصيد التي تجري في منطقة عمل الهيئة، بما في ذلك خطورة الصيد غير المعلن للحيتانيات بسبب فقدان معدات الصيد في البحر (وهو ما يسمى بالصيد غير المقصود) يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على الحيتانيات، وأن هناك حاجة إلى فهم هذه الظاهرة بشكل أفضل لوضع وتنفيذ تدابير للتخفيف من هذه الآثار السلبية؛

وإن تشير إلى الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، والتي تتضمن أهدافها الحد من التأثيرات السلبية بين الحيتانيات وأنشطة الصيد؛

وإن تشير إلى البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول المناطق المحمية) الملحق باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، وإدراج عدة أنواع من الحيتانيات الموجودة في منطقة هذه الاتفاقية؛

وإن تشير إلى التوصية GFCM/2005/3(A) التي تحظر استخدام الشباك العائمة في مصايد أسماك السطح الكبيرة؛

وإن تسعى إلى الحد من الصيد العرضي للحيتانيات في منطقة اختصاص الهيئة، وبذلك تسهم في تحسين حالة حفظ هذه الأنواع تمشيا مع نهج النظام الأيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك؛

وإن تضع في اعتبارها مشورة اللجنة العلمية الاستشارية بشأن ضرورة اعتماد تدابير للحد من الصيد العرضي للحيتانيات؛

وإن تدرك أيضا الحاجة إلى جمع مزيد من البيانات والمعلومات الفنية لإجراء تقدير كامل للمزايا والمخاطر المرتبطة بالاعتماد المحتمل لأنواع أخرى من التدابير التي تعدل خصائص معدات الصيد، وكذلك أية تأثيرات أخرى محتملة على أنشطة الصيد.

تعتمد ما يلي، وفقا لأحكام الفقرة 1 (ب) و (ج) من المادة الثالثة، والمادة الخامسة من اتفاقية الهيئة:

1 - تتخذ أطراف الهيئة المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (ويشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة) إجراءات لدراسة الصيد العرضي للحيتانيات أثناء عمليات الصيد، ومراقبته، ومنعه، والحد منه، والقضاء عليه قدر المستطاع.

2 - للحد من الصيد العرضي للحيتانيات أثناء عمليات الصيد، تقوم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة بما يلي:

(أ) تحظر عملية الصيد بالشباك العائمة التي تستخدم شبكا أحادية الأسلاك الدقيقة قطرها أكبر من 0.5 ملليمتر، في موعد أقصاه الأول من يناير/كانون الثاني 2015؛

(ب) تطلب من السفن التي ترفع أعلامها أن تبادر في إطلاق سراح الحيتانيات الحية/غير المتضررة بالقدر العملي والتي تم صيدها بصورة عرضية ونقلتها إلى السفينة.

3 - تقوم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة بجمع المعلومات عن معدلات الصيد العرضي للحيتانيات وإبلاغها إلى أمانة الهيئة، عن طريق تقاريرها الوطنية إلى اللجنة العلمية الاستشارية وإلى المهمة 1-4 على حد سواء، مع مراعاة أن تتضمن المعلومات جملة أمور من بينها: مصايد الأسماك المعنية، وخصائص معدات الصيد، والتواريخ، والأماكن (إما حسب المنطقة الجغرافية الفرعية أو المستطيلات الإحصائية)، وأنواع الحيتانيات المتضررة.

4 - تقوم اللجنة العلمية الاستشارية، بالتنسيق مع أمانة الهيئة والمنظمات الشريكة ذات الصلة، بجمع كافة البيانات المتاحة والمعلومات الأخرى ذات الصلة من مصايد الأسماك التجارية والمؤلفات العلمية بغية إجراء تقدير من منظور علمي وبيئي واجتماعي واقتصادي لفوائد الحفظ، وجدواها، والحلول البديلة، والتأثيرات المحتملة للتدابير المتخذة مثل:

- تقييد/حظر استخدام المواد القابلة للصدأ في الكلابات والمعادن في الشباك وفي مصايد الخيوط الطويلة لأسماك القاع وأسماك السطح.
- تحديد الأبعاد القصوى، من حيث الغمر والطول الكلي على حد سواء، لشباك القاع في حدود متوسطات ذات قيم مشتركة تعتبر ملائمة على المستوى الإقليمي الفرعي لمعالجة مشكلة الصيد العرضي للحيتانيات؛
- تحديد زمن الغمر بالنسبة للصيد بشباك القاع، بما في ذلك إعداد سجلات للزمن والبيانات، مع وضع خصائص مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية أيضا في الاعتبار.
- تقدير تأثير استخدام شبك قاع بقطر مزدوج قدره 0.5 ملليمتر أو أقل في مصايد الأسماك من وجهة النظر البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

5 - تقدر اللجنة العلمية الاستشارية، بالتنسيق مع أمانة الهيئة والمنظمات الشريكة ذات الصلة، جدوى تدابير التخفيف المحتملة الأخرى، مثل استخدام أجهزة إرسال فوق سمعية لقياس الأعماق، وشباك عاكسة للصوت في معدات الصيد لعلاج مشكلة الصيد العرضي للحيتانيات.

6 - تقدم اللجنة العلمية الاستشارية تقريراً إلى الهيئة في عام 2015 في وقت مناسب قبل الدورة التاسعة والثلاثين.

7 - مراعاة التفاعلات الفنية المحتملة بين معدات الصيد المختلفة في مصايد الأسماك، يطلب من أمانة الهيئة التنسيق، حسب مقتضى الحال، مع أمانة الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي للتعامل على النحو الصحيح مع البنود المحددة في الفقرة 4.

8 - عند تلقي مشورة من اللجنة العلمية الاستشارية، تنظر الهيئة، حسب مقتضى الحال، في اعتماد مزيد من التدابير للحد من الصيد العرضي للحيتانيات في مصايد الأسماك المعنية.

9 - لا تخل أحكام هذه التوصية بالتدابير الإضافية أو الأكثر صرامة التي اتخذتها أو يمكن أن تتخذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير الواردة في الفقرة 2(أ) أعلاه.

المرفق زاي

التوصية GFCM/36/2012/3 بشأن تدابير لإدارة مصايد الأسماك من أجل الحفاظ على
أسماك القرش وأسماك الرقيفة في منطقة عمل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإن تشير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية
الحية وصونها وإدارتها إدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛

وإن تشير إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002، وخاصة خطة التنفيذ الملحق به؛

وإن تشير إلى إعلان المؤتمر الوزاري المعني بالتنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في
البندقية عام 2003؛

وإن تؤكد من جديد مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، وإذ تشير إلى النهج
التحويطي ونهج النظام الأيكولوجي تجاه إدارة مصايد الأسماك؛

وإن تشير إلى خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لصيانة أسماك القرش وإدارتها.

وإن تشير إلى اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، وإدراج بعض
أنواع أسماك القرش في المرفق الثاني أو المرفق الثالث للبروتوكول الخاص به المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة
والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط الملحق بهذه الاتفاقية؛

وإن تشير إلى أهمية مواصلة تدابير الحفاظ والإدارة مع الاتفاقيات الدولية المسؤولة عن حماية هذه الأنواع؛

وإن تضع في اعتبارها مشورة اللجنة العلمية الاستشارية، وخاصة ضرورة تحديد الأنواع وضمان حالة الحفاظ الأفضل
لأسماك القرش، بما في ذلك حماية المناطق الساحلية من معدات الصيد الأكثر نشاطاً؛

تعتمد ما يلي، وفقاً للفقرة 1 (ب) و(ج) من المادة الثالثة، والمادة الخامسة من اتفاقية الهيئة:

الجزء الأول

النطاق

1 - تكفل أطراف الهيئة المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (ويشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة) وضع أسماك القرش على متن السفن، ونقلها من سفينة إلى أخرى، وإنزالها، وتسويقها للبيع الأول بطريقة تسمح بإمكانية التعرف على الأنواع وتحديدتها، و مراقبة وتسجيل المصيد، والمصيد العرضي، وإطلاق سراح الأنواع، حسب مقتضى الحال.

2 - تتخذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة تدابير لإدارة مصائد الأسماك تكفل حالة حفظ ملائمة لأسماك القرش.

التعاريف

3 - لأغراض هذه التوصية، تستخدم التعاريف التالية :

”أسماك القرش“ تعني أسماك الخفاشيات ضمن المجموعة /التصنيفية ؛
 ”زعانف القرش“ تعني أية زعنفة لسمكة القرش، بما في ذلك زعنفة الذيل، فيما عدا زعنفة الصدر في سمكة الرقطة، والتي تعد جزءاً رئيسياً من زعانف الرقطة؛
 ”إزالة الزعانف“ تعني إزالة الزعانف في البحر والتخلص من بقايا الجسم
 ”الشباك الجرافة“ تعني الشباك المثبتة في محرك الزورق الرئيسي وتتكون من جسم مخروطي أو هرمي الشكل وتنتهي في الخلف بفتحة ضيقة، ويمكن أن تتسع عند فتحها من الأجنحة أو يمكن تركيبها على إطار متين. ويمكن الحصول على فتحة أفقية من خلال لوحات معدنية أو خشبية تربط بطرفي شبك الجر أو من خلال رافدة أو إطار بأحجام وأشكال مختلفة، ويمكن جر هذه الشباك في القاع (شباك جرافة للقاع) وفي منتصف المسافة (شباك الجر السطحية)؛

الجزء الثاني

تدابير إدارة مصائد الأسماك

4 - تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة ما يلي :

- حظر ”إزالة الزعانف“؛
- حظر قطع رأس السمكة ونزع جلدها على متن السفينة وقبل الإنزال. فأسماك القرش المنزوعة الرأس والجلد لا يمكن تسويقها في أسواق البيع الأول بعد الإنزال؛

- حظر الشراء أو العرض للبيع أو البيع لزعانف القرش التي أُزيلت واحتفظ بها على متن السفينة ونقلت من سفينة إلى أخرى أو أنزلت، بما يتعارض مع هذه التوصية.

5 - الحد من الصيد بالجرافات في المناطق الساحلية لتعزيز حماية أسماك القرش الساحلية:

(ألف) تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة حظر القيام بأنشطة الصيد بواسطة شبك الجر في حدود ثلاثة أميال بحرية من الساحل، شريطة عدم الوصول إلى مسافة 50 متراً من خط تساوي الأعماق، أو داخل مسافة الخمسين متراً من خط تساوي الأعماق حيثما يتم الوصول إلى هذا العمق بعد مسافة قصيرة من الساحل.

(باء) يمكن للأعضاء منح استثناء خاص ومحدود مكانياً بشرط أن يؤثر على عدد محدود من السفن، وبالشروط التالية:

أ - أن يكون لهذا الاستثناء مبرر خاص بالقيود الجغرافية، مثل الحجم المحدود للجرف القاري على امتداد خط الساحل بأكمله لدولة عضو أو نطاق محدود للصيد بسفن تستخدم الجرافات لأسباب مختلفة؛

و/أو

ب - يتعلق الاستثناء بسفن الصيد بالجرافات، غير التي يبلغ طولها الكلي 12 متراً أو أقل، وتبلغ قوة محركها 85 كيلو وات أو أقل، وتعمل عادة في المناطق الساحلية؛

أو

ج - يتعلق الاستثناء بعدد محدد من السفن أثناء حملة موسمية للصيد؛

د - ولا يكون للاستثناء تأثير كبير على البيئة البحرية.

(جيم) تخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة الهيئة بطرائق تطبيق الاستثناء بموجب الفقرة (باء) وفي موعد غايته 31 مارس/آذار 2013. ويشمل هذا الإخطار:

أ - قائمة بالسفن المرخص لها بالصيد بالجرافات مع خصائصها؛

ب - المناطق المحددة بإحداثيات جغرافية على الأرض وفي البحر وبواسطة خانات الشبكة الإحصائية للهيئة على النحو المعرف في التوصية GFCM/35/2011/1.

ج - التدابير المتخذة لمراقبة التأثير على البيئة البحرية والحد منه.

(دال) تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة خطة مراقبة محددة لمصايد الأسماك بواسطة الجرافات التي تعمل بموجب الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة (باء).

(هاء) لا تخل هذه الأحكام بتنفيذ الأعضاء للقواعد الأكثر تفصيلاً أو الأكثر صرامة.

صفحيات الخياشيم في إطار الملحق الثاني (قائمة الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض)
والمُلحق الثالث (قائمة الأنواع التي يخضع استغلالها للتنظيم) من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة
بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط الملحق باتفاقية برشلونة

6 - تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة حماية عالية من أنشطة الصيد لصفحيات الخياشيم المدرجة في الملحق الثاني من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط الملحق باتفاقية برشلونة، والتي يجب إطلاق سراحها دون أن يلحق بها أذى وهي على قيد الحياة قدر المستطاع.

7 - لا يمكن الاحتفاظ بعينات من أسماك القرش المدرجة في المرفق الثاني من هذا البروتوكول على متن السفينة، أو شحنها من سفينة إلى أخرى، أو إنزالها، أو نقلها، أو تخزينها، أو بيعها، أو عرضها للبيع.

8 - تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة أن يتم على الفور إطلاق سراح أسماك قرش التوب التي يتم صيدها بواسطة شبك القاع أو الخيوط الطويلة أو في مصايد التونة دون أن يلحق بها أذى وهي على قيد الحياة قدر المستطاع.

الجزء الثالث

المراقبة، وجمع البيانات، والبحوث

9 - تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة ما يلي:

أ - وجوب قيام مالك السفينة بتسجيل المعلومات الخاصة بأنشطة الصيد، وبيانات الصيد، والصيد العرضي، وإطلاق سراح و/أو إرجاع أسماك القرش المدرجة إما في المرفق الثاني أو المرفق الثالث من البروتوكول، في سجل السفينة أو في وثيقة مماثلة تمشيا مع متطلبات التوصية GFCM/35/2011/1 التي تحدد السجل الخاص بالهيئة؛

ب - وجوب إبلاغ هذه البيانات إلى السلطات الوطنية لإخطار أمانة الهيئة في إطار التقرير الوطني السنوي المقدم إلى اللجنة العلمية الاستشارية وعن طريق المهمة 1؛

ج - الإبلاغ عن أية تدابير إضافية أخرى تتخذ لتحسين جميع البيانات لأغراض المراقبة العلمية لهذا النوع من الأسماك.

10 - ينبغي للهيئة وأطرافها المتعاقدة وأطرافها المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة بصورة فردية وجماعية في جهود بناء القدرات والأنشطة التعاونية البحثية الأخرى لتحسين المعرفة عن أسماك القرش ومصايد أسماك القرش، ودعم التنفيذ الفعال لهذه التوصية، بما في ذلك الدخول في ترتيبات تعاونية مع الأجهزة الدولية المختصة الأخرى.

11 - لا تؤثر الأحكام المشار إليها في الفقرات 4 و5 و6 و7 و8 و9 على تنفيذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة للقواعد الأكثر صرامة.

المرفق حاء

مشروع توصية حول إنشاء مجموعة من مواصفات دنيا للصيد بواسطة الشباك
الخيشومية المنصوبة في القاع لأسماك الترس (التربوت) وصون الحيتانيات في البحر الأسود

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإن تشير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية
الحية وصونها وإدارتها إدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛

وإن تشير إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002، وخاصة خطة التنفيذ الملحق به؛

وإن تؤكد من جديد مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، وإذ تشير إلى النهج
التحوطي ونهج النظام الأيكولوجي تجاه إدارة مصايد الأسماك؛

وإن تدرك أن بعض عمليات الصيد التي تجري في منطقة الاتفاقية يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على الثدييات البحرية،
وأن هناك حاجة إلى تنفيذ تدابير للحد من هذه الآثار السلبية؛

وإن تدرك أن عمليات الصيد هذه تتسق مع الاستغلال والحفظ المستدامين لأنواع الأسماك المستهدفة؛

وإن تسعى إلى تحسين المعرفة عن التأثير الذي يمكن أن تسببه مصايد أسماك معينة للثدييات البحرية؛

وإن تسعى إلى الحد من الصيد العرضي للثدييات البحرية في مصايد أسماك معينة؛

وإن تضع في اعتبارها مشورة اللجنة العلمية الاستشارية عن ضرورة اتخاذ تدابير للحد من الصيد العرضي للثدييات
البحرية؛

الجزء الأول

النطاق

- 1 - يتخذ أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء تدابير لإدارة مصايد الأسماك في منطقة البحر الأسود لضمان
الحفظ السليم لأسماك الترس؛

- 2 - يتخذ أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء تدابير لإدارة مصايد الأسماك لدراسة الصيد العرضي للحيتانيات أثناء عمليات الصيد، ومراقبته، ومنعه، والحد منه، والقضاء عليه قدر المستطاع.

الجزء الثاني

التعاريف

- 3 - لأغراض هذه التوصية، تستخدم التعاريف التالية:
- "البحر الأسود" يعني المنطقة الفرعية الجغرافية رقم 29 الخاصة بالهيئة على النحو المحدد في القرار GFCM/33/2009/2؛
 - "أسماك الترس" تعني الأسماك التي تنتمي إلى نوع الترس (التربوت) (*Psetta maxima*)؛
 - "كلب القطن البحري" يعني الأسماك التي تنتمي إلى فصيلة *Squalus acanthias*؛
 - "الشباك الخيشومية السفلية" تعني أية شبكة مصنوعة من قطع منفصلة من الشباك الموضوعة رأسياً في الماء بواسطة زحافات وأثقال ثابتة أو يمكن تثبيتها بأية وسيلة في قاع البحر لتحافظ على وجود معدات الصيد إما قريباً من القاع أو طافية في عمود الماء؛
 - "حجم عين الشبكة" يعني:
 - بالنسبة للشباك ذات العُقد: المسافة الأطول بين عقدتين متقابلتين في نفس العين عند اتساع العين بصورة كاملة؛
 - بالنسبة للشباك بدون عُقد: المسافة الداخلية بين وصلتين متقابلتين في نفس العين عند اتساعها بصورة كاملة على امتداد أطول محور لها.

الجزء الثالث

تدابير إدارة مصايد الأسماك المتعلقة بأسماك الترس في البحر الأسود

- 4 - يكفل أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء صيد أسماك الترس في مياه البحر الأسود حصرياً باستخدام الشباك الخيشومية السفلية، ومراعاة الشروط التالية:

- يكون اتساع العين 400 ملليمتر أو أكثر.
- يُحدد اتساع عين الشبكة على أساس متوسط قيمة سلسلة من 20 عينا مختارة؛ وفي حالة وجود أحجام مختلفة للعين في شبكة الصيد، يتم اختيار العيون من الجزء في شبكة الصيد الذي توجد به أصغر العيون.

لا تُقاس العيون إلا عندما تكون مبللة وغير مجمدة؛ وتستبعد العيون الممزقة أو التي تم إصلاحها.

- عند الإنزال، يكون أدنى طول لسمكة الترس 45 سنتيمترا، ويُقاس من قمة الرأس حتى نهاية زعنفة الذيل (الطول الكلي).

الجزء الرابع

تدابير إدارة مصايد الأسماك للحد من الصيد العرضي للتدييات البحرية

- 5 – للتخفيف من تأثير مصايد الأسماك التي تستخدم الشباك الخيشومية السفلية على جموع التدييات البحرية، يكفل أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء ألا يتجاوز قطر سلك الشبكة الأحادية الأسلاك الرقيقة 0.5 ملليمتر. يقدر قطر السلك عندما تكون الشبكة الأحادية الأسلاك الدقيقة غير مجمدة. يستبعد سلك الشبكة الموجود داخل عين ممزقة أو تم إصلاحها.
- 6 – يوفر أعضاء الهيئة والمتعاونون من غير الأعضاء مراقبة كافية لتجميع معلومات موثوق بها عن تأثير الشباك الخيشومية السفلية التي تستهدف كلب البحر على جموع الحيتانيات في البحر الأسود.

المرفق طاء

الخطوط التوجيهية للهيئة حول إطار الإدارة العام وتوفير المعلومات العلمية لخطط الإدارة المتعددة السنوات
لمصايد أسماك مستدامة في منطقة الهيئة العامة لمصايد الأسماك أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

وإن تشير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية
الحية وصونها وإدارتها إدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛

وإن تشير إلى إعلان ريكيا فيك بشأن الصيد الرشيد في النظم الأيكولوجية البحرية لعام 2001؛

وإن تشير إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002، وخاصة المادة 31 من خطة التنفيذ الملحق به؛

وإن تشير إلى إعلان المؤتمر الوزاري المعني بالتنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في
البندقية عام 2003؛

وإن تؤكد من جديد مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، وإن تشير إلى النهج
التحويطي ونهج النظام الأيكولوجي تجاه إدارة مصايد الأسماك؛

وإن تشير إلى اتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول
1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛

وإن تشير إلى التوصيتين GFCM/27/2002/1 و GFCM/30/2006/1، والقرار GFCM 33/2009/1 بشأن إدارة مصايد
أسماك معينة تستغل أسماك القاع وأسماك السطح الصغيرة؛

وإن تضع في اعتبارها تنوع مصايد الأسماك المتعددة الأنواع، والسمات الرئيسية للأرصدة المستغلة في منطقة عمل الهيئة؛

وإن تضع في اعتبارها أنه يجب أن يظل معدل نمو نفوق الأسماك دون مستويات الأمان لضمان غلات أعلى على المدى
الطويل، مع الحد من خطر انهيار الأرصدة وضمان وجود مصايد أسماك مستقرة وقادرة على البقاء؛

وإن توضع في اعتبارها الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك والحاجة إلى ضمان استدامتها لتحقيق المنفعة لأجيال الحاضر والمستقبل؛

وإن توضع في اعتبارها أنه يلزم مراجعة تدابير معينة لإدارة مصايد الأسماك وتطويرها لتلائم تطور حالة الأرصد المستغلة والمعرفة العلمية على حد سواء، وأنه ينبغي إيجاد وسيلة ملائمة لبلوغ هذه الغاية؛

وإن توضع في اعتبارها مشورة اللجنة العلمية الاستشارية بشأن الحاجة إلى وضع خطط إدارة متعددة السنوات استناداً إلى نقاط مرجعية متفق عليها، وتقييم تصورات مختلفة للإدارة؛

وإن تسعى إلى وضع نظم مترابطة وفعالة وناجعة للإدارة التحوطية تمثياً مع مبادئ الاستدامة المتفق عليها، وقادرة على اتخاذ إجراءات على أساس نقاط مرجعية موجهة ومضمونة، إما على أساس نموذجي أو تجريبي، وكذلك وضع نظام مرتبط بقواعد لمراقبة القرارات؛

تقرر ما يلي، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (أ) و(ج) و(د) و(هـ) و(ح) من المادة الثالثة من اتفاقية الهيئة:

الجزء الأول

الأهداف العامة والتعاريف

1 - يجوز للهيئة وضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة أسماك القاع وأسماك السطح الصغيرة، خاصة عندما يتقاسمها أعضاء الهيئة، وتعمل في منطقة جغرافية فرعية متاخمة واحدة أو أكثر.

2 - ينبغي تصميم خطط الإدارة المتعددة السنوات هذه لمواجهة ومنع الصيد الجائر مع توفير غلات عالية طويلة الأجل، والإبقاء، قدر المستطاع، على حجم الأرصد التي يتم صيدها عند المستويات التي يمكن أن تحقق أقصى غلة مستدامة مع الحد من خطر وقوع المخزونات خارج الحدود البيولوجية الآمنة.

3 - عندما تستند الخطط من الناحية العلمية إلى أحكام الهيئة وتتماشى معها، ينبغي أن تكون مترابطة مع النهج التحوطي و/أو نهج النظام الأيكولوجي، وأن تقلل إلى أدنى حد من تأثير الصيد على الموائل الحساسة.

4 - ولهذا الغرض، سيطلب من اللجنة العلمية الاستشارية تزويد الهيئة بمجموعة من تصورات الإدارة لكل خطة من خطط الإدارة المتعددة السنوات المراد تطبيقها.

- 5 - يمكن لكل تصور خاص بالإدارة تقييم التدابير المختلفة حسب مقتضى الحال، ضمن أمور من بينها:
- انتقاء معدات الصيد، وتنظيم جهد الصيد، و/أو الإقفال المكاني والزمني مع الأطر الزمنية للتنفيذ؛
 - إمكانية استعادة الأرصد وإطارها الزمني بناء على نقاط مرجعية ملائمة؛
 - التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على أنشطة الصيد.
- 6 - وافقت الأطراف المتعاقدة مع الهيئة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (ويشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة)، التي تقوم سفنها بأنشطة الصيد في منطقة عمل الهيئة، على أن تتعاون بغية وضع وتنفيذ خطط إدارة متعددة السنوات بصورة تدريجية، كلما كان ذلك مستصوبا، لمصايد الأسماك المعنية، ووفقا لهذه الخطوط التوجيهية.
- 7 - ينبغي ألا تؤثر هذه الخطوط التوجيهية على إمكانية قيام الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة بوضع خططها الخاصة بالإدارة المتعددة السنوات، بشرط ألا يكون هدفها وتدابيرها أقل صرامة من تدابير الهيئة أو متعارضة معها.

التعاريف

- 8 - يمكن أن تشمل خطط الإدارة المتعددة السنوات الخاصة بالهيئة العناصر التالية حيثما كان ذلك مناسباً:
- **النقطة المرجعية**، أي القيمة التقليدية لمؤشر ما، سواء كان نموذجياً أو تجريبياً، وهو ما يمثل حالة مصايد الأسماك أو الأرصد السمكية المستغلة أو تجمع الأرصد، وتعتبر خصائصها مفيدة لإدارة مصايد الأسماك فيما يتعلق مثلاً بمستوى مقبول من الخطر البيولوجي أو مستوى مرغوب من الغلة. ويمكن أن تشكل هذه القيم معدلات نفوق للأسماك (F)، وإجمالي معدلات نفوق (Z)، ومعدل استغلال (E)، ومستويات الكتلة الحيوية، ومعدلات الصيد، وجهد الصيد المرتبط بذلك، أو مجموعة أخرى من المؤشرات التجريبية التي تتصل بالقدرة القصوى لأحد الأرصد أو مجموعة من الأرصد، وتحقق أعلى معدل صيد مستدام، وحيوية اقتصادية لمصايد الأسماك.
 - ويمكن تصنيف النقاط المرجعية من حيث استخدامها إلى نقاط مرجعية مستهدفة، أو حدية، أو محدودة.
 - **النقطة المرجعية المستهدفة**، أي إدارة قائمة على الهدف، وتشير إلى حالة الصيد و/أو المورد البيولوجي الذي يعتبر مرغوباً. وينبغي وضع النقاط المرجعية المستهدفة بحيث تكون بعيدة بمسافة كافية عن النقطة المرجعية المحدودة، وبحيث تتضاءل إمكانية تجاوز الحدود. ويجوز التعبير عن المسار نحو الهدف أو الأهداف إما برسم بياني خطي مع نقطة مرجعية مستهدفة واحدة، أو على

رسم بياني مزدوج الأبعاد باستخدام نقطتين مرجعيتين مستهدفتين، أو على رسم بياني متعدد الأبعاد عند استخدام أكثر من نقطتين مرجعيتين مستهدفتين.

- **النقطة المرجعية الحدية**، أي نقطة مرجعية احترازية تحسب إما كمعدل نفوق للأسماك أو مستوى الكتلة الحيوية، أو أي مؤشر آخر متفق عليه. وهي تقع بين النقطة المرجعية المحدودة والنقطة المرجعية المستهدفة، وتستخدم لتقليل احتمال تجاوز النقطة المرجعية المحدودة. وهي تكون بمثابة علم أحمر، وقد تؤدي إلى اتخاذ إجراء معين للإدارة مصمم للحد من ضغط الصيد والنفوق.

وبعد هذه النقطة، ينبغي الشروع في تدابير إدارة متفاوض بشأنها مسبقاً لتحويل الموقف إلى الاتجاه العكسي.

- **النقطة المرجعية المحدودة**، أي نقطة مرجعية للحفاظ تحسب إما كمعدل نفوق للأسماك أو مستوى للكتلة الحيوية أو أي مؤشر آخر متفق عليه يشير إلى حالة مصايد الأسماك و/أو المورد، والذي يعتبر غير مرغوب، ويجب أن تتلافاه إجراءات الإدارة مع درجة عالية من الاحتمال.
- وبعد هذه النقطة ينبغي الشروع في تدابير إدارة متفاوض بشأنها مسبقاً لتحويل الموقف إلى الاتجاه العكسي.

الجزء الثاني

الأهداف التشغيلية المحددة، والمراقبة العلمية، ومواءمة الخطة

9 - ينبغي بلوغ الأهداف العامة لخطة الإدارة التي تعتمد وفقاً لهذه الخطوط التوجيهية على أساس نقاط مرجعية مستهدفة محددة، قدر المستطاع وحسب مقتضى الحال، على أساس نقاط مرجعية حدية و/أو محدودة يتم اختيارها، مع نطاق لإجراءات الإدارة تتخذ حسب كل حالة على حدة بناء على المشورة العلمية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة من قبل اللجنة العلمية الاستشارية، وضمن القوائم التي تقترحها هذه اللجنة، وعلى النحو المطلوب في النقاط 12 و13 و14 أدناه.

10 - يجوز الإبقاء على معدل نفوق الأسماك و/أو معدل الاستغلال و/أو مستويات الكتلة الحيوية للأرصدة الرئيسية الوثيقة الصلة على مستويات يمكن أن تحقق غلات عالية على المدى الطويل، بينما تقلل من خطر وصول أحجام الأرصدة إلى ما دون الحد الأدنى البيولوجي المقبول لتجنب تقويض قدرتها على الإنتاج، وذلك مع درجة عالية من الاحتمال، وعلى نطاق مقبول لإجراءات الإدارة والإطار الزمني المرتبط بتنفيذها. ويمكن اختيار الأرصدة الرئيسية مع مراعاة تكوين المصيد بدرجة تناسبية و/أو القيمة الاقتصادية، وكذلك، عند الاقتضاء، مدى قابلية الأرصدة للتضرر.

وينبغي اختيار الهدف الخاص أو الأهداف الخاصة على أساس نظم محاكاة وتقييم تصورات الإدارة المختلفة التي تضطلع بها اللجنة العلمية الاستشارية.

11 - يُطلب من اللجنة العلمية الاستشارية توفير قائمة معقولة من النقاط المرجعية المستخدمة بصورة متكررة في إدارة مصايد الأسماك والتي تتماشى مع أهداف الخطة المتعددة السنوات على النحو المبين في النقطتين 1 و7 من هذه الخطوط التوجيهية.

12 - ينبغي للجنة العلمية الاستشارية اختيار النقاط المرجعية الحدية واضحة في اعتبارها حالات عدم اليقين في تقديرات البارامترات، وتقديم قيم تؤدي إلى احتمال وصول النقاط المرجعية المحددة بنسبة 5 في المائة، كلما كان ذلك ممكنا من الناحية العلمية.

13 - لا يفترض أن تكون قائمة النقاط المرجعية التي ستقدمها اللجنة العلمية الاستشارية على أساس النقطتين 11 و12 قائمة حصرية، ويمكن مراجعتها استنادا إلى مشورة اللجنة العلمية الاستشارية ومداولات الهيئة.

المراقبة العلمية لمفهوم الخطة و تكييفها ومراجعتها على أساس تصورات الإدارة

14 - ينبغي أن تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة مراقبة علمية سنوية ملائمة لمصايد أسماكها وأرصدها المستغلة حتى تكون اللجنة العلمية الاستشارية في وضع يمكنها من تقديم مشورة علمية استنادا إلى تقييم تصورات الإدارة المختلفة، وملائمة لوضع خطط إدارة متعددة السنوات للأرصدة ومصايد الأسماك المشتركة ذات الصلة.

15 - ينبغي للجنة العلمية الاستشارية، استنادا إلى تحليل تقديرات الأرصدة وبيانات المهمة 1، تقديم المشورة كل عام، كلما أمكن، أو على فترات أطول وفقا للأرصدة التي تمت معاينتها، عن حالة الأرصدة المستغلة والضغط الذي تمارسه أنشطة الصيد، ومراقبة تحقيق أهداف خطة الإدارة والالتزام بها حتى يتسنى تحقيق التكيف المطلوب لخطة الإدارة المتعددة السنوات حسب مقتضى الحال.

16 - يُطلب من اللجنة العلمية الاستشارية، كلما كان ذلك ممكنا وملائما، استخدام نظم محاكاة لإجراءات الإدارة فيما يتعلق بالأعضاء، على أن تضع في اعتبارها حالات عدم اليقين في تقدير البارامترات وفي التنفيذ، لتقدير احتمال تحقيق أهداف الإدارة في إطار تصورات الإدارة المختلفة.

17 - كلما وجدت الهيئة، بناءً على مشورة من اللجنة العلمية الاستشارية، أن معدل نفوق الأسماك أو معدل الاستغلال، والمستويات المرتبطة بالكتلة الحيوية للأرصدة السمكية في فترة التكاثر، أو أي مؤشر ملائم آخر لم يعد مناسباً لتحقيق هدف/أهداف الخطة المتعددة السنوات، ينبغي في هذه الحالة مراجعة المستويات المرجعية تبعا لذلك.

18 - عندما يتضح من مشورة اللجنة العلمية الاستشارية أن الأهداف المحددة للخطة المتعددة السنوات لا تتحقق، ينبغي للهيئة أن تقرر مراجعة تدابير الإدارة لضمان الاستغلال المستدام للأرصدة.

الجزء الثالث

استخدام العلم لدعم تقديم المشورة لإدارة مصايد الأسماك

19 - ينبغي للهيئة وأطرافها المتعاقدة والأطراف المتعاونة المشاركة بصورة فردية وجماعية أن تساهم في جهود بناء القدرات والأنشطة التعاونية البحثية الأخرى، حسب مقتضى الحال، لتحسين المعرفة عن مصايد الأسماك والأرصدة المستغلة، ودعم التنفيذ الفعال للخطط التوجيهية هذه، بما في ذلك الانخراط في ترتيبات تعاونية مع أطر دولية ملائمة أخرى كلما كان ذلك مناسباً.

20 - لدعم اللجنة العلمية الاستشارية عند صياغة مشورة علمية ملائمة لخطط الإدارة المتعددة السنوات، يسعى الأعضاء والمتعاونون من غير الأعضاء للقيام بما يلي:

- 1 - تحسين الاتصال بين الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء، والهيئة، واللجنة العلمية الاستشارية عن طريق إيجاد حوار مستمر ومنتظم؛
- 2 - تحسين تنفيذ جمع البيانات وتقديمها إلى اللجنة العلمية الاستشارية؛
- 3 - مساندة البرامج والمشروعات البحثية التي تدعم عمل اللجنة العلمية الاستشارية؛
- 4 - تسهيل مشاركة علماء من جميع الأعضاء والأطراف المتعاونة من غير الأعضاء، وكذلك الأجهزة العلمية الأخرى ذات الصلة في اجتماعات مجموعات العمل واللجنة العلمية الاستشارية؛
- 5 - المساهمة في تدريب الباحثين العلميين، بمن فيهم العلماء الشباب؛
- 6 - تعزيز آليات استعراض النظراء داخل اللجنة العلمية الاستشارية عن طريق ضمان جملة أمور من بينها المشاركة الواسعة للعلماء، واستطلاع إمكانية نشر نتائجها العلمية الرئيسية في المؤلفات العلمية الخاضعة لاستعراض النظراء.

المرفق ياء

تقرير الدورة السادسة للجنة الامتثال

مراكش، المغرب، 15 مايو/أيار 2012

افتتاح الدورة

1- عُقدت الدورة السادسة للجنة الامتثال التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في مراكش، المغرب في 15 مايو/أيار 2012. وقد شارك في الدورة ممثلون عن 19 عضواً من الهيئة، إلى جانب مراقبين من غير الأعضاء، وهما الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بالإضافة إلى مراقبين من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

2- ودعا الرئيس سمير مجدلاني الاجتماع للانعقاد مرحباً بالمشاركين. واسترعى الرئيس اهتمام المجتمعين إلى بيان الاختصاصات، وحقوق تصويت الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (الوثيقة GFCM/36/2012/Inf.4).

إقرار جدول الأعمال وترتيبات الدورة

3- اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في المرفق ألف.

4- وترد الوثائق المعروضة على الهيئة في المرفق باء.

حالة تنفيذ الأعضاء لقرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

5- قدمت السيدة Pilar Hernandez من أمانة الهيئة الوثيقة COC/VI/2012/2، وأشارت إلى أنه ورد 17 تقريراً وطنياً عن حالة تنفيذ قرارات الهيئة من الجزائر، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ولبنان، ومالطة، والجبل الأسود، والمغرب، ورومانيا، وسلوفينيا، وأسبانيا، وتونس، وتركيا، وهم يمثلون 74 في المائة من الأعضاء، مما يعني تحسناً عن العام الماضي.

6- ويكشف تقرير الاتحاد الأوروبي، الذي يغطي تنفيذ تدابير الهيئة على مستوى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، عن مستوى طيب للتنفيذ، في حين أن تنفيذ تدابير الهيئة الأخيرة التي صدرت في عام 2011 بشأن الصيد العرضي لا يزال معلقاً. ومع هذا، وكما أشار مندوب الاتحاد الأوروبي، فإن تدابير الهيئة تعد ملزمة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدءاً من تاريخ اعتمادها، بصرف النظر عن نقلها إلى قانون الاتحاد الأوروبي.

7- ولوحظ أن معظم البلدان تتقدم نحو مستوى التنفيذ الكامل، وقد أصدر بعضها قوانين جديدة، مع أنه لم يتضح من التقرير تفاصيل هذه القوانين من حيث القيود، وفي أحوال كثيرة، لم يتم بعد تنفيذ هذه القوانين بالكامل. وبالنسبة لآخر القرارات عن الحفظ، من المتوقع أن يكون هناك تنفيذ تدريجي.

8- وفيما يتعلق بتوصيات الهيئة بشأن الرصد، والمراقبة، والإشراف، قدم عدد كبير من الأعضاء معلومات عن الجهد المبذول لتنفيذ القرارات، مثل ما يتعلق بنظام رصد السفن وسجل السفينة، بينما لم يوفرُوا لأمانة الهيئة بعد المعلومات المتعلقة بعمليات التنفيذ (مثل مرافئ الوصول بموجب التوصية GFCM/2008/32/1).

9- وفيما يتعلق بتوصيات الهيئة بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات، تم تحديد الحاجة إلى دعم أعضاء الهيئة لجمع البيانات وتقديمها، وخاصة الإبلاغ عن بيانات المهمة 1، واتفق على أنه يتعين إيجاد سبل للتغلب على الصعوبات التي يواجهها بعض البلدان.

10- وأعلن الأمين التنفيذي أنه قد أجريت مناقشات متقدمة مع الاتحاد الأوروبي للحصول على دعم مالي محتمل يمكن أن يسمح، بين جملة أمور أخرى، بتقييم عام لعملية جمع بيانات الهيئة ونظام تقديمها بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك من خلال المصفوفة الإحصائية لأغراض المهمة 1، بما يسمح بإدخال التعديلات الضرورية وتبسيط النظام بالنسبة للأعضاء.

11- وقيل إن هذا الجهد ينبغي أن يستكمل إنجازات المشروعات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة وأن يتفادى الازدواجية.

12- وشجعت اللجنة أعضاء الهيئة على تقديم تقاريرهم الوطنية عن التنفيذ في حينها، حتى يتسنى للأمانة وضع الصيغة النهائية للتحليل الإقليمي في الوقت المناسب. واقترح أن يشير أعضاء الهيئة في تقاريرهم إلى القوانين الوطنية التي طبقت لتنفيذ قرارات الهيئة.

13- وأثير موضوع السفن العاملة في منطقة الصيد المقيد في خليج ليون. وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن المعلومات المتصلة بالمسألة قد رُفعت إلى الأمانة بموجب التوصية GFCM/33/2009/1، وأعرب عن رأي إيجابي حول الاستخدام المحتمل لهذه البيانات، بما في ذلك لأهداف علمية، وذلك تمشيا مع أحكام تلك التوصية.

حالة تقديم البيانات والمعلومات من الأعضاء، وإدارة الأمانة لقواعد بيانات الهيئة

14- عرض السيد Federico De Rossi من أمانة الهيئة حالة تقديم البيانات والمعلومات استناداً إلى الوثيقة COC/VI/2012/3. وأشار إلى أنه قد أُتيح على الموقع الإلكتروني للهيئة جدول ملخص يبين الأطر المختلفة لمتطلبات

تقديم البيانات والمعلومات من جانب الأعضاء. وأفاد عن إنشاء قاعدة بيانات لسجل سفن الهيئة، وهو ما نتج عن عملية إدماج الأربع قواعد لبيانات الأساطيل. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع نظام للمعلومات بشكل يسمح بأن تكون متاحة على الإنترنت، بينما استكمل استخدام الحواسيب المكتبية بالنسبة للنظام الاقليمي للمهمة 1، كما تم تحديث النشرة الإحصائية. وإعترفت اللجنة باقتراح اتاحة وصول المنسقين الوطنيين وغيرهم من الأطراف إلى بيانات إنتاج الأحياء المائية والمتاحة على نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط بمجرد التسجيل.

15- وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من إحراز الأعضاء لبعض التقدم في الامتثال للمتطلبات الخاصة بالبيانات والمعلومات خلال الأشهر الأخيرة، إلا أنه يلزم بذل جهود إضافية للوفاء بالتزاماتهم على نحو أفضل.

16- وتمّ الاتفاق على أنه سيتم قبول التعاون الذي اقترحته منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالسجل العالمي. وسيشمل ذلك دعم المنظمة للهيئة لتطور بشكل أكبر سجلات السفن لديها، ولتضع قائمة السفن التي مارست أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مرفقة بمعلومات حول عدم الامتثال. وستبذل جهود مشتركة في إطار أنشطة محددة مثل بناء القدرات وتطوير الأنظمة.

استنتاجات فريق العمل المتعلقة بقضايا الامتثال والتنفيذ

17- أشارت السيدة Judith Swan، وهي خبيرة مدعوة، إلى أنّ فريق العمل قد لمس حاجة فعلية لتحسين تنفيذ توصيات الهيئة، ولتعزيز دور لجنة الامتثال، بما في ذلك عن طريق تعديل اتفاقية الهيئة ونظامها الأساسي.

18- وجرى التشديد على أهمية الامتثال والإنفاذ لتعزيز سير عمل الهيئة. وينبغي تعديل اتفاقية الهيئة للمطالبة بإدراج قراراتها في القوانين الوطنية، مع النص على نظام جزاء، وإمكانية فرض عقوبات تتماشى مع القانون الدولي كتدابير التجارة والأسواق، وإطار مشترك للمراقبة والتفتيش. كما اقترح أن تعتمد الهيئة نهجاً ترتبط بالامتثال، كالتنهج التي تلجأ إليها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باعتبارها نهجاً تدريجية تبدأ بتوجيه رسائل تعبر عن القلق، ثم تعتمد المنظمات الإقليمية في النظر في المسألة وإنزال العقوبات عند الاقتضاء. غير أنه لا بد من القيام بعمل معمق لتحديد أفضل الوسائل التي يمكن اللجوء إليها.

19- وتم الاتفاق على ضرورة التوافق أولاً على المبادئ، ومن ثم وضع الآليات. ويجب أن يكون المبدأ الرئيسي هو مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وينبغي أن تشمل الآليات تحسين التنفيذ والمراقبة، واللجوء إلى فرض العقوبات كإجراء أخير.

20- وقد أوصي بتعديل اتفاقية الهيئة وتعزيز نظامها الداخلي لوضع هذه الحاجة في الاعتبار.

الخطوط التوجيهية لتنفيذ نظام رصد السفن في منطقة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

21- عرض السيد Laurent Dezamy، وهو أحد الخبراء المدعويين، الخيارات الفنية لتنفيذ نظام رصد السفن في منطقة الهيئة بموجب التوصية GFCM/2009/33/7. وقد نظر في الوظائف الأساسية لنظام رصد السفن وتطور الرصد، والمراقبة، والإشراف. وبعد أن أوضح أن العضو الذي لديه أسطول منخفض يمكنه أن يلجأ إلى مركز إقليمي لرصد الصيد بغية إرسال بيانات نظام رصد السفن، قدّم الخطوط التوجيهية للتعاون الفني (الوثيقة GFCM:XXXVI/2012/Inf.12)، مشيراً إلى أنه بوسع أعضاء الهيئة، دون أن يكون هناك مركز لرصد الصيد، أن يستخدموا الهيئة لجمع هذه البيانات بعد إنشاء نظام مركزي. وقد استعرض السيد Dezamy كذلك احتمالات رصد السفن الحرفية واستخدام بيانات نظام رصد السفن لمكافحة الصيد غير القانوني. وفي الختام، أشار إلى القيود الإدارية، والفنية، والمالية المرتبطة بإنشاء نظام مركزي للهيئة.

22- واقترح الاتحاد الأوروبي استخدام نظام رصد السفن بوصفه أداة لوضع نموذج تفتيش مشترك. وكان هناك اعتراف بأن الهيئة تسير في الاتجاه الصحيح، وأن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم أعضاء الهيئة الذين يحتاجون إلى مساعدة فنية.

23- وأحاطت اللجنة علماً بمخاوف بعض الوفود فيما يتعلق بتنفيذ التوصية GFCM/2009/33/7، وأوصت الهيئة بأن تعيد النظر في دورتها القادمة (سواء كانت دورة عادية أو استثنائية) في القيود الإدارية والفنية والمالية التي أشارت إليها هذه الوفود.

24- وقد أشارت الهيئة إلى ضرورة تنفيذ نظام رصد السفن على الصعيد الوطني لدى جميع أعضائها أولاً، وهي الخطوة التي ستسهّل إنشاء نظام رصد سفن إقليمي. وفي هذا السياق، تمّ الاتفاق، على أن تتم معالجة هذا البند من جديد في الدورة القادمة، مع منح الأمانة الولاية لاتخاذ التدابير الضرورية لدعم النقاش حول هذه المسألة. وتشمل هذه التدابير إعداد تقرير يقوم بتحليل حالة تنفيذ نظام رصد السفن في كلّ من البلدان، وتوفير العناصر الأساسية الإدارية، والقانونية، والفنية لإنشاء النظام على الصعيد الإقليمي بالنسبة للبلدان التي تواجه صعوبات فنية ومالية تمنعها من وضع مثل هذه النظم بنفسها. واقترح تعيين خبير استشاري ليضطلع بهذه المهمة.

إحصاء حالات عدم الامتثال لقرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وفقاً للتوصية
GFCM/34/2010/3

25- أُرجئ النظر في التوصية GFCM/34/2010/3 إلى انعقاد الدورة السابعة والثلاثين.

موعد ومكان الدورة السابعة

26- اتفق على أن تقرر الهيئة موعد ومكان الدورة السابعة في دورتها السادسة والثلاثين.

اعتماد التقرير

27- اعتمد التقرير يوم 19 مايو/أيار 2012.

المرفق كاف

تقرير الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية

مراكش، المغرب، 14 مايو/أيار 2012

افتتاح الدورة

1- عقدت لجنة الإدارة والمالية التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها الثالثة في مراكش، المغرب بتاريخ 15 مايو/أيار 2012. وحضر الدورة مندوبون من 19 عضواً، إلى جانب مراقبين من غير الأعضاء في الهيئة، وهما الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بالإضافة إلى مراقبين من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

2- وأعلن السيد هاشمي ميساوي، رئيس لجنة الإدارة والمالية، بدء الاجتماع مرحباً بالمشاركين، وأعرب عن تقديره لحكومة المغرب لاستضافتها هذه الدورة في مراكش، ولتنظيمها الممتاز للحدث.

إقرار جدول الأعمال وترتيبات الدورة

3- أشار الرئيس إلى بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على نحو ما ورد في الوثيقة CAF:III/2012/Inf.4.

4- وتم اعتماد جدول الأعمال على النحو الوارد في المرفق خاء دون تغييرات.

استنتاجات فريق العمل حول المسائل الإدارية والمالية

5- عرضت السيدة Judith Swan، الخبيرة المدعوة، استنتاجات فريق العمل حول المسائل الإدارية والمالية وأشارت إلى أنّ دراسة مقارنة أظهرت استخدام لجنة الإدارة والمالية بشكل هامشي، وأنّ هذا الاستخدام المحدود يُعزى إلى أسباب عدّة من بينها نطاق مهامها المحدود.

6- وعليه، فقد أوصى فريق العمل بأن تؤدي لجنة الإدارة والمالية دوراً أكبر يشمل المراقبة المالية، وأن تخضع لإدارة البرنامج الإداري. واقتُرح أن تقوم الهيئة بجمع الأموال، عدا المساهمات السنوية، من خلال لجنة الإدارة والمالية وطبقاً لما نصت عليه اتفاقية إنشاء الهيئة.

تقرير الأمانة عن المسائل الإدارية والمالية

7- عرض السيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي، "تقرير الأمانة عن المسائل الإدارية والمالية" (الوثيقة CAF:III/2012/2)، وقدم ملخصاً عن الإجراءات الرئيسية المتصلة بالإدارة وبالأوضاع المالية في عام 2011. وتناول هذا العرض عدداً من المواضيع مثل التوظيف، وفريق العمل التابع للهيئة، والمقر الرئيسي الجديد للهيئة، والأنشطة المتعلقة بالبحر الأسود، والاجتماعات والمطبوعات، وحالة المصادقة على اتفاقية إنشاء الهيئة بعد تعديلها في عام 1997، وحالة دفع المساهمات في الميزانية المستقلة من قبل الأعضاء، وعمليات استعراض الكشوفات عن الإنفاق خلال عام 2011، بما في ذلك المشروعات الحديثة النشأة من خارج الميزانية.

المسائل الإدارية

التوصيات المعتمدة بموجب المادة 5 من اتفاقية إنشاء الهيئة

8- أبلغت اللجنة بأن الأمانة أحالت رسمياً نص التوصيات والقرارات المعتمدة خلال الدورة الخامسة والثلاثين للهيئة (إيطاليا، مايو/أيار 2011) إلى الأعضاء والمراقبين. وبعد انقضاء "فترة السماح"، دخلت المقررات ذات الصلة حيز التنفيذ في 28 سبتمبر/أيلول 2011.

الإجراءات المحددة للهيئة بشأن البحر الأسود

9- عملاً بقرار الهيئة الذي قضى بتكثيف أنشطة الهيئة في البحر الأسود، أطلع الأمين التنفيذي اللجنة على الحصيلة الهامة للاجتماع الأول لمجموعة العمل المخصصة التابعة للهيئة والمعنية بالبحر الأسود (رومانيا، يناير/كانون الثاني 2012). وعلاوة على ذلك، أكد أن اتصالات عدة جرت في الفترة الفاصلة بين الدورتين بين أمانة الهيئة وجورجيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا، وهي ليست في الوقت الحاضر أعضاء في الهيئة.

أنشطة الأمانة وسير عملها

10- علمت اللجنة أن أنشطة الأمانة في الفترة الفاصلة بين الدورتين شملت تنظيم وتنسيق 28 اجتماعاً اتفقت عليها الهيئة، بما في ذلك 15 اجتماعاً للأجهزة الفرعية والدورة السنوية للجنة العلمية الاستشارية وسبعة اجتماعات للأجهزة

الفرعية التابعة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية. وفضلاً عن ذلك، عقدت الهيئة 6 اجتماعات لفريق العمل الذي أنشئ خلال دورتها الخامسة والثلاثين من أجل تحديث إطارها القانوني وتحسينه؛ كما عُقدت سلسلة من الاجتماعات مع المنظمات الشريكة ومع عدد مختار من الأعضاء وغير الأعضاء في الهيئة لتوطيد التعاون. وأصدرت الأمانة 35 وثيقة تقنية وإدارية.

11- وتم تذكير اللجنة بأن السيد عبد الله سرور قد انتُخب رسمياً أميناً تنفيذياً للهيئة خلال دورتها الخامسة والثلاثين، وأنه تقرر إثر تعيينه تجميد منصب نائب الأمين التنفيذي لعام 2012. وقد تم تعيين مسؤول بيانات الامتثال (من الفئة الفنية ف-2) وهو السيد Federico De Rossi (إيطالي الجنسية) في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وسوف يشغل السيد Miguel Bernal (إسباني الجنسية) منصب الإحصائي البيولوجي (الذي أصبح شاغراً في أغسطس/آب 2011 وتحوّل إلى منصب مسؤول الموارد السمكية من الفئة ف-4) في يوليو/تموز 2012. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين السيدة Florence Dickens (بريطانية الجنسية) في منصب كاتب (خ ع-3) في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وتولى اثنان من المتقاعدين هما السيد عبد الله بن حميدة (تونسي الجنسية) والسيد Gianni Alessio (إيطالي الجنسية) مهام الحرس الأمني بصورة مؤقتة في المقر الرئيسي الجديد. وأخيراً، كانت عملية تعيين محرر علمي / مترجم (ف-2) على نحو ما اتفق عليه في الدورة الخامسة والثلاثين، لا تزال جارية.

المقر الرئيسي الجديد للهيئة

12- علمت اللجنة أنّ أمانة الهيئة قد اتخذت مقراً لها في مكاتبها الجديدة الكائنة في Palazzo Blumenstihl في سبتمبر/أيلول 2011. واستوجبت عملية الانتقال إلى المقر الجديد جهوداً كبرى لا سيما من قبل إدارة الخدمات المؤسسية في منظمة الأغذية والزراعة، ودائرة الأمن، وأمانة الهيئة، وإدارة مصايد الأسماك حيث تولى الجميع اتخاذ الترتيبات اللوجستية والفنية اللازمة.

حالة المصادقة على التعديلات في اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

13- أطلعت اللجنة على حالة قبول التعديلات التي أُدخلت في عام 1997 على اتفاقية إنشاء الهيئة والتي بقيت على حالها، أي أنّ 21 عضواً من الأعضاء أودعوا صكوك قبولهم، في حين أنّ مصر (رغم تسديد مساهماتها) وإسرائيل لم تفعل ذلك بعد.

المسائل المالية

مساهمات الأعضاء في الميزانية المستقلة

14- أبلغت الأمانة اللجنة بأن رسالة تضمنت "نداء لتقديم الأموال" قد أرسلت في مايو/أيار 2011. ومع حلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2011، كان معظم الأعضاء قد سددوا مساهماتهم. وبلغ مجموع الأعضاء الذين أودعوا صكوك قبولهم وسددوا مساهماتهم تسعة عشر عضواً؛ وأودع كل من اليونان وليبيا وموناكو والجمهورية العربية السورية صكوكهم لكن دون تسديد مساهماتهم؛ في حين أن إسرائيل لم تودع صك قبولها (ولا شاركت في عملية انتخاب الأمين التنفيذي) ولا سددت مساهمتها.

الوضع المالي في عام 2011: الميزانية المستقلة والموارد من خارج الميزانية

15- أطلعت اللجنة على النفقات الرئيسية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، والتي تمتّ بحسب الأولويات وخطة العمل المعتمدة.

16- وأعطيت معلومات عن حالة الموارد من خارج الميزانية الخاصة بالهيئة (أي المساهمات الطوعية من الأعضاء لتنفيذ أنشطة محددة) والتي قدمتها المنظمة والاتحاد الأوروبي وإيطاليا.

17- وشكرت اللجنة الأمانة على هذا العرض المفصل للمسائل الإدارية والمالية.

الميزانية المؤقتة للهيئة ومساهمات الأعضاء في عامي 2012 و2013

18- تركّزت مناقشة اللجنة بعد ذلك على "ميزانية الهيئة ومساهمات الأعضاء في عامي 2012-2013" (الوثيقة CAF:III/2012/3).

19- وكانت الميزانية المقترحة للفترة المذكورة قد أعدت على اعتبار أن الحاجة إلى تدعيم الأمانة من حيث الموظفين الفنيين فيها تفترض إنشاء وظيفة واحدة إضافية (مسؤول الشؤون القانونية والاتصالات، ف-3). وشمل اقتراح الميزانية أيضاً رفع مستوى وظيفة المساعد الإداري خ ع-5 إلى مساعد لشؤون البرامج خ ع-6 بما يتماشى ومسؤوليات هذه الوظيفة ومهامها.

20- وتقدّر القيمة الإجمالية للميزانية المستقلة لعام 2012 بمبلغ 1 866 036 دولاراً أمريكياً في حين تبلغ 2 062 877 دولاراً أمريكياً في عام 2013. وتشكل هذه الأرقام زيادة بنسبة 9.24 في المائة في عام 2012 مقارنة بعام 2011 وزيادة بنسبة 10.55 في المائة في عام 2013 مقارنة بالميزانية المقترحة للسنة المالية السابقة.

21- وأعدّ أيضاً اقتراح الميزانية للفترة 2012-2013 على افتراض أنّ المنظمة سوف تواصل مساهمتها في ميزانية الأمانة بمقدار 46 000 يورو في السنة بالإضافة إلى ما تقدمه من دعم تقني؛ وأنّ الحكومة الإيطالية ستواصل إنفاق 100 000 يورو سنوياً لتغطية جزء من التكاليف الجارية للهيئة.

22- وقررت اللجنة إلغاء المبلغ الذي لا يزال مستحقاً وقدره 6 055 دولاراً أمريكياً وهو مساهمة بلغاريا، نظراً لأن هذه المساهمة أشارت إلى الفترة السابقة لمصادقة السلطات البلغارية المختصة على اتفاق إنشاء الهيئة.

23- وطُرحت أيضاً مسألة الزيادة الكبيرة في مساهمة موناكو اعتباراً من عام 2011 على الرغم من عدم وجود أنشطة للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه الخاضعة لولايتها القانونية. وفي هذا الصدد، طُلب إلى اللجنة إعادة النظر في لائحتها المالية فيما يتعلق بحساب مساهمات الأعضاء.

24- وتدخلت عدة وفود بعد ذلك لتشارك موناكو في قلقها، وحيدت إيجاد حل ملائم. وبناء على اقتراح تقدم به الأمين التنفيذي، وافقت الهيئة بالإجماع على تطبيق قاعدة خاصة، بالنظر إلى حالة موناكو الخاصة، بحيث تسمح بسداد رسوم عضوية قدرها 10 في المائة فقط. ولن تطبق هذه القاعدة الخاصة بمجرد أن يتضح الكشف عن أنشطة صيد و/أو أنشطة لتربية الأحياء المائية. واتفق أيضاً على أن تسدد موناكو مساهمتها لعام 2011 بالكامل.

25- وأبدى بعض المندوبين قلقهم إزاء اقتراح زيادة الميزانية بما يفوق نسبة 9 في المائة في عام 2012 في ظلّ فترة التّشّيف التي طالّت منطقة عمل الهيئة ولا زالت.

26- وأثنى مندوب الاتحاد الأوروبي على الجهود المبذولة لإطلاق مبادرات فعالة ومواجهة التحديات الماثلة أمام الأمانة طوال عام 2011. وأبرز كذلك أهمية تحليل اقتراح الميزانية للفترة الجديدة من خلال اتباع نهج شامل لا يراعى النفقات المقترحة بحد ذاتها فحسب، بل أيضاً الأنشطة المخطط لها وفعاليتها.

27- وأفاد رئيس الهيئة أنّ هذه الفترة الحرجة لا تُعزى فقط إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة، بل أيضاً إلى ضرورة التحلي بالشجاعة، واختيار تحديث الهيئة على نحو فعّال، وتحسين إطارها القانوني والمؤسسي على نحو ما أوصى به فريق العمل التابع للهيئة. وشدد على ضرورة التركيز على مسائل محددة كم منطقة البحر الأسود، والمحافظة على قدرات الصيد وإبراز قيمة تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

28- وافتقت اللجنة على أن يصدر القرار النهائي بشأن التوظيف واعتماد الميزانية والأولويات هذا الأسبوع بعد النظر في خطة العمل لعام 2012.

موعد ومكان الدورة الرابعة

29- اتفق على أن تقرر الهيئة في دورتها السادسة والثلاثين موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة.

اعتماد التقرير

30- أُوِّتِ التقرير في 19 مايو/أيار 2012.

المرفق لام

مشروع خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد في منطقة الهيئة

1- مقدمة

من المعترف به على نطاق واسع أن الطاقة الزائدة تعد مشكلة، إلى جانب الشواغل البيئية، في كثير من مصايد الأسماك الوطنية والدولية التي قد تشجع عمليات الصيد المدمرة، وتزيد من خطورة الصيد الجائر والصيد العرضي لأنواع غير مرغوبة أو محمية، وتسبب مشاكل مزمنة على صعيد الإدارة، وتضعف الأداء الاقتصادي لقطاع الصيد على المدى الطويل.

وهناك التزامات قائمة، بما في ذلك الالتزامات التي وردت في إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (2002)، وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد (خطة العمل الدولية)، والإجراءات والتعهدات التي اعتمدتها الهيئة بالفعل.

وبعد التحديث مهما، خاصة في منطقة اتفاقية الهيئة حيث أصبحت زوارق كثيرة في الأساطيل متهاكة. وفي برامج التحديث القائمة والقادمة، من الضروري تحديد غرض وأهداف هذه البرامج، وخاصة مساهمتها أو قدرتها المحتملة على زيادة الطاقة.

ومن الضروري بالنسبة للهيئة أن يكون بوسعها وضع خطة عمل إقليمية لإدارة طاقات الصيد، بما في ذلك إجراءات لرصد وإدارة طاقات الصيد، وتدابير لمعالجة الطاقة المفرطة وآثارها، حسب مقتضى الحال، استنادا إلى المشورة العلمية.

2- خلفية تاريخية

جاء في التوصية GFCM/34/2010/2 التي أصدرتها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ما يلي:

إن تشيير إلى أن أهداف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط هي تشجيع تنمية الموارد البحرية الحية وصونها وإدارتها إدارة رشيدة واستخدامها على أفضل وجه؛

وإن تشيير إلى إعلان المؤتمر الوزاري الثالث بشأن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في البندقية، إيطاليا، في يومي 25 و26 نوفمبر / تشرين الثاني 2003؛

وإن تشير إلى التوصية GFCM/27/2002/1 التي تحث على ضبط جهود الصيد وتحسين أنماط استغلال مصايد الأسماك القاعية، فضلا عن الحد من مصايد الأسماك اليافعة من أنواع السطح الصغيرة؛

وإن تأخذ في الاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية التابعة للهيئة قد اعتبرت؛ في المشورة التي أسدتها في 2001 و2011 أن عدة أرصدة من الأسماك القاعية وأسماك السطح الصغيرة تعاني من الإفراط في الاستغلال؛ وأن بعضها يتعرض لمخاطر كبيرة تتمثل في الصيد المفرط لأسماك التزويد؛ وأن الإدارة المستدامة في هذا الصدد تحتاج إلى تدابير رامية إلى ضبط جهود الصيد أو تخفيضها من 10 إلى 40 في المائة وأكثر؛

وإن تحيط علماً بأن تقييم الأرصدة السمكية الذي أجرته اللجنة العلمية الاستشارية لا يخص سوى مناطق فرعية جغرافية محددة تناظر البيانات التي قدمها أعضاء معينون وأن مناطق جغرافية فرعية تابعة للهيئة ومتاخمة لها قد تشاطرها الأرصدة التي تم تقييمها؛

وإن ترى أن الأمر يحتاج؛ في الحالات التي لا تتوافر فيها معلومات علمية عن حالة مصايد الأسماك والموارد المستغلة؛ إلى اتباع نهج أكثر حذرا في إعداد خطط تنمية أساطيل الصيد وأن المعلومات المناسبة الصادرة عن المناطق المتاخمة يمكن أن تستخدم في الإدارة المناسبة والاحترازية لمصايد الأسماك إلى حين توافر البراهين العلمية؛

وإن تأخذ علماً بأن اللجنة العلمية الاستشارية تنصح بتطبيق المبدأ الاحترازي؛

وإن ترى أن أي تقييم عام محتمل لطاقة الأسطول على المستوى الاقليمي لن يمنع أو يعرقل إمكانية تحويل طاقة أسطول صيد الأسماك من عضو إلى آخر ومن منطقة جغرافية فرعية إلى أخرى شريطة استغلال المصايد المستهدفة بصورة تكفل استدامتها وعدم زيادة الطاقة الشاملة؛

وإن تشير إلى أن خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد التي أعدت في إطار مدونة السلوك التي وضعتها المنظمة بشأن الصيد الرشيد والتي تدعو الدول إلى التعاون؛ حيثما كان ذلك مناسبا؛ من خلال تنظيمات أو ترتيبات إدارة مصايد الأسماك الإقليمية وغير ذلك من أشكال التعاون؛ بغية كفالة الإدارة الفعالة لطاقة الصيد؛ على النحو المنصوص عليه في المادة 27 من خطة العمل؛

وإن تشير إلى التوصية GFCM/34/2009/3 بشأن تنفيذ مصفوفة المهمة 1 الإحصائية للهيئة بما في ذلك؛ وبصفة خاصة؛ العرض الإلزامي للمهام 1-1 و 2-1 و 4-1 من عناصر المصفوفة بحلول فبراير/شباط 2010 للمرة الأولى، في حين تعرض المهمة 3-1 والمهمة 5-1 بحلول يناير / كانون الثاني 2011، وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية تدعو إلى العرض الإلزامي من قبل الأعضاء؛ اعتبارا من 2009؛ لعدة عناصر من المهمة 1 بما في ذلك وبصفة خاصة المهمة 1-1 و 2-1 و 4-1؛

وإن تلاحظ أن الهيئة ؛ في دورتها الثانية والثلاثين ؛ طلبت من اللجنة العلمية الاستشارية أن تجرى تقييما لنتائج التجميد الممكن لطاقة الأسطول واقتراحات ونتائج حلقة العمل المعنية بتقييم وإدارة ورصد قدرات أسطول الصيد، والتي انعقدت في فبراير / شباط 2010؛

وإن تشير إلى التوصية GFCM/34/2009/6 بشأن إنشاء سجل خاص بالهيئة للسفن التي يزيد طولها على 15 مترا والمرخص لها بالعمل في منطقة الهيئة؛

وإن تشير إلى التوصية GFCM/34/2009/5 بشأن إنشاء سجل لأساطيل الصيد الإقليمية في منطقة الهيئة بحلول يونيو/ حزيران 2010 ليتضمن المعلومات بشأن جميع السفن أو القوارب أو الزوارق أو غيرها من المراكب المجهزة والمستخدمه لأنشطة الصيد التجارية على أن تقدم الأطراف المتعاقدة؛ اعتبارا من 2011؛ قاعدة بيانات كاملة في بداية كل سنة تقويمية على الأقل يعقبها تحديث للبيانات حسب الاقتضاء؛

3- التعاريف

لأغراض خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد، وانتظارا لمزيد من التطورات والأعمال بشأن هذه المسألة، تستخدم التعاريف العامة التالية:

“الطاقة” يمكن تعريفها على أنها تقدير قائم على بيانات مثل عدد السفن، والحجم (إجمالي حمولة السفينة، وطول السفينة الكلي) وقوة المحرك (كيلو وات) أو تقدير قائم على ناتج، أي أقصى حصاد محتمل أو ناتج يمكن تحقيقه فقط إذا كانت هناك عوامل ثابتة تحد من الإنتاج. ويجب استخدام إجمالي طول السفينة و/أو قوة المحرك بوصفهما أدنى معيار مشترك.

“طاقة الصيد” تعني حمولة سفينة الصيد على شكل إجمالي الحمولة و/أو إجمالي الحمولة المسجل، وقوة محركها بالكيلو وات. ويكون مستوى طاقة الصيد لكل عضو من أعضاء الهيئة هو مجموع سفنه محسوبا بالحمولة (إجمالي حمولة السفينة و/أو إجمالي الحمولة المسجل) وقوة المحرك بالكيلو وات.

“الطاقة الزائدة” يمكن تعريفها بطريقتين: (1) من حيث المدخلات، تعني “الطاقة الزائدة” أن الحد الأدنى للأسطول والجهد المطلوب للحصول على مستوى ناتج معين (حجم حصاد الصيد) قد تم تجاوزه ؛ (2) ومن حيث الناتج، تعني الطاقة الزائدة أن مستوى الحصاد الأقصى الذي يمكن أن يحققه الصياد بمستوى معين من المستلزمات، مثل الوقود، وكمية معدات الصيد، والثلج، والطعم، وقوة المحرك، وحجم السفينة، سيتجاوز مستوى الحصاد المطلوب.

4- طابع ونطاق خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد

نظرا لأن الهدف البعيد المدى هو تحقيق الاستدامة ، فإن هناك حاجة دائمة إلى معلومات كاملة تتعلق بما يلي :

حالة الأرصد السمكية في منطقة الهيئة بكاملها ؛

وطاقة الصيد في منطقة الهيئة بكاملها ، وخاصة التوزيع المكاني لهذه الطاقة حسب تجمعات الأسماك والمناطق الفرعية الجغرافية.

5- المبادئ والأهداف

1-5 المبادئ

النفاز المفتوح - من المعترف به أن النفاز المفتوح إلى مصايد الأسماك ليس خيارا يتماشى مع التنمية المستدامة لمصايد الأسماك وخطة العمل الإقليمية لإدارة طاقات الصيد.

طاقة الصيد الكلية - تتحدد مستويات طاقة الصيد الكلية في منطقة الهيئة استنادا إلى خطة عمل إقليمية تضع في اعتبارها خطط إدارة طاقة الصيد الوطنية والإقليمية والمشورة العلمية.

التكامل والترابط والاتساق - يعمل الأعضاء على ضمان أن تكون جهود التصدي لإدارة طاقة الصيد متكاملة ومتراصة ومتسقة مع الأنشطة والإجراءات الحالية والالتزامات الدولية، بما في ذلك نهج النظام الأيكولوجي تجاه مصايد الأسماك.

الإدارة الرشيدة لغرض الاستغلال المستدام - مع ملاحظة أن هناك حاجة إلى موازنة الشواغل والمسائل الاجتماعية مع الشواغل والمسائل المتعلقة بالحفظ، من المهم وضع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتدابير التصدي للطاقة الزائدة في الاعتبار ، ، بما في ذلك تلك التأثيرات التي توقف أنشطة الصيد.

طاقة الصيد المثلى - نظرا لوجود علاقة بين طاقة الأسطول والأرصد المستدامة ، فإن هناك حاجة لإيجاد طاقة مثلى في كل مصيد للأسماك بحيث يعكس التوازن بين الاستغلال الاقتصادي والاستغلال على النحو البيولوجي المستدام .

الأمان - ينبغي ألا تستبعد إدارة طاقة الصيد بحث قضايا من قبيل الأمان، بما في ذلك القضايا الخاصة بتصميم السفن، وحجمها، وقدرتها على صيد الأسماك، وكذلك أفضل الممارسات في تداول الأسماك، والنظافة، والجودة، مع ضمان عدم زيادة طاقة الصيد الكلية.

النهج التحوطي – بالإشارة إلى أن طاقة الصيد بالنسبة للأسطول سوف تختلف وفقا للموارد المستهدفة، فإن تطبيق نهج تحوطي إزاء مصايد الأسماك يعد مهما بالنسبة للاستغلال المستدام لمصايد الأسماك في منطقة الهيئة، وينبغي تطبيقه بصرامة من جانب أعضاء الهيئة.

الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل – من المهم ألا تؤدي الربحية في المدى القصير إلى استثمارات تقوض الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل.

نهج الإدارة القائمة على النتائج – ينبغي أن يسعى أعضاء الهيئة إلى تطبيق نهج للإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق بإدارة طاقة الصيد.

المرونة، والقدرة على التكيف، والشفافية، والمساءلة – تعد مبادئ المرونة، والقدرة على التكيف، والشفافية، والمساءلة عناصر أساسية في خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد.

2-5 الأهداف

أهداف خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد هي:

- وضع الأساس الذي تستند إليه صياغة وإعداد وتنفيذ خطط الإدارة الإقليمية والمبادرات الأخرى المتعلقة بها؛
- توفير التوجيه لوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لإدارة طاقة الصيد بالاتساق مع خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد؛
- تمكين الهيئة من تشجيع التنمية، والحفظ، والإدارة الرشيدة، والاستخدام الصحيح لموارد الأحياء البحرية.

6- آليات لتعزيز التنفيذ

1-6 مستويات الإجراءات

الإجراءات الإقليمية والإقليمية الفرعية – هناك حاجة إلى الاعتراف بدور مشروعات ومبادرات التعاون الإقليمية والإقليمية الفرعية، وبأهمية أن توضع في الاعتبار الخصائص المختلفة للمناطق الفرعية من حيث أبعاد الأسطول وحالة الأرصدة.

الإجراءات الوطنية – ينبغي أن تضع صياغة خطط عمل وطنية لإدارة طاقة الصيد في اعتبارها استراتيجيات الإدارة القائمة لمصايد الأسماك المختلفة في جميع البلدان الواقعة في منطقة الهيئة، وفقا للتوجيه الذي تقدمه خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد.

الإجراءات المحلية – ينبغي أن تستند الإجراءات المحلية على الأقل إلى خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد، ويمكن أن تصبح مثالا لمبادرات أكبر خاصة بالإدارة.

2-6 الأدوات والوسائل

يجب أن يقترن الإجراء بأطر زمنية واضحة لتحقيق نتائج تعترف بالتغييرات المالية والإدارية والتشريعية والإبلاغية التي قد تلزم لهذا الغرض.

1-2-6 الوسائل المالية

تتفادى الوسائل المالية لإدارة طاقة الأسطول أن يكون لها تأثير سلبي على الموارد السمكية المستغلة، وعلى البيئة البحرية، وعلى ربحية أنشطة الصيد على المدى الطويل.

لا تؤدي المساعدة المالية من أموال عامة في أي ظرف من الظروف إلى زيادة في طاقة الصيد أو قوة محركات سفن الصيد. ومع هذا، فإن المساعدة المالية العامة يمكن أن تسهم في تحسين الأمان على متن السفينة، وظروف العمل، والنظافة، وجودة المنتجات، وتوفير الطاقة، وتحسين انتقاء المصيد، شريطة ألا يزيد من طاقة السفن على صيد الأسماك. وينبغي ألا تقدم أي معونة عامة لبناء سفن صيد أو لتوسيع عنبرها.

ينبغي لأية آليات وإعانات مالية¹ مصممة لتقليل حجم الأساطيل أن تكفل التخفيض الفعلي لطاقة الأساطيل مع مراعاة الاعتبارات التكنولوجية.

لا يُسمح للاستثمارات والمساعدات المالية من الأموال الخاصة إلا في إطار منظم لإدارة مصائد الأسماك، يتم تصميمه ورصده لتحقيق الاستغلال المستدام استناداً إلى المشورة العلمية والإدارة الرشيدة.

ينبغي استخدام الوسائل المالية بحرص، مع إدراك أن ما يسمى بالإعانات "الحسنة" يمكن أن تحفز إلى زيادة طاقة الصيد بدلاً من تخفيضها.

2-2-6 الوسائل الاقتصادية

من المهم أن توضع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار عند اتخاذ تدابير لتخفيض طاقة الصيد.

ينبغي أن ينظر أعضاء الهيئة في استخدام أدوات الإدارة المختلفة والمتاحة حسب الاقتضاء، وفي تأثيراتها.

¹ يمكن العثور على مزيد من التفاصيل في الوثيقة المعنونة: Westlund, Lena. Guide for identifying, assessing and reporting on subsidies in the fisheries sector. FAO Fisheries Technical Paper N° 438. 29 pp. www.fao.org/docrep/007/y5424e/y5424e00.htm

ينبغي تشجيع الجهود المبذولة لكبح الاستثمار في مصايد أسماك أعضاء الهيئة حيثما تكون الطاقة الزائدة والاستغلال المستدام من دواعي القلق.

6-2-3 الوسائل الفنية

هناك حاجة إلى التصدي للقضايا العلمية والبيولوجية، من بينها على سبيل التعداد لا الحصر ما يلي:

- مسألة كفاءة معدات الصيد والمعدات الإلكترونية من قبيل تلك المعدات المستخدمة للكشف عن الأسماك؛
- جمع البيانات على المستوى الوطني فيما يتعلق بحالة الأرصد المختلفة؛ وأنشطة الصيد، والنظم الأيكولوجية - وخاصة الأرصد المشتركة - بطريقة تكون متسقة ومتوائمة مع بلدان أخرى؛
- استخدام مؤشر أو أكثر من مؤشرات طاقة الصيد لتقييم التوازن بين طاقة الأسطول وفرص الصيد من ناحية النوعية والكمية على حد سواء.

قياس الطاقة - ينبغي لأعضاء الهيئة ضمان التنفيذ الناجح والكامل لسجل الأسطول الإقليمي، واستخدام وحدة قياس طاقة الصيد الإقليمية المتفق عليها على نحو ما جاء في التوصية GFCM 33/2009/5 والتوصية GFCM 34/2010/2 على التوالي.

6-2-4 الوسائل الإدارية والقانونية

يُشجع الأعضاء على مراعاة وتنفيذ قرارات الهيئة بشأن إدارة طاقة الصيد والمسائل المرتبطة بها.

نظام الدخول والخروج - هناك حاجة إلى نظام بسيط وشفاف للدخول والخروج يُطبق على جميع أعضاء الهيئة بغية تفادي أية زيادات لطاقة الصيد الكلية في المستقبل.

سقف الطاقة - ينبغي تجميد سقف طاقة الصيد في أقرب فترة ممكنة استنادا إلى الأدلة العلمية، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة.

المواءمة - هناك حاجة لمواءمة سياسات مصايد الأسماك، والأطر القانونية والتنظيمية، وكذلك لوائح محددة لمصايد الأسماك، ولاسيما فيما يخص الأرصد المشتركة.

6-2-5 وسائل الإدارة

توضع في الاعتبار التدابير الإقليمية والوطنية مثل الإقفال المؤقت أو إدارة مصايد الأسماك لتقييد جهود الصيد عند اتخاذ إجراءات وتدابير.

7- تنمية الموارد البشرية لإدارة طاقة الصيد

إذكاء الوعي بشأن الطاقة الزائدة - ينبغي وضع برامج للاتصالات والتوعية المتعلقة بطاقة الصيد لإذكاء الوعي العام بين أصحاب المصلحة وعامة الجمهور بشأن مشاكل الطاقة الزائدة.

مشاركة أصحاب المصلحة - ينبغي دعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات مصايد الأسماك، عن طريق إتاحة الوصول إلى المعلومات والتثقيف.

التنمية والتنفيذ والرصد - تُشجع البلدان على طلب المساعدة في مجال رصد طاقة الصيد ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لإدارة طاقة الصيد.

تنوع سبل كسب العيش - ينبغي تشجيع الصيادين على تنويع أنشطتهم بالإقبال على أنشطة غير مرتبطة بالصيد .

8 - الرصد والمراقبة والإشراف فيما يتعلق بطاقة الصيد للأساطيل العاملة في منطقة اتفاقية الهيئة

8-1 رصد نشاط الصيد

لرصد نشاط الصيد، ينبغي أن يكون هناك سجل موحد ونظم توثيق للمصيد بحيث يشمل استخدام نظم رصد السفن ونظم الإبلاغ الإلكتروني الأخرى حسب مقتضى الحال.

8-2 تنظيم بناء واستيراد سفن جديدة

في حالات استثنائية حيث يتضح من الأدلة العلمية وجود فرص جديدة للصيد المستدام، ومع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وكذلك الشواغل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، يجوز السماح ببناء و/أو استيراد سفن جديدة، ولكن ينبغي إصدار شهادات ترخيص من السلطات المختصة لجميع عمليات بناء السفن الجديدة على أنها تمثل خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد.

في الحالات التي قد لا تظهر فيها فرص صيد جديدة ولكن تكون هناك رغبة في بناء أو استيراد سفن جديدة، فإنه ينبغي أن يكون هناك نظام للمراقبة على النحو التالي:

- ينبغي حصول جميع أنشطة البناء الجديدة على إذن رسمي؛
- للأذن ببناء أو استيراد سفن جديدة، من الضروري أن تشطب أو تلغى من السجل السفينة التي لها على الأقل نفس حمولة ونفس قوة محرك السفينة المراد بناؤها أو استيرادها. وينبغي إيلاء اعتبارات الأولوية للحالات التي تتيح نقل الطاقة من أجزاء الأسطول التي تنطوي على طاقة زائدة؛
- ضمان أن تكون حمولة وقوة السفينة الجديدة مساوية لحمولة وقوة السفينة التي شطبت من سجل السفن العاملة أو أقل منها (أي السفن المسجلة والعاملة حالياً في أساطيل صيد الأسماك).

ينبغي نقل تراخيص الصيد الخاصة بالسفن المسحوبة من السجل إلى السفن التي تحل محلها، مع مراعاة أن تتكون "وحدة السفينة" غير القابلة للتجزئة والمراد نقلها من الحمولة + قوة المحرك + ترخيص الصيد.

9- الإجراءات

تتعهد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الهيئة باتخاذ الإجراءات التالية:

- تجميد طاقة الصيد عند مستويات تتماشى مع التوصية GFCM 34/2010/2 استناداً إلى سجلات سفن الهيئة وبالإشارة إليها، على النحو المعرف به في قرار الهيئة GFCM 35/2011/1. ولا يؤثر هذا الإجراء في الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة التي توجد لديها أساطيل عتيقة، والتي في سبيلها إلى تطويرها أو لديها مشاكل هيكلية أخرى تقتضي بشكل ما اتباع توجيهات خطة العمل هذه قدر المستطاع. وينبغي تقديم المبررات العلمية الواجبة إلى أمانة الهيئة.
- حيثما يكون هناك دليل على وجود طاقة زائدة، واتساقاً مع تطبيق النهج التحوطي، تُشجّع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة على وضع برامج لتخفيض الطاقة.
- تستخدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة وحدة القياس الإقليمية لطاقة الصيد على النحو المنصوص عليه في التوصية GFCM 33/2009/5.
- ستواصل اللجنة العلمية الاستشارية تقييم المستويات الحالية و خيارات المستويات المرجوة لطاقة الصيد حسب منطقة الصيد أو المنطقة الفرعية للصيد، وإسداء المشورة بشأنها، فيما يخص تقسيم الأسطول، ونوع الصيد، ونوع الأسماك، ومعدات الصيد.
- ينبغي للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة ضمان تقييم آثار التحديث، وممارسات الصيد الجديدة، والاعتبارات التكنولوجية على طاقة الصيد.
- في الحالات التي تضع فيها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة برامج وأنشطة لتحديث الأسطول، يجب أن تقدم الدليل على عدم زيادة الطاقة الكلية.

- رهنا بالحفاظ على طاقة الصيد الكلية، يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة المعنية نقل سفن الصيد التي يتجاوز طولها الكلي 15 مترا من منطقة جغرافية فرعية إلى منطقة أخرى.
 - تحسن الهيئة من تقييمها لمسألة طاقة الصيد للسفن التي يبلغ طولها الكلي 15 مترا أو أقل، بما في ذلك مصائد الأسماك الصغيرة النطاق.
 - تنظر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة في استخدام بعض التقييدات أو الآليات الأخرى لمنع التأثيرات السلبية لنقل طاقة الصيد من وحدة عاملة إلى وحدة أخرى مما يعرض استقرار التنوع البيولوجي للخطر.
 - تشجيع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة على النظر في استخدام نظم مصائد الأسماك القائمة على الترخيص في حالات من قبيل مناطق الصيد المقيدة، دون الاقتصار عليها.
 - تضع الهيئة آليات لرصد مستويات طاقة الصيد عن طريق جملة أمور من بينها سجل أسطول الصيد الإقليمي والمخططات الأخرى لجمع البيانات.
 - ستكون الأمانة مسؤولة عن تحديث المستويات الحالية لطاقة الصيد، وعرضها.
 - تقوم الهيئة من خلال لجنة الامتثال التابعة لها برصد تنفيذ خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد عن طريق تقارير سنوية تقدمها أطرافها المتعاقدة وأطرافها المتعاونة. وتستعرض الهيئة برامج وتأثيرات خطة العمل الإقليمية كل ثلاث سنوات.
 - ستقوم الهيئة بتحديث خطة العمل الإقليمية لإدارة طاقة الصيد كل ثلاث سنوات على أساس ما تقدم، ومع مراعاة أية تدابير إضافية للإدارة تتخذها الهيئة خلال الفترة السابقة.
- لا تؤثر هذه الإجراءات على التدابير الأكثر صرامة التي تتخذها أو سوف تتخذها الأطراف لإدارة طاقة الصيد الخاصة بها وتخفيضها.

المرفق ميم

الميزانية المستقلة للهيئة لعام 2012

الحصة من المجموع (في المائة)	دولار أمريكي	الميزانية المستقلة
		الإدارة
		الموظفون الفنيون
13.57 في المائة	245 000	الأمين التنفيذي — مد-1
	0	نائب الأمين التنفيذي — ف-5 (منصب مجمد)
13.19 في المائة	238 000	خبير تربية الأحياء المائية — ف-5
4.43 في المائة	80 000	مسؤول موارد مصايد الأسماك — ف-4 (ستة أشهر)
7.48 في المائة	135 000	مسؤول معلومات مصايد الأسماك — ف-2
6.37 في المائة	115 000	مسؤول بيانات الامتثال — ف-2
1.94 في المائة	35 000	محرر علمي/مترجم — ف-2 (أربعة أشهر)
46.98 في المائة	848 000	المجموع الفرعي للموظفين الفنيين
		الموظفون الإداريون
4.99 في المائة	90 000	مبرمج/محلل نظم — خ ع 5
5.65 في المائة	102 000	سكرتيرة ثنائية اللغة — خ ع 5
		ترقية مقترحة إلى خ ع 6 لمدة ثلاثة أشهر في عام 2012
3.77 في المائة	68 000	مساعد إداري — خ ع 3
14.40 في المائة	260 000	المجموع الفرعي للدعم الإداري
61.38 في المائة	1 108 000	مجموع الموظفين
		الأنشطة
5.54 في المائة	100 000	موارد بشرية مؤقتة (حرس الأمن، مساعد مكتب، أجر إضافي ...)
2.89 في المائة	52 197	خدمات إستشارية (محررون ومديرو مجموعات العمل وما إلى ذلك)
8.86 في المائة	160 000	السفر (الموظفون، والمكتب، وبدل الإعاشة اليومي للمنسقين، والخبراء، وتذاكر السفر)
8.86 في المائة	160 000	تحميل التكاليف (بما في ذلك المترجمون الشفويون)
0.83 في المائة	15 000	التدريب
0.55 في المائة	10 000	المعدات
1.39 في المائة	25 000	مصروفات التشغيل والمصروفات العامة
1.11 في المائة	20 000	العقود (بما في ذلك المطبوعات)
1.66 في المائة	30 000	فريق العمل/البرنامج الإطاري
1.66 في المائة	30 000	سفر المترجمين الشفويين
33.36 في المائة	602 197	المجموع الفرعي للأنشطة
	1 710 197	الميزانية المستقلة
	17 102	منوعات (1 في المائة من الميزانية المستقلة)
	77 728	تكاليف خدمة المنظمة (4.5 في المائة من المجموع)
	1 805 027	مجموع الميزانية المستقلة

المرفق نون

المساهمات في الميزانية المستقلة للهيئة لعام 2012

العضو	دولار أمريكي	في المائة	دولار أمريكي	المؤشر	دولار أمريكي	المجموع المرجح	دولار أمريكي
ألبانيا	16 103	0.89	7 848	1	4 212	18 337	4 043
الجزائر	63 180	3.50	7 848	1	4 212	231 842	51 120
بلغاريا	12 060	0.67	7 848	1	4 212		
كرواتيا	75 306	4.17	7 848	10	42 117	114 926	25 341
قبرص	49 965	2.77	7 848	10	42 117		
مصر	70 470	3.90	7 848	1	4 212	264 907	58 411
فرنسا	92 083	5.10	7 848	20	84 235		
اليونان	49 965	2.77	7 848	10	42 117		
إسرائيل							
إيطاليا ²	92 083	5.10	7 848	20	84 235		
اليابان	92 251	5.11	7 848	20	84 235	767	169
لبنان	14 142	0.78	7 848	1	4 212	9 445	2 083
ليبيا	73 758	4.09	7 848	10	42 117	107 906	23 793
مالطة	49 965	2.77	7 848	10	42 117		
موناكو	7 848	0.43	7 848				
الجبل الأسود	8 531	0.47	7 848			3 100	683
المغرب	30 426	1.69	7 848	1	4 212	83 298	18 367
رومانيا	12 060	0.67	7 848	1	4 212		
سلوفينيا	49 965	2.77	7 848	10	42 117		
أسبانيا	92 083	5.10	7 848	20	84 235		
الجمهورية العربية السورية	14 213	0.79	7 848	1	4 212	9 764	2 153
تونس	68 796	3.81	7 848	1	4 212	257 311	56 736
تركيا	196 964	10.91	7 848	1	4 212	838 586	184 905
المفوضية الأوروبية	572 810	31.73	7 848			2 562 234	564 962
		100		150		4 502 423	
	1 805 027		180 503		631 760		992 765

مجموع الميزانية	1 805 027 دولار أمريكي
الرسوم الأساسية	10 في المائة من مجموع الميزانية
عدد الأعضاء ³	23
مجموع الميزانية ناقصا الرسوم الأساسية	1 624 525 دولار أمريكي
مكون الناتج المحلي الإجمالي	35 في المائة من مجموع الميزانية
مكون المصيد	55 في المائة من مجموع الميزانية
	992 765 دولار أمريكي

² بالإضافة إلى المساهمة في الميزانية المستقلة للهيئة، ستساهم إيطاليا بمبلغ مائة ألف دولار سنويا في جزء من التكاليف الجارية المتعلقة بمقر الهيئة في Palazzo Blumenstihl.

³ الأعضاء الذين يدفعون مساهماتهم في الميزانية المستقلة.

عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها السادسة والثلاثين، بما في ذلك الدورة الثالثة للجنة الإدارة والمالية، والدورة السادسة للجنة الامتثال، وحضرها ممثلون من ١٩ طرفا متعاقدا، وبلدان من غير الأعضاء في الهيئة، و١٨ مراقبا. وقد تصادف عقد هذه الدورات مع الذكرى الستين لبدء نفاذ اتفاق تأسيس الهيئة. واستعرضت الهيئة أنشطة ما بين الدورات للجنة العلمية الاستشارية، ولجنة تربية الأحياء المائية، وكذلك نتائج فريق العمل الذي أنشئ لتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة. وفي هذا الصدد، قررت الهيئة الشروع في عملية مراجعة النصوص الأساسية للهيئة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الهيئة توصيات ملزمة استنادا إلى المشورة العلمية عن استغلال المرجان الأحمر، والتخفيف من المصيد العرضي للحيتانيات وحفظ أسماك القرش، وأسماك الشفنين، وأسماك الرقبة (الراي)، إلى جانب اتخاذ قرار بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية. ونوقش إطار تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بما في ذلك على المستوى الإقليمي الفرعي. واعتمدت الهيئة ميزانيتها المستقلة لعام ٢٠١٢، والتي بلغت ١٨٠٥٠٢٧ دولارا أمريكيا، إلى جانب برنامج عملها لفترة ما بين الدورات، بما في ذلك عقد عدة اجتماعات فنية، والدورة الثانية لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود التابعة لها. ولكي تقوم الهيئة بواجباتها، ودعمًا لأنشطة فريق العمل، أقرت برنامجها الإداري الأول للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وقد تم وضع هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود عن طريق الإدارة الأفضل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إثر توقيع سبع مذكرات تفاهم (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، والمجلس الدولي لاستكشاف البحر وهيئة البحر الأسود، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى، والمجلس الاستشاري المعني بالبحر الأبيض المتوسط)، التي اعتمدتها الهيئة، وإثر استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها المشروعات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة).

